الجمـــــــــــهوريـــــــــــة الجزائريـــــــــــــــة الديمقراطيـــــــــــــــــة الشعبـــــــــــــية

وزارة التعلـــــــــــيم العالي و البحـــــــــث العلمـــــــــــــي

جامعة عبد الحميد بن باديس –مستغانم-

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير

الدكتورة مساوي مباركة

أستاذة محاضرة –ب-

قسم المالية و المحاسبة

الايميل:mebarkamoussaoui73@gmail.com

مطبوعة بيداغوجية بعنوان:

دروس في مادة: تاريخ الفكر الاقتصادي

موجهة لطلبة السنة أولى ل م د علوم اقتصادية، تجارية و علوم التسيير

إعداد الدكتورة: مساوي مباركة

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

المحتويات	رقم الصفحة
فهرس المحتويات	**_**
مقدمة	**05-04**
المحاضرة 01:أهمية دراسة مادة تاريخ الفكر الاقتصادي	**08-06**
المحاضرة 02:عناصر الفكر الاقتصادي و الكيان الاقتصادي	**12-09**
المحاضرة 03:الفكر الاقتصادي و التاريخ الاقتصادي، الفكر الاقتصادي و المنهج الاقتصادي	**15-13**
المحاضرة 04: علاقة الوقائع بالأفكار الاقتصادية و مفهوم تاريخ الفكر الاقتصادي	**18-16**
المحاضرة 05:الأفكار الاقتصادية في العصور القديمة	**35-19**
أولا: النظام البدائي (أي ما قبل التاريخ)	**22-19**
ثانيا: نظم الحضارة بدءا بنظام الرق (العبودية)	**35-22**
المحاضرة 06: الأفكار الاقتصادية في العصور الوسطى (العالم الغربي) القرن الخامس م – القرن 15 م	**45-36**

المحاضرة 07: الأفكار الاقتصادية في العصور الوسطى (العالم العربي و الإسلامي)	**81-45**
المحاضرة 08: الأفكار الاقتصادية في العصر الحديث الرأسمالية التجارية	**97-82**
المحاضرة 09: الرأسمالية الصناعية	**109-97**
المحاضرة 10: مدرسة الطبيعيين (حوالي منتصف القرن 18)	**-109 116**
المحاضرة 11: المدرسة الكلاسيكية التقليدية (الربع الأخير من القرن 18 م)	**-116 141**
المحاضرة 12: الفكر الاقتصادي المعارض للكلاسيكية	**-142 156**
قائمة المراجع	**-157 165**

مقدمة:

تضم المطبوعة مجموعة من المحاضرات الموجهة لطلبة السنة أولى ل م د علوم اقتصادية، تجارية و علوم التسيير و التي تحتوي على مجموعة من الدراسات الطويلة و التي تدخل في إطار موضوع تاريخ الفكر الاقتصادي و علاقته بالاقتصاد، موضوع الأفكار الاقتصادية في العصور القديمة و الوسطى و الأفكار الاقتصادية في العصر الحديث و التركيز على بعض المدارس المؤثرة في تاريخ الفكر الاقتصادي.

إن دراسة الفكر الاقتصادي و فهم مراحل تطوره تساعد في استيعاب النظريات الاقتصادية القائمة التي تحاول تفسير الواقع الاقتصادي و التنبؤ بما يحدث في فترات قادمة، و ثمة حقيقة أساسية يواجهها من يسير غور البحث في تاريخ الأفكار الاقتصادية، و هي مواجهته لمشكلة مركبة، تتوزع ما بين إشكالية المنهج، التي يعتمدها الباحث في دراسة تطور هذا الفكر و الارتباط المتصل بين التاريخ " كحوادث" جرت زمان و مكان معينين و انعكاساتها على الفكر الاقتصادي و أن تطور الفكر الاقتصادي لم يكن سوى نتاج تطور الأحداث الاقتصادية ، و تاريخ الفكر هو تاريخ الإنسان منذ أن وجد على سطح الأرض و أحس بالحقيقة الأساسية و هي حاجاته المتعددة و المتطورة على الدوام و موارده المحدودة نسبيا.

و من ارتباطاتهما تتدفق المشكلات الاقتصادية و الظواهر الاقتصادية ليأتي الفكر الاقتصادي انعكاسا لهذه الوقائع محاولا تجسيدها و التعبير عنها.

على الرغم من بساطة الحياة الاقتصادية في الحضارات القديمة إلا أنه يمكن ملاحظة بعض الملامح للفكر الاقتصادي في هذه الحضارات فنجد مثلا العديد من الأمم قد برعت في التجارة و بنت الأساطيل التجارية كالفينيقيين الذين أنشئوا مدنا عديدة كمحطات تجارية، كما لا يخفي ما تركه أرسطو و أفلاطون من أفكار اقتصادية و تحليلات تعالج الحياة الاقتصادية السائدة في وقتهم، و كذلك الرومان و الفرس و أهل سبأ الذين وصف الله تجارتهم في كتابه الكريم بالإضافة إلى العرب و حضاراتهم التي كانت تقوم أساسا على النشاط التجاري، حيث استفادوا من المواسم الدينية في تنشيط تجارتهم و استغلوا موقعهم الجغرافي ليكونوا حلقة وصل في التجارة مع المحيطين بهم.

كما بدأت معالم الفكر الاقتصادي الإسلامي مبكرا في عهد نبينا محمد صلى الله عليه و سلم، و كانت للمسلمين علاقات اقتصادية مع جيرانهم و نظموا حركة التجارة و قننوا دخول البضاعة و خروجها و أنشئوا بيت

المال و حددوا مهمة القائم عليه، و مع انحسار التأثير السياسي للعالم الإسلامي ضعف التأثير الاقتصادي للمسلمين، و بدأ العالم الإسلامي يرزح تحت الاستعمار و النفوذ الأجنبي،و خضع للأفكار الاقتصادية الخارجية، كما قلت المشاركة في الحضارة الإنسانية، مما أتاح الفرصة للفكر الاقتصادي الغربي بالانتشار.

أما بالنسبة للفكر الاقتصادي الحديث فقد بدأت تظهر معالمه في القرن الخامس عشر كما يشير "جالبرث" في كتابه تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، و هي الفترة التي انحسر فيها تأثير الاقتصاد الإسلامي، و قد ارتبطت هذه الحقبة بازدهار التجارة بين أنحاء الكرة الأرضية المختلفة خصوصا بين الغرب و الشرق، بالإضافة إلى الحركة الاستعمارية التي كان لها دور كبير في نمو اقتصاديات الدول المستعمرة، فأدى ذلك إلى بداية تشكل الأفكار و المذاهب الاقتصادية المختلفة و مع مرور الوقت بدأت معالم الثورة الصناعية تتشكل، كما ضعف أثر الكنيسة على الحياة العامة، مما جعل الفكر الاقتصادي يغفل تعاليم الكنيسة في الحياة الاقتصادية على الرغم من تدين بعض رواد الفكر الاقتصادي.

كما ظهر " ادم سميث" بكتابه ثروة الأمم في سنة 1776م و هو يعد مؤسس علم الاقتصاد الحديث بالإضافة إلى العديد من رواد الفكر الاقتصادي المعاصر أمثال "ريكاردو" و " توماس مالتوس " و "ديفيد مارشال".

و سادت النظرية الكلاسيكية و التي كانت تركز على كيفية زيادة ثروات الأمم بزيادة الإنتاج في السلع و الخدمات، و أعطوا الفرد حرية اقتصادية واسعة، و قد ساد هذا الفكر في الغرب بشكل عام بقيام السياسة الاقتصادية على حرية الفرد الاقتصادية و دعم الملكية الخاصة.

و في المقابل بدأت تظهر معالم الفكر الشيوعي بأفكار "كارل ماركس" في القرن التاسع عشر و الذي انتقد بشدة النظام الرأسمالي و دافع عن الملكية العامة.

المحاضرة 01:أهمية دراسة مادة تاريخ الأفكار الاقتصادية:

الدارس لعلم الاقتصاد سيلاحظ بسهولة أن معرفة تاريخ تطور الفكر الاقتصادي تحتل أهمية كبيرة مقارنة بالعلوم الأخرى. فقد لا يحتاج طالب الطب أو الرياضيات بصورة حتمية إلى دراسة تاريخ تطور هذه العلوم، بسبب أن فهم النظريات الاقتصادية الحديثة لا يتم إلا في ضوء الآراء والمفاهيم السابقة.

من خلال هذه المقدمة الصغيرة سنستعرض أهمية الفكر الاقتصادي، وعلاقته بالتاريخ الاقتصادي، المنهج الاقتصادي، الكيان الاقتصادي والتعريف بعناصر الفكر الاقتصادي و علاقة الوقائع الاقتصادية بالأفكار الاقتصادية مع إعطاء تعاريف حول تاريخ الفكر الاقتصادي.[1]

قد يعتقد البعض بأن دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي هي مجرد استعراض لتاريخ علم الاقتصاد أو هي تسجيل لما عرف من نظريات علمية مختلفة في التاريخ الاقتصادي و لا يوجد فوائد ترجى منها، فإذا كان الأمر كذلك تصبح الدراسة مجردة من معناها الحقيقي و لا نتوقع أن نستهوي الكثير من الطلبة و القراء، و لكن الحقيقية أن دراسة تطور الفكر الاقتصادي ذات أهمية متعددة يمكن أن نجملها في سبعة فوائد أساسية:

1- فائدة تعليمية:

إن فهم النظريات العلمية السابقة تسهم في فهم النظريات الحالية بشكل كبير و تساعد على ربط التطور الفكري الاقتصادي و ذلك عبر السلاسل الزمنية إلى أن وصل إلى وضعه الحالي. فلا يعقل أن لا نعلم كمتخصصين في مجال معين كعلم الاقتصاد أساتذة و طلاب العملية التاريخية التي مرت بها النظرية التي استقرت على ما هي عليه الآن. ففي الاقتصاد مثل أي علم أخر نجد لدينا في أي فترة من الزمن نظريات علمية قائمة تفسر الحقائق أو تساهم في حل مشاكل معينة، و هي تبدأ من فروض معينة و تنتهي بنتائج معينة تعتمد على طرق معينة من البحث و التحليل، و استيعاب النظريات القائمة لن يكون أمرا سهلا دون الرجوع إلى نشأتها أو بدايتها.

إن التقويم العلمي لأي نظرية قائمة و التمكن من إجراء الاختبار العلمي السليم لها لن يكون ممكنا إلا بعد دراسة الأصول العلمية الأولى لها و ظروف نشأتها و تطورها.

2- تنمية قدرات البحث و التحليل:

تعتبر هذه الفائدة من أهم الفوائد المكتسبة من دراسة تطور الفكر العلمي في مجال الاقتصاد، و يعود ذلك إلى أن دراسة الأفكار و النظريات العلمية عرفت منذ فترة طويلة تمتد من الأزل إلى يومنا الحاضر، سجل خلالها رجال العلم و العلماء الدراسات الخاصة بتطور الفكر الاقتصادي عبر العصور، كما أنها تتيح الفرصة لنا لنقف على عتبات كل نظرية حتى نتعرف على أصحابها و كيفية تكوينها، و مدى التأثر بالسابقين من العلماء و الظروف التي أدت إلى اختيارها دون غيرها من النظريات لتمثل الحل لتلك المشكلة التي عايشوها، فإن الظروف و إن اختلفت نجد الكثير من التشابه في أسباب تكوين المشكلة قيد البحث و ألية التعامل معها للخروج بأفضل النتائج.[2]

3- تفتح الأذهان و إمكانية استلهام أفكار علمية جديدة:

ذلك لأن الدراسة تمكننا من فهم النظرية العلمية في تطورها على مدار الزمن: كيف نشأت؟ و على أي الافتراضات اعتمدت؟ و لماذا؟ و ما هي النتائج التي خلصت بها؟ و هل كان لها فائدة من الناحية التطبيقية؟ كل هذا يساعد بلا شك في عملية تفتح الأذهان أو اتساع مجال العقول بما يؤدي إلى استيعاب منطق التطور العلمي، و هذا في خد ذاته يضع رجال العلم على أعتاب حقائق علمية جديدة. بعبارة مختصرة أن دراسة تطور النظرية العلمية تفتح الأذهان لمنطق هذا التطور و هذا بدوره يتيح فرصة استلهام أفكار علمية جديدة. هذه الفائدة في غاية الأهمية لرجال العلم عموما و في البلدان النامية خصوصا ذلك لأن أحد المشاكل ليست أبدا نتيجة عدم القدرة على نقل النظريات العلمية المتقدمة من البلدان المتقدمة اقتصاديا و لكنها نتيجة عدم ملائمة الكثير من هذه النظريات لظروف البلدان النامية.

---

[1]-عبد علي كاظم المعموري، تاريخ الأفكار الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة 1،2012، ص 33.

[2]- محمد عمر أبو عبيدة،عبد الحميد محمد شعبان،تاريخ الفكر الاقتصادي،الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة،مصر،الطبعة 2،2016،ص ص 10،11.

فالنظرية العلمية كما يتضح من دراسة تطور الفكر الاقتصادي كانت تعبر عن ظروف اقتصادية و اجتماعية معينة، كما أنها نتاج عقل بشري نشأ في بيئة ثقافية معينة و تأثر بأفكار علمية سابقة له أو معاصرة له.[3]

4- يشير الاقتصادي الأمريكي "هاني" إلى أهمية دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي لإثبات استمرارية و وحدة الفكر الاقتصادي منذ العصور القديمة حتى الآن، و يخطئ المنكرين لذلك بحجة (فراغ) العصور الوسطى، مع أنها حلقة كانت ضرورية بين الفكر القديم و الفكر الحديث، مثال ذلك النظريات السلوكائية في النقود و الفائدة و القانون الطبيعي.
5- التأكيد على الطبيعة الاجتماعية للاقتصاد و ارتباطه بجميع العلوم الاجتماعية الأخرى (كالسياسة و الأخلاق و الفقه و الجماليات و علم الاجتماع.....الخ) ذلك لأن القيم الاجتماعية لم تكن متميزة في الفكرين القديم و الوسيط،بل كانت موحدة و مندمجة.
6- إدراك نسبية الأفكار الاقتصادية و عدم تمتعها بقيم مطلقة و توقفها على الظروف الزمانية و المكانية مما يوحي بأهمية التطور دون الثورة في زعم "هاني"، و بأهمية التمييز بين علم الاقتصاد كمجموعة قوانين موضوعية و بين الاقتصاديين أنفسهم الذين يختلفون في أحيان كثيرة في تفسيراتهم لها لأسباب مختلفة، شخصية و مصلحية أحيانا، و موضوعية أحيانا أخرى أهمهما عاملان هما: اختلاف فلسفة الحياة و اختلاف المنهج.
7- إن دراسة تاريخ الفكر الاقتصادي تهيئ المدخل لدراسة النظرية الاقتصادية المعاصرة و استيعاب الجدل القائم فيها الآن، و كما يقول أحد الاقتصاديين "رول" لم تمت أبدا نظرية أرسطو في الطبقات الاجتماعية أو نظرية ريكاردو في الريع التفاضلي أو أراء توماس الأكويني حول الربا أو النظريات الفيزيوقراطية حول الزراعة، كذلك رأي كينز في عصرنا هذا نظريات مالتس و سيسموندي في أهمية الطلب الفعال و دوره في التحليل الاقتصادي بعد نسيانهم تقريبا في الاقتصاد الأكاديمي السابق لكينز. و لهذا السبب فإن النظريات التي يجب التأكيد عليها في تاريخ الفكر الاقتصادي هي تلك التي لها أهمية للجدل الاقتصادي المعاصر من جهة، و التي تمثل اتجاهات أساسية في الفكر الاقتصادي من جهة أخرى. و المفكرون الذين يجب اختيارهم هم الذين لهم طابع تمثيلي للاتجاهات المذكورة.[4]

[3]-عبد الرحمن يسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي،الدار الجامعية،مصر،2003،ص24.

[4]-ابراهيم كبة،دراسات في تاريخ الاقتصاد و الفكر الاقتصادي،مطبعة الإرشاد، بغداد(الأردن)،الطبعة 1970،1،ص ص 10،09، منشور على الموقع الالكتروني: (c://users/pc/desktop/nouveau%20dossier/601953 .pdf) ، تم الإطلاع عليه بتاريخ (2019/12/07) على الساعة 14:17

المحاضرة 02:عناصر الفكر الاقتصادي و الكيان الاقتصادي

قبل استعراض عناصر الفكر الاقتصادي يجب ان نفرق بين النظرية و المذهب و حقيقة أن من أوائل من ميزوا بين النظرية و المذهب هو الاقتصادي الفرنسي "كايتان بيرو" في مؤلفه (المطول في الاقتصاد السياسي،الطبعة الثانية،1945،ص 207-209،بالفرنسية)و الذي أكد بالحرف الواحد أنه من المناسب الفصل بين النظرية و المذهب، بين التفسير و التقدير بين معرفة الواقع و إصدار الحكم القيمي، و قد سايره في هذا التمييز عدد كبير من الاقتصاديين الفرنسيين كان من أخرهم الأستاذ لاجوجي في مقدمة كتابه (المذاهب الاقتصادية،1949،المقدمة بالفرنسية) حيث ارتأى أن النظرية تكتفي بتفسير الواقع أو الظاهرة الاقتصادية و تحاول اكتشاف عللها و أسبابها، و ترصد ردود الفعل التي تحدثها في السلوك الاقتصادي و تشخص الآلية التي تسير بموجبها و القوانين التي تحكمها، و هذه من وجهة النظر العلمية. أما المذهب فيتجاوز التفسير إلى التقدير، و لا يكتفي بالتعليل بل يتجاوزه إلى التقييم، أي إصدار أحكام قيمية على الواقع و يوحي بإجراءات محددة، أو الامتناع عنها لتغير هذا الواقع، و يقترح مشاريع إصلاحية تكون أساسا للتوقع و التنبؤ الاقتصاديين. إنه ينتقل من ميدان المعرفة إلى ميدان العمل و هذه هي وجهة النظر الأخلاقية. أما السياسة الاقتصادية فهي تطبيق للنظرية الاقتصادية بغية تعديل الواقع بالإجراءات التشريعية الوضعية و هذه هي وجهة النظر القانونية.[5]

1- التحليل الاقتصادي أو النظرية الاقتصادية:

و يقصد بها الدراسة العلمية التي تهدف إلى الكشف عن القوانين و الروابط التي تحكم العلاقات و الظواهر الاقتصادية المختلفة، و تحاول اكتشاف عللها و أسبابها، و ترصد ردود الفعل التي تحدث في السلوك الاقتصادي. و تبدو مهمة الاقتصادي في هذا الجانب لا تخرج عن سياق كشف تلكم القوانين و تحديدها من دون أن يصدر أي حكم عليها.هذا الدور يتطابق مع دور عالم الطبيعة أو الكيمياء في كشف الظواهر الطبيعية و بيان القوانين التي تخضع لها دون أن يتدخل للحكم عليها.[6]

2- السياسة الاقتصادية:

و تعني دراسة أفضل السبل أو الوسائل التي يمكن أن تعتمدها السلطات العامة بغية تحقيق هدف معين أو غاية معينة، و لهذا توسم السياسة العمة بأنها غائية، و هذا يعني دراسة أحسن الطرق لتحقيق أهداف معينة، مثل: هل يستحسن ترك الحياة الاقتصادية حرة دون تدخل من جانب الحكومة؟ أو قيام الحكومة بالتدخل لتحقيق أكبر قسط من إشباع الحاجات الأساسية و من تم الوصول إلى درجة معينة من الرفاهية الاقتصادية.و يـأتي في السياق نفسه إمكانية دراسة أفضل السبل لكبح جماح التضخم من خلال اعتماد سياسات نقدية أم مالية و كذلك الحال ما هي السياسات التي يمكن من خلالها معالجة أوضاع البطالة. على أن أي سياسة مطلوب تطبيقها يجب دراستها بعمق و بيان إمكانية وصولها إلى أهدافها المحددة عن طريق تحليل آليات هذه السياسة.

3- المذهب الاقتصادي:

و يعني اتخاذ الباحث موقفا معينا بالحكم على نظام اقتصادي معين،فيقبله أو يرفضهن يدافع عنه أو يعدل عنه.أو بتعبير أخر يتخذ الباحث من الفكر الاقتصادي موقفا مذهبيا، منطلقا من تفضيله لنظام اقتصادي على أخر، مضمنا في ذلك انحيازه السياسي، و تفضيله لقيم معينة، من دون وجود حجة علمية مجردة من مثل

---

[5]-ابراهيم كبة،مرجع سابق،ص 29.

[6]-عبد علي كاظم المعموري، مرجع سابق،ص 35.

تفضيل النظام الرأسمالي بصورته الحرة المطلقة و من دون تدخل الدولة أو نقد لبعض الأحوال الاجتماعية و الاقتصادية فيه و اقتراحهم لنظام اقتصادي بديل عنه.

و عليه فإن المذهب الاقتصادي هو مجموعة من الآراء تنطلق من الواقع الاقتصادي في ظل مرحلة تاريخية معينة، لتدافع عن وجهات نظر معينة تعبر عن اختيارات إيديولوجية تستوحي كنهها من مبادئ و أحكام متعلقة بالأنظمة و البنيات الاقتصادية.[7]

بالرغم من أن "أميل جام " قام بتأييد كل من "بيرو" و "لاجوجي" في ما يخص التفريق بين النظرية و المذهب إلا أنه اعترف بالصعوبات العملية في التمييز بين المذهب و النظرية في أحوال كثيرة، و ذلك لعدة أسباب أهمها:

*الارتباط التام بين نظريات المفكرين الاقتصاديين و مذاهبهم، بحيث يصعب فهم نظرياتهم دون الإشارة إلى مواقفهم المذهبية. كما أن فشل النتائج المذهبية في التطبيق هو الذي يدفع لإعادة النظر في النظريات مثال ذلك أن مراجعة النظرية الكلاسيكية غدت ضرورة نتيجة تعارضها الصارخ مع معطيات الواقع المتبدل، أي نتيجة فشلها في العمل و التطبيق.

*صعوبة التمييز بين الطابع المذهبي و الطابع النظري للأفكار الاقتصادية في أحيان كثيرة، مثال ذلك نظرية الريع لريكاردو و طابعها المبرر للبرالية، و نظرية الاستغلال(فائض القيمة) لماركس و طابعها الهجومي على الرأسمالية، و نظرية الفائدة لـ "بافيرك" و طابعها التبريري للرأسمالية المالية.

و قد ذهب بعض الاقتصاديين المعاصرين إلى استبعاد الاقتصاد التطبيقي من ميدان النظرية الاقتصادية و قصرها على الاقتصاد الصرف أو الخالص.[8]

إلا أن أغلبية الاقتصاديين المعاصرين يخطئون هذا الاتجاه، و يعممون مفهوم النظرية على دراسة المؤسسات و الكيانات و البنى الاقتصادية و الاجتماعية، بما في ذلك بعض الاقتصاديين المعروفين بميولهم التحليلية النظرية المطلقة من أمثال الأساتذة "هايك" و "فرونسوا برو".

*إن هذا التمييز بين المذهب و النظرية، يستند لمفهوم خاطئ عن طبيعة العلوم الاجتماعية (و منها الاقتصاد)، و تعميم طابع العلوم الطبيعية عليها، لان العلم الاجتماعي لا يقتصر على تفسير الواقع بل يتضمن أيضا تحديد الغايات و الوسائل الموصلة إليها.

إن العلوم الاجتماعية هي علوم غائية باعتراف عدد متزايد من العلماء المعاصرين، و هي بهذا المعنى تشمل النظرية و المذهب.

من االواضح أن جميع التمييزات الموجودة هي تمييزات نظرية(مدرسية)، و قد تنفع في تحليل الظواهر الاقتصادية و العناصر العلمية، و لكن لا أساس لها في الواقع الاقتصادي. و أكثر من الأكاديميين اليوم يؤكدون على التفاعل المستمر بين النظرية الاقتصادية و السياسة الاقتصادية، مثال ذلك أن "لاجوجي" و هو من أنصار التمييز يشير صراحة إلى الدور الحاسم في نظريات أرسطو و توماس الأكويني و ماركس في تطور النظام الاقتصادي و السياسي، و إن كان يستنتج من هذه المسلمات نتائج خاطئة بالمرة، من قبيل دحض المادية التاريخية و توكيد التفسير المثالي للتاريخ. و أخيرا فإن الأستاذ "جام" نفسه تراجع كليا عن موقفه السابق في كتابه (تاريخ الفكر الاقتصادي في القرن ال20، الجزء 1، المقدمة،1955، بالفرنسية) و أخذ يهاجم التمييز بين المذهب و النظرية على أساس أنه يشوه أعمال المفكرين الاقتصاديين و يجزئ فكرهم الموحد، و يقدم عنهم صورا غير إنسانية، هذا بالإضافة إلى أن هذا التمييز يشوه كذلك المنهجية العلمية و لا يستوعب مراحلها الخمس المتعاقبة و هي مرحلة الملاحظة، الفرضية، التعميم المنهجي، التحقيق، و

---

[7] -عبد علي كاظم المعموري، مرجع سابق،ص 36.

[8] -ابراهيم كبة، مرجع سابق، ص ص 30،31.

أخيرا العمل أو التطبيق. و مما يلاحظ أن الأستاذ "بيرو"نفسه و هو الرائد الأول لهذا التمييز، لم يلتزم به بدقة في مؤلفاته العديدة عن تاريخ الفكر الاقتصادي و الفكر الاقتصادي المعاصر.[9]

الفكر الاقتصادي و الكيان الاقتصادي:

إن الكيان الاقتصادي و تحولاته في أي عصر من العصور هو العامل أو المقرر الأخير للفكر الاقتصادي، كما يؤكد "رول" بحق، و لكن ليس العامل الوحيد على كل حال، و السياسة السببية بينهما ليست مباشرة بل طويلة و غير مباشرة، و قد تكون العوامل الأخرى أكثر مباشرة من العامل الاقتصادي و من أهمها الفكر الاقتصادي القائم في العصر المعين و الفكر السياسي، و الممارسة السياسية ، و الفلسفة، و الفكر العلمي....الخ، على أنه من الملاحظ في المراحل التاريخية الثورية أن الصلة بين النظام الاقتصادي و الفكر الاقتصادي تكون أوضح و أكثر مباشرة منها في المراحل المستقرة نسبيا، حيث يبرز أثر العوامل الإيديولوجية. كذلك يجب ملاحظة حقيقة أن أفكار عصر مضى تبقى أحيانا مؤثرة في العصر الجديد و تساهم في صياغة السياسة و الفكر الاقتصاديين فيه، بالتفاعل مع البناء الاقتصادي الجديد.

و أخيرا فإن عدم التطور المتساوي للوحدات السياسية القومية الحديثة، ساهم في عدم التطور المتساوي للفكر الاقتصادي بحيث أن بعض الأفكار الماضية تختفي قي بعض البلدان و تنبعث في الأخرى حسب الأوضاع الاقتصادية المحلية، مثال ذلك تبني الفكر الاقتصادي السابق للبرالية في ألمانيا في القرن الماضي بما في ذلك التأكيد على دور الأمة و الدولة و التجارة الخارجية.[10]

[9]-ابراهيم كبة،مرجع سابق، ص (33-31).

[10]-ابراهيم كبة،مرجع سابق،ص ص 11،10.

المحاضرة 03:الفكر الاقتصادي، التاريخ الاقتصادي و المنهج الاقتصادي

تعتبر الأحداث الاقتصادية الماضية هيكل التاريخ الاقتصادي، كما أن الأحداث الاقتصادية الجارية ستكون تاريخا اقتصاديا للأجيال القادمة.

1-الفكر الاقتصادي و التاريخ الاقتصادي:

تطورت الفكرة الاقتصادية خلال مراحل تاريخ الإنسان تطورا بليغا، و تحولت من مجرد تأملات حكمية أو فلسفية حتى صارت كيانا علميا مستقلا له أصوله ة قواعده، ففي ظل المجتمعات البدائية القديمة كان الهدف الأساسي لكل فرد هو إشباع حاجاته مباشرة. أي القيام بإنتاج ما يكفي لاستهلاكه و استهلاك كل ما ينتجه، و كان الناتج القومي هو كل ما لدى الأفراد من منتج حيث أن المجتمع لا يسوده أي طابع طبقي.

و مع تطور الثروة في أيدي البعض، أخذ يظهر نظام الرق الذي اعتبر أول شكل من أشكال الاستغلال قي التاريخ، حيث امتلك الإنسان الإنسان و أخضعه لنفوذه و اعتبر الرقيق من ممتلكات السيد كالحيوانات و أدوات العمل. و تميزت هذه الحقبة التاريخية بظهور تخصص العمال و تقسيم العمل، الاحتكار و ملكية الأراضي. حيث أن تلك المواضيع اصطبغت بالصبغة الأخلاقية دون الحقائق الاقتصادية كما أن إنتاجهم الفكري لم يتسم بالطبيعة العلمية لأنه لم يعتمد على الطرق المنظمة في البحث و التحليل.

بينما تناول باحثوا العصور الوسطى قضايا منها الثمن العادل، شرعية الملكية الخاصة و منذ القرن الـ15 ظهر نظام الطوائف و الجماعات الحرفية بسبب ظهور المدن و تطورها و كثرة أصحاب الحرف.

و مع بداية القرن الـ16 أخذ وضع التطور الاقتصادي حدا فاصلا بين الجمود و النشاط نظرا لظهور الاكتشافات العلمية و الجغرافية فعلى الصعيد الجغرافي تم اكتشاف القارة الأمريكية في 1492 على يد "كريستوف كولومبوس" و في 1500 أبحر "كابرال" قي البرازيل، أما على صعيد الإصلاح الديني و العلوم فقد قامت ثورة "مارتن" على سلطة الكنيسة، و انقسم المجتمع الأوربي على نفسه و على الصعيد العلمي، ثم اكتشاف البوصلة، و نشوء الروح القومية و عزل الدين على الدولة مما مهد إلى ظهور الدولة الحديثة،أما على الصعيد الاقتصادي فقد أخذت الحياة تزدهر و تنمو المبادلات التجارية، و برز دور الأساطيل البحرية كوسائل النقل و تدفق المعادن النفيسة من أمريكا إلى أوربا عن طريق اسبانيا.[11]

بينما تركز الاهتمام في بعض البلدان الأوربية على التاريخ الاقتصادي بتأثير المدرسة التاريخية الألمانية و المدارس الاشتراكية. ة يؤكد الأستاذ الأمريكي "هاني" تفاعل الفكر و الواقع الاقتصادي في تاريخ الاقتصاد و الفكر الاقتصادي.فكثيرا ما تخلط المؤلفات الأكاديمية بين التاريخ الاقتصادي و تاريخ الفكر الاقتصادي سواءا كان ذلك في الموضوعات، أو حتى أحيانا في العناوين، و يمكن تحديد العلاقة بينهما في النقاط التالية:

*من الضروري التمييز بدقة بين العلمين: فالتاريخ الاقتصادي علم وضعي يتناول الواقع التاريخي للعملية الاقتصادية، أي أنه علم وقائع كما يعبر البعض، حين أن تاريخ الفكر الاقتصادي يتناول تاريخ الصياغات النظرية للقوانين الاقتصادية.

*على أن التمييز الدقيق بين العلمين لا يعني إمكانية الفصل بينهما بأي شكل كان، إنهما الوجهان النظري و الواقعي لنفس العملية الاقتصادية التاريخية، و عليه فمن المستحيل دراسة أي منهما بمعزل عن الأخر.

و لهذا فإن بعض الجامعات الأجنبية تدرس موضوعات المادتين في مادة واحدة باسم (تاريخ المذاهب و الوقائع الاقتصادية)، كما أن المؤلفات الاشتراكية بوجه عام تعالج المادتين بترابط كامل.

[11]-خبابة عبد الله، بوقرة رابح،الوقائع الاقتصادية،(العولمة الاقتصادية،التنمية المستدامة)، مؤسسة شباب الجامعة،مصر،2009، ص (22-19).

*إن العلاقة الحقيقية بينهما هي علاقة الفكر بالوجود، علاقة النظرية بالواقع، فالفكر الاقتصادي هو جزء من مفهوم الإيديولوجية، و هذه جزء من التركيب الفوقي، أما التاريخ الاقتصادي فهو جزء من القاعدة الاقتصادية، جزء من علاقات الإنتاج على الأخص.

و عليه فإن التاريخ الاقتصادي هو الأساس المادي لتاريخ الفكر الاقتصادي و لا يمكن أن تفهم أي نظرية اقتصادية تاريخية إلا على ضوء جذورها المادية في النظام الاقتصادي و الاجتماعي القائم.

2-الفكر الاقتصادي و المنهج الاقتصادي:

يرى "هاني" بان اختلاف المنهجية من أهم أسباب الخلاف في الفكر الاقتصادي،[12] و يمكن الإشارة إلى منهجين أساسيين اتبعا بصورة عامة في تاريخ الاقتصاد و هما:

1- المنهج الاستنتاجي: هذا المنهج يبدأ من العام إلى الخاص و من خلال سلسلة عمليات تحليلية ذهنية، فيفترض العلم المسبق بالقوى و الشروط التي تمس المسألة موضوع البحث، و من هذه (المقدمات) المفترضة يستنتج النتائج المطلوبة، بطريق بعض القواعد المنطقية و من الطبيعي أن أحسن استخدام هذا المنهج يقتضي التحقق من صحة المقدمات و النتائج المترتبة عليها عن طريق الملاحظة ة الاختبار، إلا أن ما يؤخذ على هذا المنهج هو الإساءة في استخدامه عندما توضع مقدمات متعسفة، استنادا إلى ما يسمى الحقائق الاعتيادية من دون الاعتماد على الوقائع الملموسة أو الخبرات الواقعية، مما يؤدي إلى وضع نظريات تجريدية و مطلقة، يعم أصحابها أنها قابلة للتطبيق في كل زمان و مكان.
2- المنهج الاستقرائي: و هذا المنهج يبدأ من الخاص إلى العام عن طريق اختبار حقائق العالم الخارجية و جعلها الأساس لصياغة القوانين التجريبية العامة و المنهج الاستقرائي هو منهج الملاحظة، و قد تم ملاحظة ما يشبه الدورة، ففي العصور القديمة و الوسطى سادت المنهجية الاستنتاجية أو الفلسفية المطلقة ثم جاء رد الفعل على أيد المركنتيليين في القرنين السادس عشر و السابع عشر، إذ تطرفوا في استعمال المنهج الاستقرائي ثم مال الفيزيوقراط الفرنسيين و الكلاسيك الانجليز إلى استخدام المنهج الاستنتاجي، و بعدها جاء رد الفعل العنيف من التاريخيين الألمان الذين تطرفوا جدا في استخدام المنهج الاستقرائي ثم عادوا أقطاب المدرسة النمساوية و مارشال إلى استخدام المنهجين معا.[13]

[12] -ابراهيم كبة،مرجع سابق، ص ص 81،82.

[13] -عبد علي كاظم المعموري، مرجع سابق،ص ص (40،41).

المحاضرة 04: علاقة الوقائع الاقتصادية بالأفكار الاقتصادية و مفهوم تاريخ الفكر الاقتصادي

لإظهار العلاقة بين الوقائع الاقتصادية و الأفكار الاقتصادية نكتفي بالإشارة إلى بعض الأمثلة:

*بعد الاكتشافات الجغرافية و الإصلاحات الدينية ثم النمو الاقتصادي بعد جلب الأموال من القارات المكتشفة كان من جراء ذلك ارتفاع الأسعار بشك هائل حيث تعرفت أوربا مبكرا على ظاهرة التضخم النقدي مما جعل رجال الفكر الاقتصادي يعكفون على معالجة تلك الظاهرة. و كان أول من لاحظها الاقتصادي المركنتيلي "جون بودان" ووضع النظرية الكمية بالنقد (و تتلخص بأنه كلما ارتفعت كمية النقود كلما انخفضت قيمتها، و ترتفع القيمة بتقلص الكمية)، هذا أدى إلى ارتفاع دخول التجار و نشاط حركة المدن...الخ.مما دعا الاقتصاديين التجاريين على تدوين الكثير من الأفكار الاقتصادية مثل: قضايا التجارة الدولية، الميزان التجاري، الضريبة الجمركية و ميزان المدفوعات.

*اعتبر بعض المفكرين أن الفيزيوقراطيين هم الذين وضعوا حجر الأساس في طرق البحث الاقتصادي حيث كان الفرنسي الطبيب "فرانسوا كيسناوي" هو زعيم مدرسة الطبيعيين حيث وضع عدة مؤلفات أهمها الجدول الاقتصادي سنة 1758 ة اعتبرت معطياته أسلوبا جديدا و متقدما في البحث و التحليل.

كما اعتبر آخرون أن "ادم سميث" في كتابه ثروة الأمم 1776 هو واضع أول دراسة علمية متعمقة في علم الاقتصاد. و لكن الحق يقتضي أن نقول و نؤكد أن العلامة الاقتصادي و المفكر الاجتماعي "ابن خلدون" سبق هؤلاء بأكثر من ثلاثة قرون و كان وراء أكثر النظريات الحديثة الكلاسيكية منها و التاريخية. فلقد جمع في بحثه العلمي بين الطريقة الاستنتاجية و الطريقة الاستقرائية.[14]

وردت تقسيمات مختلفة للنظم الاقتصادية التي سادت عصور التاريخ فيما اعتمد كارل ماركس التقسيم الآتي: نظام الرق – نظام إقطاعي – نظام رأسمالي – نظام اشتراكي

أخذ " فرانسوا بيرو " بالتقسيم على أساس : نظام مغلق – نظام طوائف – نظام رأسمالي – نظام جماعي. و ذهب الاقتصادي الاسترالي " colin clark" الى تقسيم التطور الاقتصادي الى عهود ثلاثة هي:

- عهد الإنتاج البدائي و يقوم على الصيد والقنص ورعي المواشي و الزراعة؛
- عهد الإنتاج الحرفي و الصناعي؛
- عهد الخدمات و يشمل التجارة و جميع أنواع الخدمات.

و يشير " فرانسو بيرو " أن الخصائص المميزة للنظم الاقتصادية المختلفة هي :

- الأهداف التي يسعى إليها النظام(سواء تحقيق الأرباح أو إشباع الرغبات)؛
- مستوى تطور وسائل الإنتاج و أساليب الإنتاج الفنية؛

[14]-خبابة عبد الله، مرجع سابق،ص (22-24).

- التنظيم الاجتماعي و السياسي و القانوني (نظام الملكية ، الحريات الاقتصادية ، علاقات العمل برأس المال).[15]

مفهوم تاريخ الفكر الاقتصادي:

منذ وجود الإنسان على هذه الأرض أدرك حقيقتين هامتين الأولى أن حاجاته متعددة و الثانية أن الموارد و الأموال الموجودة و القادرة على إشباع هذه الحاجات محدودة نسبيا إذا قيست بتلك الحاجات، وعن ارتباط هاتين الحقيقتين تنشأ المشكلات و الظواهر الاقتصادية ، فيمكن القول أن المشكلات و الظواهر الاقتصادية هي تلك التي تنشأ من وجود حاجات متعددة بموارد محدودة لإشباع هذه الحاجات، فالإنتاج والنقود والمبادلات الداخلية والخارجية كلها ظواهر اقتصادية، لأنها تترتب على وجود الحاجات الإنسانية المتعددة والموارد المحددة.

وفي ضوء ما انتهى إليه من معنى لتلك الظواهر والعلاقات أراد أن يصوغ سياسة على النحو الذي يمكنه من تذليل بيئته والسيطرة عليها في سبيل الحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه من ثروة، ومن هنا كان الفكر الاقتصادي وكانت السياسة الاقتصادية.

من هنا يمكن القول أن تاريخ الفكر الاقتصادي يتضمن دراسة وتفسير وتحليل القوانين التي تتعلق بإنتاج الثروة المادية وتوزيعها لإشباع الحاجات الإنسانية على مر المراحل والعصور التاريخية ، فهو يبحث فيما أثيرت أو طرحت من آراء أو أفكار من قبل المفكرين والكتاب خلال العصور المختلفة حول مشكلة الإنسان الاقتصادية أو حول نشاطاته الاقتصادية أو سعيه في الحصول على معيشته.[16]

من جهة أخرى تاريخ الفكر الاقتصادي هو الفكر الإنساني في مجال الحياة الاقتصادية ، وهو الفكر الذي يتولى القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية و يستنبط النظريات و يكشف قوانين الاقتصادية التي تفسر و تحكم هذه الظواهر، و كذلك يضع السياسات من أجل تطبيقها و حل المشكلات الاقتصادية ، و من هنا فإن المقصود بتطور الفكر الاقتصادي هو دراسته التطور الذي يصيب الفكر الإنساني في مجال الحياة الاقتصادية.[17]

---

[15]- خبابة عبد الله ، بوقرة رابح ، مرجع سابق ، ص ص (25،26).

[16]- أسماء جاسم محمد ، في تحديد معنى تاريخ الفكر الاقتصادي ، المحاضرة الأولى ، دستور على الموقع الالكتروني:

(الاقتصاد http://coadec.uobaghdad.edu.iq/wp.content.uploads/sites//05/11/2018) تم الاطلاع عليه بتاريخ (2020/04/07) على الساعة 15:05.

[17]- علياء حسين خلف الزركوش ، تعريف الفكر الاقتصادي، المحاضرة 1، ص2، منشور على الموقع الالكتروني: (http://coadec.uobaghdad.edu.iq/wp.content.uploads/sites//) تم الاطلاع عليه بتاريخ:(2020/04/07)على الساعة 15:00.

يشكل الفكر الاقتصادي حقلا يحتوي على جوانب دراسية متعددة تتصل بالقوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية و كذلك السياسة الواجب إتباعها في المجال الاقتصادي، و من خلال ما تقدم تم استخلاص أن الفكر الاقتصادي قديم قدم الإنسان ذاته الذي واجه مشكلة إشباع الحاجات(المشكلة الاقتصادية) بالتفكير و الاهتمام منذ نشأة المجتمعات، و لم يكن الفكر الاقتصادي في ذلك الوقت منفصل كعلم بحد ذاته بل كان ضمن مجموعة علوم منها الفلسفية و الدينية و السياسية. كما لم يستطيع الإنسان في ذلك العصر أن يفصل البحث في الاقتصاد عن بقية العلوم و المعارف.

وتاريخ الفكر الاقتصادي باعتباره فرع من فروع علم الاقتصاد يهتم بدراسة التطورات و النظريات الاقتصادية التي بنت الاقتصاد و جعلته ما هو عليه الآن. كما يتعامل تاريخ الفكر الاقتصادي مع المفكرين و مع مختلف النظريات الاقتصادية هذا من جهة.من جهة أخرى يجب ملاحظة حقيقة أن الأفكار الاقتصادية لعصر ماضي قد تبقى أحيانا مؤثرة في العصر الحديث و تساهم في صياغة السياسة و الفكر الاقتصاديين فيه، بالتفاعل مع البناء الاقتصادي الجديد.

المحاضرة 05: الأفكار الاقتصادية في العصور القديمة

يعتقد كثير من علماء التاريخ والاجتماع أنه قبل عشرات، بل مئات آلاف السنين قام أسلافنا بتشخيف الحجر في عمل مقصود للاستعانة به لرفع الكفاءة في إنتاج الغداء والحاجات الأخرى بما في ذلك الحاجات الدفاعية، وأن تطور الأدوات والأساليب والمعارف الإنتاجية سار ببطء شديد يحسب بعشرات الآلاف وربما بمئات الآلاف من السنين. وهذا النظام الاجتماعي و الاقتصادي و السياسي قد دام فترة طويلة جدا من حياة الإنسان العاقل على الأرض، قبل أن يتحول إلى نظام اقتصادي تغلب فيه الملكية الخاصة لعناصر الإنتاج بما فيها العنصر البشري.[18]

نتناول في هذا الفصل تطور الأفكار الاقتصادية على مر العصور بدءا بالفكر الاقتصادي في العصور القديمة (عند البدائيين (النظام البدائي المشاعي)، ومرورا بالفكر الاقتصادي في العصر العبودي).

أولا:النظام البدائي (أي ما قبل التاريخ)

و يطلق عليه بعصر المشاعية البدائية وقد امتد إلى ما يقارب 19 الف سنة.[19]

فمنذ القدم تكونت سلسلة من العلاقات الاجتماعية بين البشر والتي تجسدت في العمل الجماعي الذي كان يسعى وراءه لتلبية ضروريات حياته اليومية، والتي بدأت تتطور عبر الزمن.

يعد النظام البدائي أول نظام اجتماعي اقتصادي في التاريخ، حيث كان الإنسان أول من استخدم وسائل إنتاج بسيطة وبدائية، كما أن مهارات العمل وخبرة الأفراد وامتلاكهم للمعرفة كانت قليلة جدا.[20]

1- مراحل النظام البدائي:

انقسم النظام البدائي إلى ثلاثة مراحل:

1-1- مرحلة الوحشية: تبعا لفنون الإنتاج المستخدمة تنقسم هذه المرحلة إلى ثلاثة أطوار.

---

[18]-عبد العزيز بن علي السديس،تطور النظم الاقتصادية، تحول أوربا من نظام الإقطاع على النظام الرأسمالي باستخدام نظرية كوفالينف ، ص07،بحث منشور على الموقع الاكتروني:(https : //fac .ksu.edu.sa/sites/defaut/files) ،تم الاطلاع عليه بتاريخ(2020/10/09) على الساعة 15:00.

[19]- خبابة عبد الله ، مرجع سابق ، ص 55

[20]- حركاتي فاتح، مطبوعة بيداغوجية بعنوان دروس في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة، جامعة باتنة01، كلية العلوم الاقتصادية،التجارية و علوم التسيير،2018-2019،ص07، منشور على الموقع الالكتروني-https://economie.univ) : batna.dz/images/cours/histoire.pdf)، تم الطلاع عليه بتاريخ(2020/08/20).

الطور الأول: اعتمد على الجمع و التقاط الثمار والنباتات الطبيعية الغابية أي انه في ذلك الطور لم يفرق بين الإنسان والحيوان الوحشي إلا في التصرفات الإنسانية. أما الأدوات المستخدمة فكانت العصا والحجارة.

الطور الثاني: تميز باحتراف الصيد للسمك واستخدام النار المتولدة عن الاحتكاك.

الطور الثالث: اتسم بالتوسع النسبي في الصيد والرقي في صنع القوس والسهم في الصيد، وخاصة بعد اكتشاف النار(*) ومعرفة أهميتها.[21]

2-1- المرحلة البربرية: لقد تطور الفن الإنتاجي في هذه المرحلة نسبيا حيث لجأ الإنسان إلى تربية الماشية وزراعة النباتات ثم تطور بعد ذلك لتربية الحيوانات المنزلية وري الزراعة ثم استخدام الآجور والحجارة في البناء، واتسمت نهاية تلك المرحلة باستخدام المحراث والتوسع في الزراعة.

1-3- مرحلة التمهيد الحضاري: تعتبر هذه المرحلة الحد الفاصل بين النظام البدائي والنظام المدنيأي نظام الرقي كنظام أولي من نظم المدينة.

2- عناصر النظام البدائي:

و تتمثل في النقاط التالية:

2-1- القوى المنتجة و تشمل:

أ- أدوات الإنتاج: تتمثل أدوات الإنتاج في الحصا والحجارة وتميزت بالبساطة والبدائية وظلت لمدة طويلة حتى سميت تلك الفترة الزمنية بالعصر الحجري ومع التطور اكتشف الإنسان المعادن واستطاع تشكيلها في صنع الأدوات المعدنية، مما انعكست نتيجته في الزراعة وذلك باستخدام المحراث، وبحرث مساحات واسعة توصل الإنسان إلى طريقة ري تلك المساحات.

ب- فنون الإنتاج: كان لتقدم أدوات الإنتاج تأثيره على مبدأ تقسيم العمال حيث كان في بادئ الأمر قائما على أساس الجنس، الرجل في شؤون الصيد والحرب، والمرأة في شؤون البيت والأسرة، وبظهور مبدأ تقسيم العمل، زادت إنتاجية العمل ثم ظهر التقسيم الاجتماعي الأول للعمل حيث تخصصت بعض القبائل في الزراعة، و أخرى في تربية الماشية، ثم بمرور الزمن وازدهار صناعة المعادن تخصصت بعض القبائل الأخرى في صناعة أدوات الإنتاج كالمحراث وغيرها.

2-2- الإطار التنظيمي (العلاقات الاجتماعية، القانونية والسياسية)

أ- التنظيم الاجتماعي: بتزايد التكاثر السكاني انتظم الإنسان البدائي في تنظيم العشيرة(*) ثم بتطور الزمن حلت الأسرة محل نظام العشائر وخاصة بعد معرفة الانتماء الأبوي.

ب- العمل: مع قسوة الطبيعة وبساطة أدوات الإنتاج اضطر الإنسان إلى العمل الجماعي والجهد المشترك، وذلك للتغلب على مصاعب الحياة.

ت- التوزيع: نظرا لقلة الإنتاج وبساطة أدوات الإنتاج كان توزيع الناتج على أساس مبدأ التساوي بين أفراد العشيرة ثم الأسرة.[22]

ث- الملكية : كانت هي الأخرى قائمة على أساس الجنس كفنون الإنتاج إذ كان الرجل يملك أدوات الصيد و المرأة تملك الأدوات المنزلية.

---

*سجل اكتشاف النار نصرا هائلا للإنسان ضد الطبيعة، فقد كان في البداية يحفظ النار المشتعلة عفوا في الطبيعة ثم تعلم بعد آلاف السنين أن ينتجها بنفسه مقلدا الطبيعة نفسها. (أنظر: إبراهيم كبة، ص 115).

[21]- خبابة عبد الله، نفس المرجع، ص 35.

*تنظيم العشيرة هي أضيق نطاقا من حجم القبيلة، وهذا الاصطلاح هو ترجمة لكلمة gens باللاتينية ويترجمها بعضهم بكلمة بطن (انظر: إبراهيم كبة، ص 118).

[22]- خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص ص (35، 36).

أما في ما يخص أدوات الإنتاج التي تستخدم استخداما جميعا فكانت ملكا جماعيا عدا الأدوات الحربية التي كانت تملك ملكية شخصية، إلا أنه في أواخر ذلك النظام بدأت الملكية الخاصة في الظهور تدريجيا وذلك بحلول الزواج الفردي محل زواج الجماعة مع الإيثار وباعتبار الأسرة الزوجية هي الوحدة الإنتاجية والاقتصادية.[23]

3- ظهور التملك الخاص والطبقات مع تفكك المشاعية البدائية:

منذ ظهور نظام العشيرة الأبوية بدأت المشاعية البدائية بالتفكك والانحلال، والسبب الرئيسي لذلك هو أن علاقات الإنتاج السائدة فيها (ملكية مشتركة، توزيع متساوي) أخذت تعيق تطور قوى الإنتاج الجديدة الخاصة بعد اكتشاف الحديد وصنع الأدوات الحديدية. إن ارتفاع إنتاجية العمل أصبحت تسمح بالإنتاج في الزراعة والرعي والمهن ضمن نطاق اجتماعي أضيق من المشاعية أي ضمن نطاق الأسرة التي أصبحت الوحدة الاقتصادية الجديدة للمجتمع، وهكذا انفسح المجال للعمل الخاص (على نطاق الأسرة) للحلول تدريجيا محل العمل المشاعي المشترك. وهكذا نرى أن ظهور الملكية الخاصة كان مرتبط مباشرة بالتقسيم الاجتماعي للعمل وتطور التبادل.

بدأت الملكية الخاصة أولا بالماشية حيث بدأ زعماء العشائر يتملكونها ثم امتدت الملكية الخاصة إلى جميع أدوات الإنتاج وقد كانت الأرض آخر ما دخل في نطاق التملك الخاص.

أدت الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج إلى تفكك العشيرة، أولا إلى أسر كبيرة، ثم إلى وحدات عائلية صغيرة قائمة على أساس التملك الخاص والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج أدت إلى تغير كامل في بنيان المجتمع البدائي وأدت إلى إيجاد مصالح مختلفة داخل الوحدة الاجتماعية و الاقتصادية وإلى تولي مالكي أدوات الإنتاج المناصب الاجتماعية الأساسية ، و بهذا ثم نشوء الأسر الارستقراطية التي أصبحت تتوارث الحكم وتستبعد الآخرين. وبما أن فائض الإنتاج يزيد عن الحاجة وبالنظر لأن المصدر الوحيد لهذا الفائض هو العمل ارتفعت قيمة العمل ارتفاعا كبيرا مما أدى إلى عدم قتل أسرى الحرب والاكتفاء باستعبادهم، وتوسع نطاق العبودية إلى أفراد القبيلة نفسها، وهكذا انتشر نظام الرق (العبودية).[24]

<u>ثانيا:نظم الحضارة بدءا بنظام الرق(العبودية)</u>

يمتد تاريخ العبودية عبر العديد من الثقافات والجنسيات والأديان من العصور القديمة وحتى يومنا هذا. غير أن المواقف الاجتماعية والاقتصادية والقانونية للعبيد تختلف اختلافا كبيرا في نظام الرق المختلف في أوقات وأماكن مختلفة.

1- نشأة النظام وما واكبه من فكر اقتصادي:

يمكننا القول أن العبودية والرق دخلت تاريخ البشرية مع بداية الحضارة، فالصيادون والمزارعون والبدائيون كانوا لا يحتاجون أو يستفيدون من العبيد. فهم يقومون بجمع أو زراعة ما يكفيهم من الغذاء لأنفسهم، وبالتالي فإن زوجا آخر إضافيا من الأيدي يعني وجود فائض إضافي بحاجة إلى إطعامه، ولا أحد في ذلك الوقت مستعد لذلك، فلا توجد ميزة اقتصادية في امتلاك إنسان آخر.

وبمجرد أن بدأ الناس يتجمعون في البلدات والمدن فإن فائض الغذاء الذي جرى توفيره في الريف أتاح نشأة مجموعة واسعة من الحرف اليدوية في المدينة في مزرعة كبيرة أو في ورشة عمل أو أصبح هناك فائدة حقيقية من وجود مصدر موثوق للعمالة الرخيصة، لا تكلف أكثر من الحد الأدنى من الغذاء والسكن وهذه هي شروط الرق. وكل الحضارات القديمة استخدمت العبيد، وهو ما يثبت أن الحصول عليهم كان أمرا سهلا.

---

[23]- خبابة عبد الله ، مرجع سابق ، ص 37.

[24]- ابراهيم كبة ، مرجع سابق ، ص (123-121).

كانت الحروب هي المصدر الرئيسي للإمدادات بالعبيد، وكانت الحروب متكررة ووحشية في الحضارات المبكرة. عندما تسقط بلدة ما في يد جيش معادي فمن الطبيعي أن يأخذ هذا الجيش العبيد من أولئك السكان الذين يمكن أن يكونوا عمالا مفيدين، أو النساء الذين يستغلون للترفيه والجنس، ويتم بعدها قتل البقية.[25]

بدأ نظام الرق في التشكل عقب انهيار النظام المشاعي (حوالي 3000-4000 قبل الميلاد) واستمر إلى غاية القرنين الثالث والرابع ميلادي في شمال إفريقيا وآسيا، وازدهر في اليونان وروما إلى غاية القرن الخامس ميلادي، ولقد شملت عمليات الإنتاج في هذه المرحلة كل من الرعي و الزراعة والنشاط الحرفي إلا أن شروط ظروف الإنتاج في هذه المرحلة تختلف في نظام الرق عنه في النظام المشاعي.[26]

تاريخ الاستعباد التاريخ المعروف للبشرية يشير إلى الرق كظاهرة عريقة في القدم، تاريخها هو ذاته تاريخ الاستغلال وظلم الإنسان لأخيه الإنسان، وقد نشأت ظاهرة الاستعباد منذ عشرات الآلاف من السنين وتحديدا في فترة التحول من الصيد إلى الزراعة المنظمة كزسيلة لاكتساب الرزق. يقول المؤرخ الكبير "ول ديوارنت" في موسوعته الشهيرة " قصة الحضارة ".[27]

2- تعريف الرق: يمكن تعريف الرق على انه تقييد شخص بشخص أخر، أو أسرة أخرى عن طريق الإكراه، وهو مصطلح يتعلق بالعبيد كسلع يتم شراؤها وبيعها.

بالنسبة للكثيرين منا، نسمع كلمة "الرقيق" فتثير في أذهاننا على الفور تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي، عندما تم بيع الأفارقة إلى "العالم الجديد" ابتداء من أوائل القرن 17. ومع ذلك يجب أن نتذكر أن العبودية تبدأ أو تنته هنا، وأنه ليس كل العبيد على مدى الإنسانية تناسب هذا التعريف، فهناك أشكال مختلفة أخرى للعبودية.[28]

3- المعالم الرئيسية للنظام الاقتصادي المعتمد على استغلال الرقيق:

أهم المعالم الرئيسية للنظام الاقتصادي المعتمد على استغلال الرقيق (العبيد) بدرجة أو بأخرى هو:

- أنه نظام يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج خاصة أهم عنصرين إنتاجيين الأرض وجميع ما عليها من موارد طبيعية، وكذلك ملكية عنصر العمل (العبيد)، أما رأس المال فلم تبرز له أهمية تذكر في العملية الإنتاجية قبل الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر.
- نتيجة لملكية عناصر الإنتاج ملكية خاصة فإن توزيع الناتج تحكمه ملكية عناصر الإنتاج ويكون أفراد المجتمع متفاوتون في نصيبهم من الناتج الإجمالي مما يقسم المجتمع إلى طبقات أو فئات عديدة حسب مستوى الدخل والثروة (أغنياء، فقراء، متوسطي الدخل ... الخ).

ونتيجة لتفاوت في توزيع الناتج تتفاوت، بل تتعارض، مصالح فئات المجتمع المختلفة وبالتالي تتفاوت مواقفهم من أي أساسية اقتصادية تتخذها السلطات وهذا ما جعل موضوع تدخل الحكومة، من حيث المبدأ، شكله ومستواه وأهدافه، جعله موضوعا من أهم موضوعات الفكر الاقتصادي منذ أن أصبحت الملكية الخاصة هي أهم مرتكزات النظام الاقتصادي منذ آلاف السنين.

---

[25]- علاء الدين السيد، قصة العبودية، متى بدأ الإنسان يستعبد الإنسان؟مقال منشور على الموقع الالكتروني:(http://www.sasapost.com/history.f)، تم الإطلاع عليه بتاريخ (2020/04/11) على الساعة 15:00.

[26]- حركاتي فاتح ، مرجع سابق، ص 11.

[27]- تاريخ الرق ، موسوعة منشورة على الموقع الالكتروني: (http://www.marefa.org)، تم الاطلاع عليه بتاريخ(2020/02/15) على الساعة 14:20.

[28]- علاء الدين السيد ، قصة العبودية ، متى بدأ الانسان يستعبد الانسان؟ مقالة مستورة على الموقع الالكتروني:(http://www.sasapost.com/history.f)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2020/04/11) على الساعة 15:00.

- مما يميز نظام العبودية أيضا، ضخامة فائض الإنتاج، ناجم عن حرمان العبيد من أي نصيب عند توزيع الناتج(*)، ما عدا ما يستلزم بقاءهم قادرون على العمل وهذا ما يجعل البعض يربط عصر العبودية بعصر الحضارة، باعتبار أن كثيرا من معالم الحضارات القديمة (المعمارية الضخمة، المشاريع الكبيرة كالسدود والطرق والتفرغ للعلوم والفنون...الخ)، ما كان لها أن تقوم بدون التمويل الضخم الذي وفره فائض الإنتاج الناجم عن استغلال العبيد.[29]

4- مراحل المجتمع العبودي:

يمر المجتمع العبودي نفسه في ثلاثة مراحل لا تختلف نوعيا عن بعضها بل تختلف كميا فقط ومن حيث الدرجة وهي باختصار كالأتي:

- المرحلة الأبوية: للمجتمع الطبقي الأولي وهي مرحلة انتقالية بين المجتمع البدائي والمجتمع العبودي المتطور تتميز بظهور تقسيم العمل وظهور الملكية الخاصة و تطور التمايز الاجتماعي، إلا أن العلاقات العبودية (تملك واستثمار العبيد) لم تصبح هي السائدة بعد. وقد بقيت في مصر وبابل والصين والهند القديمة في هذه المرحلة. كما كانت هذه المرحلة هي السائدة لدى اليونان و روما.[30]

تميزت هذه المرحلة باسترقاق المدين كأحد مصادر العبودية بحيث تقضي التشريعات بإجبار المدين بأن يعمل لدى الدائن من الزمن سدادا لدينه وقد يكون الدين كبيرا لا ينتهي طوال حياة المدين وأسرته.

- مرحلة العبودية المتقدمة (المتطورة): وأبرز أمثلتها ما عرف في المدن اليونانية(*) وكذلك العبودية في الإمبراطورية الرومانية. وفي هذه المرحلة وصل استغلال العبيد إلى درجة أن معظم الإنتاج الزراعي والصناعي والمنجمي يقوم به عبيد لا نصيب لهم مما ينتجون. كما أن وضعهم القانوني قد تدهور إلى درجة أنه كان ينظر إلى العبد كأداة إنتاج ناطقة تميزا له عن الثور والمحراث.
- مرحلة العبودية المتأخرة: هي مرحلة تحول نظام الرق إلى نظام الإقطاع خلال القرون الثلاثة الأخيرة من عمر الإمبراطورية الرومانية، وقد كان تدهور النظام مصاحبا لتدهور عام في الإمبراطورية الرومانية عسكريا واقتصاديا مما أدى إلى سقوط روما بيد القبائل الجرمانية الشمالية وأنصارهم عام 476م.[31]

وأهم ما ميز هذه المرحلة هو ازدياد استغلال العبيد إلى حد عرقلة أي نمو جديد في قوى الإنتاج بعدما تناقص عددهم، وهذا هو السبب الرئيسي للجوء مالكي الإقطاعيات الكبيرة إلى إقامة نظام الكولون (إيجاد قطع صغيرة من الأرض للمنتجين مقابل حصص عينية من المنتوج) لتفادي السقوط الكامل للنظام، إلا أن التناقض بين علاقات الإنتاج العبودية وهذا القطاع الكولوني الجديد استمر في الاحتدام مؤديا إلى مرحلة عصيبة من الأزمات السياسية والاقتصادية خاصة الانخفاض في الإنتاجية والإنتاج وحجم التجارة وتفجر الثورات والحروب الأهلية مما أدى أخيرا إلى سقوط النظام العبودي مفسحا المجال لنمو النظام الإقطاعي الجديد.

---

* توزيع الناتج:تم تقسيمه إلى المنتوج الضروري و هي كمية من المنتوج مثل الحبوب موجهة لسد الحاجيات الأساسية للعبيد من أجل القيام بعملية تجديد قوة العمل و الاستمرار في الانتاج، و المنتوج الفائض الذي يمثل القسم الاعظم من المنتوج و يستخدم من قبل السادة لغشباع الحاجات الاستهلاكية و بناء القصور و المسارح و غيرها(أنظر إلى ملخص دروس تاريخ الوقائع الاقتصادية، سنة أولى نظام جديد، تلخيص يوسف قاطن، منشور على الموقع الالكتروني: (http://www.espace-etudiant.net/forum/viewtopic.php، تم الاطلاع عليه بتاريخ(2020/04/11) على الساعة 15:30.

[29]- عبد العزيز بن علي السديس، مرجع سابق، ص ص (9،10).

[30]- ابراهيم كبة ، مرجع سابق ، ص 142

[31]- عبد العزيز بن علي السديس ، مرجع سابق، ص11

* دخلت اليونان في هذه المرحلة منذ القرن الخامس ق.م و روما بين القرن الثاني ق.م حتى القرن الثاني ميلادي (أنظر: ابراهيم كبة، دراسات في تطور الفكر الاقتصادي، ص 142).

5- الطبقات في النظام العبودي:

مع سيادة نمط الإنتاج العبودي أصبح المجتمع ينقسم إلى قسمين رئيسيين:

العبيد والأحرار، فالأحرار يتمتعون بجميع الحقوق المدنية والسياسية والعبيد الذين كانوا محرومين من جميع الحقوق الإنسانية وكانوا من الناحية القانونية مادة أو موضوعا ليمتلك، أي كانوا جزءا مما يسمى بنظام الأموال وليس نظام الأشخاص.

والأحرار أنفسهم كانوا عرضة للتمايز الطبقي الشديد فقد كانت قلة منهم من كبار مالكي الأرض والعبيد، وهي الطبقة التي تحتل القمة في النظام الاجتماعي، و كثرتهم من صغار المنتجين والزراعيين والحرفيين الذين تتفاوت مراتبهم في السلم الاجتماعي حسب مستوى ملكيتهم للقوة الإنتاجية الرئيسية حينذاك أي قوة عمل العبيد.[32]

6- نظام الرق في بعض الحضارات القديمة:

شهدت جميع الحضارات القديمة وجود العبيد، ففي الهند القديمة والحديثة حددت شريعة مانو البرهمية درجة السودار وهم يماثلون الرقيق الذين هم من الطبقة الدنيئة، ويماثلهم اليوم في الهند طبقة المنبوذين ويماثلها في ذلك الحضارة الفارسية وحضارات العراق القديمة والرومان واليونان والإغريق، فمدينة "أثينا" التاريخية كان عدد سكانها عشرين ألفا، وكانت تسترق أكثر من أربعمائة ألف، وكلما انتصرت في حرب على خصومها، زاد عندها عدد العبيد.

هذا ولم ينكر فلاسفة اليونان في مجتمعاتهم مسألة الرقيق، فكان أفلاطون يقول "إن الله يسلب الرجل نصف عقله متى وقع في الرق".[33]

6-1- الفكر الاقتصادي في الحضارة البابلية:

حين نتحدث عن الحضارة القديمة في العراق نقصد ما أطلق عليها اسم "ميزوبوتاميا"، أي بلاد الرافدين، وهو مصطلح من أصل يوناني يعني بلاد ما بين النهرين " دجلة و الفرات" اللذان ينبعان من الجبال في شرق تركيا ويجريان إلى الجنوب والجنوب الشرقي على التوالي بمسافة 2033 كم و2720 كم، قبل أن يلتقيا بالكارون الذي يجري جنوب غرب إيران ليشكلا شط العرب الذي يصب في الخليج العربي.[34]

تعتبر بابل (*) من أشهر الحضارات المميزة في العراق حيث كانت بابل أعظم مدينة من المدائن الآسية وأرفعها علما وأوسعها ظلا وأكثرها ثروة وعمرانا، وأمتعها عزة وسلطانا صحبت الملوك دهرا طويلا.(35)

حكم في ظل الحضارة البابلية الملك المشهور "حمو رابي" وقد شهد عهده ازدهار شامل في جميع المجالات الدينية والسياسية والاقتصادية، غير أن شهرة حمو رابي ذاعت في الواقع من تشريعاته

---

[32]- ابراهيم كبة ، مرجع سابق ، ص ص(143 ،171).

[33]- عبد الكريم السمك ، الرق عبر التاريخ الإنساني، مقال منشور على الموقع الالكتروني: (http://www.alukah.net/culture)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2020/04/12) على الساعة 15:00.

[34]- هاري ساكز، البابليون، ترجمة سعيد الغانمي، دار الكتب الجديدة، بنغازي، ليبيا، 2009، ص 15،منشور على الموقع الالكتروني: (http://www.goodreads.com/books/show/1021649)،تم الاطلاع عليه بتاريخ(2020/05/20) على الساعة 16:06.

*في تسميتها بابل أقوال أشهرها أنها سميت بذلك أخذا من بلبلة الألسنة فيها على ما ورد من أن بني نوح لما ارتحلوا من المشرق ونزلوا بشعار أخذوا في بناء برج يبلغ إلى السماء، فبلبل الله تعالى ألسنتهم حتى صار بعضهم لا يفهم كلام بعض فكفوا عن بناء البرج. وهي كلمة عبرانية (انظر جميل نخلة، ص 15)

[35]- جميل نخلة المدور، تاريخ بابل وأشور، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2015،ص 1، منشور على الموقع الالكتروني: www.hindawi.org /books/30580950: //http، تم الاطلاع عليه بتاريخ(2020/09/12) على الساعة 14:00.

الإدارية والقانونية وبوجه خاص من قانون "حمو رابي " الشهير الذي تضمن 282 مادة تدور حول العديد من المواضيع المختلفة التي تضمنت بعض النقاط الاقتصادية وتناول القانون المذكور أن أفراد المجتمع تتكون من ثلاث طبقات رئيسية وهي:

* طبقة الأحرار أو الأفاضل من الناس أو السادة.
* طبقة عامة الشعب الأحرار وهي ليست من الأرقاء ولا من السادة.
* طبقة الأرقاء (العبيد)، وهي أقل الطبقات شأنا في المجتمع.

ويقرر القانون المعني أن العقوبات على الشخص الذي خالف القانون توقع عليه طبقا للطبقة التي ينتمي إليها هذا الشخص.[36]

تميزت الحضارة البابلية بالتوزيع الاجتماعي للعمل وباستغلال الإنسان للإنسان ووجود دولة.[37]

تميزت هذه المرحلة بملكية السادة لجميع وسائل الإنتاج وتشغيلها بأنفسهم، حيث تطورت قوى الإنتاج بشكل ملحوظ خلالها، إذ تم استخدام الأدوات المعدنية، البرونزية ثم الحديد في ميدان الزراعة. أما بالنسبة للحرف فقط عرفت هي الأخرى ازدهارا ملحوظا حيث ظهرت الحياكة التي كان يزاولها الأحرار عكس العبيد الذين انحصرت أنشطتهم في أعمال البناء والأشغال الشاقة الأخرى، ومع تطور التجارة البحرية ظهر الاهتمام بصناعة السفن لنقل وتبادل المنتجات، ولهذا أخذ الإنتاج يكسب طابع التبادل البضاعي بعد أن كان إنتاجا يهدف لسد الحاجات.

6-2-الفكر الاقتصادي اليوناني القديم:

لم تنشأ الحضارة اليونانية من تربية يونانية مستقلة كباقي الحضارات، فقبل الحضارة اليونانية بآلاف السنين، نشأت مدينات وحضارات أنيقة مزدهرة كالمصرية والسومرية والفينيقية والهندية والصينية وغيرها. وشكلت هذه الحضارات بؤرة إشعاع حضاري انتقلت إلى معظم المناطق المجاورة، كما أفادت منها الحضارات التي قامت بعدها. حيث وجد الفكر الاقتصادي ضمن الفلسفة عند اليونان[38]. وارتبط العمل والإنتاج في الحضارة اليونانية القديمة بالعبودية، ومن تم كانت السمة الغالبة في تلك العصور القديمة من الزمن تنحصر غالبا في التفرغ للتأملات الفلسفية والسياسية. أما عن الأفكار الاقتصادية فقد ظهرت بشكل واضح في فكري اثنين من الفلاسفة هما أفلاطون وأرسطو.[39]

6-2-1- الأفكار الاقتصادية لأفلاطون: (428-347) ق.م:

يعتبر أفلاطون من مؤسسي الفلسفة الأكاديمية المثالية و ذلك في اليونان، و قد عاش في أثينا أثناء فترة أزمة النظام العبودي و هو من عائلة أرسطوقراطية.

ظهرت الأفكار الاقتصادية لأفلاطون في كتابه "الجمهورية" الذي يبحث في موضوع الدولة أو المدينة المثلى. ويبدأ الكتاب بالتساؤل عن فكرة العدالة سواء كان ذلك بالنسبة للفرد أو المدينة، ويركز اهتمامه بالعدالة في المدينة قبل الفرد على اعتبار أن المدينة في مجموعها أكبر من الفرد ومن ثم فكيمنه العدالة.[40]

ويبدأ تحليله في الدولة ببيان أن أصلها يرجع إلى عامل اقتصادي وذلك لأن الفرد لا يكفي نفسه بنفسه بل تكون له حاجات عديدة لا يستطيع أن يشبعها لوحده فيجتمع مع عدد من الأفراد بقصد أن يشبع كل منهم حاجات الآخرين، ومن هنا تكون من هذه المجموعة ما يعرف باسم الدولة، ويفهم من ذلك أن المفكر أفلاطون

---

[36]- زينب صالح الأشوح، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي، نظرة تاريخية مقارنة، ص ص (26،27)، منشور على الموقع الالكتروني:www.kotobarabia.com، تم الاطلاع عليه بتاريخ(2020/09/12) على الساعة 14:30.

[37]- ف. آ. بيلافيسكي، أسرار بابل، ترجمة رؤوف موسى جعفرالكاظمي، سلسلة دار المأمون للترجمة والنشر، العراق، 2008، ط1، ص 8، منشور على الموقع الالكتروني:http://uruk_warka.dk/news/2016-02/asraar_babel.pdf، تم الاطلاع عليه بتاريخ(2020/09/14) على الساعة 14:00.

[38]- حركاتي فاتح، مرجع سابق، ص 14،16.

[39]- حركاتي فاتح، نفس المرجع ، ص 43.

[40]- زينب صالح الأشوح، مرجع سابق، ص 44.

يفسر ويوضح الأساس المادي للمجتمع اليوناني من خلال تأكيده على أن الدولة تنشأ بحكم ضرورة اقتصادية، وأن أصل الدولة يعود إلى تقسيم العمل.

ويمكن عرض الأفكار الاقتصادية لأفلاطون كما يلي:

أ- **تقسيم العمل**: يقصد أن تكون الدولة التي اقترحها أفلاطون مثلا دعا إلى تطبيق نوع من تقسيم العمل فكل شخص يجب أن يتخصص في مهنة واحدة وسبب ذلك يعود إلى ما يلي:
- لكل شخص مواهبه وكفاءته الخاصة بحيث تجعله بطبيعته لعمل معين.
- تخصص الأفراد يزيد من الإنتاج كما ونوعا.

ب- **تقسيم المجتمع إلى طبقات:** لقد كان أفلاطون ارستقراطيا ولهذا نراه يدافع عن انتمائه الطبقي وعن مصالح الطبقة الارستقراطية وأهدافها في تعزيز الرق وتأسيس دولة مستقرة تمهد الطريق لتقسيم العمل الذي بدأت نواته الأولى تتبلور بصورة ملحوظة فأخذ أفلاطون من تقسيم العمل كوسيلة لتقسيم المجتمع إلى ثلاث طبقات وهي: [41]

طبقه المنتجين: وتضم كل من يعملون بالنشاط الاقتصادي ومهمتها إشباع الحاجات المادية للمدينة.

طبقه الجنود: ومهمتها الدفاع عن المدينة ضد ما يقع عليها من اعتداءات.

طبقة الحكام: ومهمتها الحكم بوضع القوانين والعمل على احترامها.[42]

يرى أفلاطون أن النقود وسيلة لتسهيل التبادل.

يرى أفلاطون أن العبودية هي نتاج تقسيم العمل أي مستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي في فترة زمنية معينة ومن ناحية أخرى فإنه احتقر المهن اليدوية باستثناء الزراعة لارتباطها بطبيعة العبيد واعتبر العبيد أداة عمل ناطقه واستثناهم من الكائنات البشرية.[43]

وقف أفلاطون ضد الربا، حيث ينظر نظرة سلبية لوظيفة النقود كوسيلة لتراكم الثروة.[44]

6-2-2-الأفكار الاقتصادية عند أرسطو (384-322) ق.م:

أرسطو مفكر و فيلسوف اغريقي و هو تلميذ أفلاطون و صاحب النظرية التحليلية الثاقبة، امتازت طريقته باسلوب اختلف فيه بجوانب كثيرة عن آراء أستاذه أفلاطون مؤسس البيولوجيا، و كانت أعماله أكثر شمولية و لها علاقة بمحتلف الجوانب الحياتية، و هو بدرة تكوين الرأسمالية.

حاول أرسطو أن يقف وقفة تحليلية أمام بعض المشكلات والظواهر الاقتصادية، ولذلك يعد أرسطو أول المفكرين القدماء الذين أعطونا ما يمكن تسميته "بذور النظرية الاقتصادية" التي تقوم على تحليل الظواهر والمشكلات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي، أي أنه دفع الاقتصاد دفعة قوية نحو الأمام في سبيل أن يصبح علما متميزا ومستقلا ومتكاملا، على الرغم من أنه لم يتمكن من جعل الاقتصاد علما مستقلا.

لقد وردت معظم الأفكار الاقتصادية للمفكر أرسطو في كتابيه " السياسة والأخلاق "، حيث قام بتحليله في الاقتصاد على أساس وجود الرغبات وكيفية إشباعها ومن أهم الأفكار التي سلط أرسطو الضوء عليها نذكر ما يلي:

أ- **البحث في موضوع الملكية الخاصة:**

انتقد أرسطو الآراء التي كانت تنادي بإلغاء الملكية الخاصة وإنشاء نظام الملكية الجماعية أو المشايعة، وذلك لأن النظام المشاعي أو الجماعي حسب رأيه يؤدي إلى منازعات من الأفراد حول توزيع ما ينتجونه من سلع وخدمات فيما بينهم، وهذه المنازعات قد تؤدي بالنظام إلى انحلاله وسقوطه.

41- أسماء جاسم محمد، مرجع سابق، ص 5-6.
42- زينب صالح الأشوح، مرجع سابق، ص ص 45، 46.
43- أسماء جاسم محمد، مرجع سابق، ص 06.
44- علياء حسين خلف، مرجع سابق، ص 07.

ويفضل أرسطو نظام الملكية الخاصة، فيترك لكل فرد حرية التملك فيسعى كل فرد إلى تنمية ملكيته وإنتاجه، وهو بذلك عكس وجهة نظر رأسمالية وكان رأيه بشكل مخالف عن أفلاطون الذي عكس وجهه نظرة اشتراكية.[45]

ب- **موضوع الرق**:

فقد وصل نظام الرق في عصره إلى أن يصبح مشكله خطيرة، ولكنه مع ذلك لا يخشى الإعلان عن رأيه في أن التفاوت الطبيعي بين البشر حقيقة لا تقبل المراوغة، حيث يعتقد أن هذه الحقيقة هي في صالح المجتمع الإنساني على غير ما قد يتصوره البعض بحجة التعلق بوهم المساواة المطلقة، ويعني ذلك أن أرسطو كان قد أقرّ وجود الرقيق، حيث يرى أن الأفراد مختلفون في قواهم الفكرية والعقلية، ومن ثم خلق فريق منهم سادة وخلق فريق آخر رقيق، ومن امتاز من الفريق الأول بالعقل والسمو صلح للحكم، أما الباقي فعليهم تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكام وطاعتهم.

ت- **تحديد الفعاليات الاقتصادية:**

حددها أرسطو في نوعين: الأول هو ما تقوم به الأسرة من أعمال لإشباع حاجاتها وسد متطلباتها وهو ما أطلق عليه أرسطو "بالاقتصاد المنزلي" وان القيم المتأتية من الحاجات التي يقيمها الفرد في الأسرة هي قيم استعمالية، وأن هذه السلعة ليس لها أهمية تذكر في النشاط الاقتصادي لأنها لا تمثل عملية المبادلة والتراكم في الإنتاج.

أما النوع الثاني هو ما يطلق عليه اقتصاد الثراء أو الاقتصاد التجاري، ويقصد به الفعاليات التي يقوم بها الفرد لغرض الحصول على أرباح من خلال العمل التجاري.[46]

ث- **النقود ووظائفها:**

قد أوضح أرسطو أن النقود قد نشأت لتستخدم في الوظائف الآتية:

وسيله للمبادلات: فيرى أرسطو أن الناس كانوا يتعاملون بالمقايضة (أي مبادلة سلع مقابل سلع أخرى) إلى أن ظهرت النقود واستخدامها كوسيط المبادلات بين الأفراد.
قياس قيمة السلع: أي أن النقود تستخدم كوحدات موحدة لقياس قيم السلع المختلفة.
مخزن للقيمة: أي أن النقود يمكن أن تستخدم كأداة يمكن الاحتفاظ فيها بمدخراتنا.[47]

ج- **القيمة:** بحث أرسطو في موضوع القيمة من خلال الفعاليات التي يمارسها المجتمع بشكل يومي، واعتبر العمل أساس القيمة وجزئها إلى قيمة استعمالية وقيمة تبادلية، وأضاف إلى ذلك في مجال الوصف والتوضيح أن هناك استعمالين: استعمال سليم وآخر غير سليم، وأن الاستعمال السليم هو استعمال السلعة ذاتها وتتم القيمة الاستعمالية، والاستعمال غير السليم هو تبادل السلعة لغرض الحصول على الربح.

ح- **الفائدة من الإقراض:** هاجم أرسطو الفائدة على النقود وعارض إقراض النقود بفائدة وبرى الحصول على الفائدة من خلال إقراض النقود يعني الخروج عن نطاق عمل النقود وتنحرف عن الغاية التي أعدت النقود من أجلها، ويعتبرها فعالية غير إنتاجية ويبررها إلى أن النقود لا تنتج ولا تدرّ ربحا وليست ذات أصل طبيعي، والفائدة التي يطالب بها الفرد بسبب إقراضه للنقود هي

---

[45]- عبد الرحمن يسري، تطور الفكر الاقتصادي، مطبعة سامي، الإسكندرية، مصر، الطبعة 4، 1996، ص 21.
[46]- باسل البستاني، الفكر الاقتصادي من التناقض إلى النضوج، وزارة الثقافة والإعلام، ولبنان، 1986، ص 67.
[47]- زينب صالح الأشوح، مرجع سابق، ص 49.

استغلال عمل طبيعي وعمل غير طبيعي وأن القيام بمثل هذه الممارسة عمل غير أخلاقي بنظر المفكر والفيلسوف أرسطو.[48]

خ- **الاحتكار:** عرف أرسطو الاحتكار التعريف الذي مازلنا نأخذ به حتى اليوم، وهو إنفراد بائع واحد ببيع سلعة في السوق، ولاحظ بدقة كيف يستطيع المحتكر، فرض الثمن الذي يراه وكيف يحقق من وراء ذلك أرباحا طائلة وقرر أن الاحتكار غير عادل لأنه يقوم على استغلال البائع للمشترين.[49]

6-2-3- تقييم أفكار أفلاطون وأرسطو:

نلاحظ أن أرسطو يختلف في عدد من الأمور مع معلمه أفلاطون، ويرى أرسطو أن جمهورية أفلاطون غير قابلة للتطبيق وغير إنسانية أو سعيدة وخاصة بما يتعلق ببعض المبادئ التي نادى بها أفلاطون مثل: الأملاك بالنسبة للطبقة الحاكمة والجنود، وتقسيم المجتمع وبشكل حاد إلى طبقات، التضحيات التي كان يطلبها المجتمع من كل المواطن. ويحاول أرسطو التأكيد على الشروط العامة التي تؤمن سير العمل في المدينة بدلا من فرض نظام سياسي دقيق ومحدد كما يفعل أفلاطون.

يسعى أرسطو لأن يقيم ما هو أكثر من مدينة عادلة على غرار أفلاطون، أنه يسعى إلى إقامة مدينة عادلة وسعيدة وهو يرى أن السعادة تكمن في الممارسة الكاملة للفضيلة.

أما بالنسبة للشروط العامة التي يحددها أرسطو لتؤمن حين سير العمل في المدينة وجعلها سعيدة فهي: أراضي محدودة بحيث يسهل الدفاع عنها وتمكن جميع الناس فيها أن يعرف بعضهم البعض ووضع جغرافي قريب من البحر لتأمين المواصلات وسهولتها وتتغير هذه الشروط بتغير نمط الدولة.

كما نستنتج أن آراء أرسطو مكملة لآراء أفلاطون ومع هذه النواقص، فإنه كان يتمتع ببعض الآراء التي فاق بها أستاذه أفلاطون وأضاف إلى الفكر الاقتصادي وإلى الحقبة الإغريقية شيء جديد وهو الاهتمام بالقطاع الخاص وامتاز بالنظرة التحليلية للسلعة وتشخيص عمل النقود وحرم الفائدة واحتقر من يمارس العمل بها وكانت نظرته إلى طبقات المجتمع وبالأخص طبقة العبيد أكثر تخلفا مما أدلى به أفلاطون.[50]

6-3-الأفكار الاقتصادية عند الرومان:

ينسب الرومان إلى مدينة روما التي تم تأسيسها عام 754 ق.م.

ينسب التاريخ الروماني إلى كافة مراحله منذ العصر الملكي مرورا بفترة الجمهورية الرومانية وحتى الإمبراطورية الرومانية إلى مدينة بعينها في شبه الجزيرة الايطالية وهي "روما".[51]

أول ما يلاحظ حول موضوع الأفكار الاقتصادية عند الرومان هو عدم وجود أفكار اقتصادية هامة خاصة بالرومان، ويعامل المؤرخون ذلك بأسباب مختلفة أهمها الاصطدام والتناقض والكفاح بين البناءين الاجتماعيين القدم والجدد لم تكن في روما والإمبراطورية الرومانية بمثل الحدة التي كانت عليها في زمن الفلاسفة اليونان من أمثال أفلاطون وأرسطو، حيث تم الانتقال بسرعة في روما القديمة من المجتمع العشيري الزراعي البسيط إلى المجتمع العبودي بفضل عده عوامل أهمها:

---

[48]- راشد البراوي، تاريخ الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، مصر، ص 15، منشور على الموقع الالكتروني:/http://dspace.Rebron.edu/jspui/bistream/123456789/111، تم الاطلاع عليه بتاريخ(2020/09/15) على الساعة 14:00.

[49]- أسماء جاسم محمد، مرجع سابق، ص 8.

- علياء حسين خلف،مرجع سابق، ص 07.[50]

[51]- محمد عبد الغني، التريخ السياسي للجمهورية الرومانية منذ نشأتها وحتى عام 133 ق.م، الجزء 1، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006، ص 33.

1- الموقع الجغرافي الملائم للايطاليين واتصالهم بسهولة بحكم الموقع بالشعوب الأخرى من أوروبية إفريقية وأسيوية.

2- وفرة الموارد الطبيعية أتاح لروما تحقيق شيء من الوحدة الوطنية في وقت مبكر وذلك لأن أغلب المشاكل التي تميز فترة الانتقال (من البدائية إلى العبودية) أمكن التغلب عليها بسرعة.

3- تدعيم أوضاع الإمبراطورية خلقت فترات من الرخاء أدت إلى تخفيف عبء الضرائب وتهدئة الصراع والتخفيف من مشاكل الفلاحين الفقراء في روما لمده مؤقتة مما أخر موعد انفجار التناقضات الاجتماعية، والسبب في ذلك يعود إلى الاستعمار الروماني بصورة خاصة. وهذا دأب كل الدول المستعمرة التي تحاول حل أزماتها وتصديرها إلى الخارج أي إلى الدول التي استعمرتها.[52]

- يعتبر النظام الروماني أوضح مثال على النظام الاقتصادي الزراعي القائم على الرق، ففيه الزراعة هي النشاط الاقتصادي الأساسي وملكية الأرض الزراعية هي الاستثمار الوحيد المأمون، ثم الرقيق هم أساس النشاط الاقتصادي[53]. والفرق بين فكرة الرومان وفكرة الإغريق جوهرية حيث يرون الإغريق في أن الاهتمام بالزراعة لغرض إشباع حاجات المجتمع الذي يحتاج إلى المواد الغذائية بشكل مستمر أما الرومان فقد اهتموا بالزراعة من أجل الحصول على الضريبة المتأتية من الزراعة في المستعمرات التي احتلوها، حيث التوسع في الإمبراطورية شمل كل من بلاد الأناضول إلى الشمال الإفريقي مرورا ببلاد الشام والجزر المتواجدة في البحر المتوسط، وأصبحت تمثل أساس الثروة في الإمبراطورية.

6-3-1-طبقات المجتمع الروماني: كانت طبقات المجتمع الروماني تتكون من طبقتين:

- طبقة النبلاء: أي مالكي الأرض.
- طبقه العبيد: يصنفون بين عبيد الأرض والعبيد الذين كانوا يقومون بالأعمال والخدمات المختلفة التي تحتاجها البلاد من مختلف أنواع الخدمة كالخدمة المنزلية والإنتاج الحرفي.[54]

بالرغم من أن الرومان لم يهتموا بالنشاطات الاقتصادية والأفكار الاقتصادية مثل الإغريق إلا أن سمة التطور التي حصلت في الإمبراطورية الرومانية هي السمة في المجال العسكري، وكان مكسبها كبير من الإيرادات التي تحصل عليها روما عاصمة الإمبراطورية، وهذا التوسع جعل الإمبراطورية تهتم بأفكار كثيرة أهمها:

سك النقود لاستعمالها كوسيلة للتبادل بشكل أوسع مما كان عليه اليونانيين، وهذا على إقامة التجارة على مستوى الإمبراطورية أي قيام تجارة بينية ضمن المناطق المسيطر عليها من قبل الرومان.

ابتكار الرومان للقوانين وكان الغرض منها تنظيم أمور البلاد ومن خلالها يمكن تحصيل الضرائب وحل المنازعات وهي:

1) القانون الطبيعي: وهو القانون الذي ينظم الموارد الطبيعية في البلاد وما يتوافق مع الطبيعة.[55]

احتلت فكرة القانون الطبيعي مكانة هامة في الفكر الاقتصادي منذ القرن الثامن عشر حتى أوائل القرن العشرين، وقد ساد هذا الاعتقاد على وجه الخصوص لدى مدرستين هما المدرسة الطبيعية والمدرسة الكلاسيكية.

2) قانون الشعوب: والذي يمثل شؤون الأجانب وكل ما يتعلق بالأجناس الذين كانوا تحت التسلط الروماني.

3) المذهب الفردي: يقرر أن النشاط الاقتصادي يجب أن يترك الأفراد يتعايشون في ظل حرية كاملة لا تتدخل الدولة فيها، وعلى أساس هذا المذهب قام النظام الرأسمالي.

---

[52]- أسماء جاسم محمد، مرجع سابق، ص ص09، 10.

[53]- خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص 40.

[54]- مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للطباعة والنشر، ط1، 2008، ص 47.

[55]- جعفر طالب أحمد الخزعلي، تاريخ الفكر الاقتصادي (دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية)، ص 71-74، منشور على الموقع الالكتروني:http://almerja.com/reading.php،تم الاطلاع عليه بتاريخ (2020/04/15) على الساعة 13:00.

بعد عرض أهم ما ميز الرومان في النشاط الاقتصادي بها الإمبراطورية الرومانية، يمكن القول أن الرومان لم يقدموا فكرا اقتصاديا يذكر، ومع هذا كان لهم دور هام في بناء هيكل الفكر الاقتصادي اللاحق حتى اليوم من خلال تنظيماتهم القانونية ومن خلال التكوين العقلي الذي طبعت به دراسة القانون الروماني عقول الباحثين في الاقتصاد منذ القرن 12 (الثاني عشر).[56]

6-4-العوامل التي أدت إلى انهيار الرق (العبودية):

هناك أسباب كثيرة تقف وراء انهيار النظام العبودي أهمها ما يلي:

أ-التناقض بين قوى الإنتاج: يتميز أسلوب الإنتاج العبودي بالملكية المطلقة للسادة بمعنى أن ينسب المنتج ووسائل الإنتاج إلى ملكية فردية خاصة، وقد تميزت عناصر الإنتاج بثلاث صفات أساسية:

- الحجم الكبير من المنتجين.
- الإكراه واستخدام العنف للقيام بالإنتاج.
- ضعف إنتاجية وسائل العمل بسبب تحطيمها المقصود من قبل العبيد.

وبالرغم من تطور قوى الإنتاج بوتيرة بطيئة جدا إلا أنها حققت تطورا خلال 4000 عام من عمر المجتمع العبودي، ولعل تلك الآثار الباقية في كل من مصر وبابل وروما وغيرها خير شاهد على ذلك.

ب-التناقض بين الاستثمارات الصغيرة والإنتاج العبودي الكبير:

بسبب انخفاض تكاليف المعيشة لدى العبيد نتيجة استغلالهم كانت الاستثمارات الكبيرة تباع بأسعار منخفضة، ولم يكن بمقدور الاستثمارات الصغيرة الصمود في وجه المنافسة غير المتكافئة فأصابها الإفلاس، وساهم في ذلك تزايد الضرائب وارتفاع معدلات الفوائد الربوية، مما أدى إلى نشوء جماهير ضخمة من الفقراء المحرومين من ملكية وسائل الإنتاج.

ت-الصراع الطبقي وانهيار النظام العبودي:

ظهر صراع طبقي أدى إلى انهيار النظام العبودي، حيث كان العبيد يهربون من العمل ويحطمون أدوات العمل، وتعتبر الانتفاضات المسلحة التي شهدها العبيد ضد السادة من أهم أشكال النضال، حيث شهدت جزيرة صقلية (132 - 138 ق. م) و(101 – 104 ق. م) وانتفاضة عبيد الصين (22 – 13 ق. م) أكبر انتفاضتين للعبيد ضد سادتهم، وكانت هذه الانتفاضات بمثابة ضربات تسدد إلى الأشكال البالية لعلاقات الإنتاج.[57]

ث-حرب القبائل الجرمانية: ضد الإمبراطورية الرومانية في القرن الرابع والخامس ميلادي وذلك نتيجة سخطهم على النظام الاستبدادي الحاكم في روما ونتيجة للصراع بين الملاكين الكبار والفلاحين الأحرار.

ج-الفتوحات الإسلامية: الذي التف حول شواطئ البحر الأبيض المتوسط والذي كان فاصلا لنظام الرق وهكذا فإن سقوط روما كإمبراطورية تسجل في الوقت نفسه انهيار النظام العبودي بشكل كلي.

وبنهاية العهد الروماني كان من المفروض أن تنتهي تلك الطبقات أو تمحي أثار تلك النظام، إلا أنه حدث العكس حيث أن النظام الطبقي قد مد جذوره أكثر في الفترة التي تلت العهد الروماني فترة تكون العلاقات الإقطاعية أي بداية تطور النظام الإقطاعي.[58]

---

[56]- زينب صالح الأشوح، مرجع سابق، ص(51، 53).
[57]- حركاتي فاتح، مرجع سابق، ص (21، 23).
[58]- خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص (42).

تبين لنا من المحور الثاني أن تاريخ الأفكار الاقتصادية تطور ومر بعدة عصور وذلك بدءا بالفكر الاقتصادي في العصر البدائي والعصر العبودي ليليه بعد ذلك الأنظمة الاقتصادية التي سادت في العصور الوسطى للعالم الغربي والعالم الإسلامي والعربي.

وتبين لنا أن الفكر الاقتصادي في الحضارات القديمة لم يولد فقط في أحضان الحضارتين اليونانية والرومانية كما شاع في كتب التاريخ الاقتصادي، بل لا حظنا وجود أفكار اقتصادية ذات قيمة علمية لا تنكر وذلك في ظل حضارات شرقية لا تمد للحضارات الأوربية بصلة مثلا لاحظنا كمثال في الحضارة البابلية التي تميزت بالتوزيع الاجتماعي للعمل وباستغلال الإنسان للإنسان.

المحاضرة 06: الأفكار الاقتصادية في العصور الوسطى (العالم الغربي) القرن الخامس م-القرن 15م

يقصد بالعصور الوسطى فتره ما بين سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية على يد القبائل الجرمانية في القرن الخامس ميلادي وحتى فتح المسلمين للقسطنطينية في القرن الخامس عشر، وقد كانت تعرف هذه الفترة أيضا بفترة الظلام لما غلب على أوروبا في هذه الفترة من ركود فكري.

كان يعرف النظام السائد في هذه العصور بالنظام الإقطاعي(*) الذي كان محصلة الفوضى التي عمت أعقاب سقوط الإمبراطورية الرومانية، فقد عمد الإمبراطور الجرماني بعد انتصاره إلى تنصيب قادته أمراء على أقاليم الإمبراطورية، إلا أن توسع الإمبراطور منح الأمراء الكثير من صلاحياته واختصاصاته أدى تدريجيا إلى استقلالية هذه الإقطاعيات في إدارة شؤونها وبانتشار الحروب والعداوات بين الإقطاعيات. تعمقت روح الانعزالية وأصبحت كل إقطاعية عبارة عن وحدة اجتماعية وسياسية واقتصادية مستقلة.[59]

* من ناحية التركيب الاجتماعي نجد أن المجتمع يصنف إلى ثلاث طبقات طبقة النبلاء وطبقة الفرسان، رجال الدين، الحرفيون، وطبقة الفلاحين أو ما يسمى برقيق الأرض (أنظر سعيد سعد مرطان، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، ص 22)

[59]- سعيد سعد مرطان، مدخل الفكر الاقتصادي في الإسلام، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط 2، 2004، ص ص (21، 22)، منشورة على الموقع الالكتروني: library.org/wp-content/uploads/2017/02/ion مدخل الفكر الاقتصاديpdf.، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2020/05/20)على الساعة 16:00.

وفي هذا الجزء سوف نعرض أهم النقاط الخاصة بالعصور الوسطى وظهور الإقطاعية.

1- ظهور العصور الوسطى(الخروج من العصور القديمة ونشأة النظام الإقطاعي):

سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية والإمبراطورية الشرقية والفارسية انهار العالم القديم وبدأت مرحلة جديدة هي ما يطلق عليها مرحله العصور الوسطى.[60]

وخرج النظام الإقطاعي في أوروبا الغربية من رحم اقتصاد العبيد، ومن المعروف أن العبيد كانوا لا يعتبرون مفيدين اقتصاديا إلا إذا كان يمكنهم إنتاج قدر يكفي من ضروريات الحياة مثل الغذاء والملابس والمساكن، وفي نهاية القرن السادس الميلادي كانت أوروبا غير متحضرة تماما، ولكي يكون المرء حرا كان الأمر يقتضي أن يكون المرء محاربا ولديه أسلحة، وكانت الحرب شكلا معتادا من أشكال النشاط الاقتصادي، كما كان النهب والسلب أحد أشكال الاقتصاد والسياسة الذي تضمن السطو على القطيع من الماشية والعبيد ...الخ.

كان الإقطاع آنذاك يقوم على أساس واجبات والتزامات متبادلة، فلم يعد للكائن البشري حق امتلاك كائن بشري آخر مباشرة، ولكن الأغلال والسلاسل لم تكن قد تحطمت تماما، وأصبحت العبودية تأخذ شكل أخر، وكان على رقيق الأرض(*) أن يظلوا مرتبطين بالأرض التي بحوزتهم لإنتاج ما يكفيهم من طعام، وأن يقدم خدماته في الأرض مقابل ما يحصل عليه من حماية سيده الذي أعطى بدوره الحق في السيطرة على رقيق الأرض والأراضي ذات الأهمية مقابل خدمته لسيده، وهو في هذه الحالة الملك، وكانت طبقة النبلاء تقدم خدمات الحماية المتبادلة من خلال أولئك الذين أصبحوا فرسانا أو محاربين، أما الملك الذي يحتل قمة الهرم الاجتماعي سواء كان الملك "فيليب اغسطس" فكان يسيطر على كل من الأراضي ورقيق الأرض، ولهذا كان بإمكان الملك أن ينقل السيطرة من سيد إلى آخر.[61]

2- مبادئ الفكر الاقتصادي الغربي في العصور الوسطى:

تميزت الأفكار الاقتصادية في العصور الوسطى في أوروبا بأنها كانت خاضعة للاعتبارات الدينية المسيحية والتي كانت تقوم على أساس من القواعد الأخلاقية وكان أغلبية المفكرين الاقتصاديين في هذه الفترة من رجال الكنيسة الذين تعرضوا إلى موضوعات اقتصادية هامة مثل الملكية والعلاقات التبادلية والقروض والأنشطة التجارية، ويمكن تلخيص المبادئ الأساسية التي قام عليها هذا الفكر فيما يلي:

2-1- كان للأثر الديني قوة كبيرة في مواقف الأفراد وحوافزهم، حيث كانت قوة ونفوذ الكنيسة كبيرة جدا تجاوزت حدودها إلى حياة الإنسان، وهذا كله أثر على الفكر الإنساني في تلك العصور، فقد صبغت الأفكار الاقتصادية بصيغة دينية أخلاقية.

2-2- رسوخ النظام الإقطاعي في ملكية الأرض نتيجة لتدهور السلطة السياسية المركزية، حيث اعتمد الفلاحون على سلطة محلية لتحميهم وازداد نفوذ الأمراء ورجال الدين الكنيسي وأصبحوا يسيطرون على الأرض وما عليها من مزارعين.

2-3- كانت الزراعة هي المصدر الرئيسي للثروة، ثم ظهرت بعد ذلك الصناعات الحرفية والتنظيم الحرفي في المدن، واتسعت العلاقات الاقتصادية بين المقاطعات، و نمت التجارة الدولية.

2-4- إعادة الاعتبار إلى عنصر العمل والإقرار بقيمته وضرورته، وهذا يبين لنا أن هناك تغيرا جذريا عما كان عليه الأمر في عصر الإغريق القديم الذي كان يحقر العمل اليدوي ويعتبره مذلا.

---

[60]- زينب صالح الأشوح، مرجع سابق، ص (56، 57).

* رقيق الأرض وهم أدنى الأشخاص مرتبة وفقا لنظام الإقطاع الاقتصادي (أنظر إلى إي راي كانتربرى ص 43).

[61]- إي راي كانتر بري، موجز تاريخ علم الاقتصاد (مقاربات جمالية لدراسة العلم الكئيب)، ترجمة سمير كريم، طبع بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، الطبعة 1، 2011، ص (41، 43).

2-5- الإقرار بوجوب مراعاة الصالح العام وهو مفهوم أخلاقي ينطوي على مر المصلحة العامة من قبل أفراد المجتمع.[62]

3- سمات النظام الاقتصادي الإقطاعي:

إن أبرز ما يتميز به النظام الإقطاعي بصوره عامه هي السمات التالية:

3-1- كانت لكل إقطاعية وحدة اقتصادية مستقلة ومنفصلة وكان اقتصاد كل إقطاعية "اقتصادا مغلقا"(*) لا مبادلات بينه وبين الإقطاعيات الأخرى.([63])

3-2- سيادة الاقتصاد الطبيعي في الريف والاقتصاد السلعي في المدن.

3-3- التركيب الطبقي منقسم بين طبقتين هما الإقطاعيين والأقنان والعلاقة بينهما تمثل جوهر النظام الإقطاعي.

3-4- تمتاز الرابطة الشخصية بالإكراه المادي المباشر بين السيد والقن.

3-5- فائض المنتوج الذي ينتجه القن يمتلكه السيد يأخذ أشكال ريع (ريع العمل ريع السخرة(*) والريع العيشي والنقدي أو كلاهما).[64]

3-6- محدودية استخدام النقود والاعتماد على أسلوب المقايضة.[65]

وبما أن النشاط الاقتصادي في واقعه يصنف على أنه اقتصاد طبيعي أي أنه لا يقيم كبير وزن لفوائض الإنتاج وبالتالي التبادل والتجارة، فقد غلبت عليه صفة أنه اقتصاد غير تبادلي وبالتالي غير نقدي، أي أنه لا حاجه ولا دور يذكر للنقود لتسهيل النشاط الاقتصادي (وهذا ما يخص السمة 2 و6) المذكورتين سابقا.

3-7- الدور المتدني للمدن في النشاط الاقتصادي: فقد كان متدنيا جدا مقارنة بعصر ما قبل تفكك الإمبراطورية وشيوع الإقطاع، فقد شهدت أوروبا الغربية تدهورا متسارعا في مستوى عدد السكان لدرجة أنه حتى عام 1100، يقول أحد المؤرخين بأن المدن التي يزيد عدد سكانها عن 3000 شمال الألب تعتبر قليله جدا، في حين أن أوروبا كانت تعج بالمدن الكبيرة والعواصم الإقليمية المنتشرة قبل تفكك الإمبراطورية الرومانية.

من النقاط السابقة يتضح أن السمة الغالبة على المشهد الاقتصادي والاجتماعي في أوروبا الغربية بصورة عامة يغلب عليه وبصورة طاغية أنه زراعي طبيعي (غير سلعي)،غير تبادلي، غير نقدي، نزاع للاكتفاء الذاتي، وأن العلاقات الإنتاجية يحكمها في القطاع الزراعي حالة التبعية الناجمة عن السيادة على الأرض ومن ناحية أخرى فإن الجزء الأخر من المشهد الاقتصادي الذي هو اقتصاد المدن، فإنه في الغالب يعيش وضعا متناسيا مع الحالة العامة في الإقطاعية من حيث حجم السوق، وأنه طبيعي غير سلعي غير تبادلي ولكن العلاقة الإنتاجية المباشرة فيه محكومة ببقايا نظام الطوائف المهنية(*) والذي هو في جوهره لا يبتعد كثيرا عن غيره في القطاع الزراعي.

---

[62]- عبد الله طاهر وآخرون، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار وائل للنشر، الأردن، ط 1، 2002، ص ص (158، 159).

* الاقتصاد المغلق يتميز بالإكتفاء الذاتي (أنظرإلى: سعيد سعد مرطان، ص 22).أي عدم وجود مبادلات بين الإقطاعيات وكل إقطاعية توفر حاجياتهالإشباع رغباتها.

[63]- زينب صالح الأشوح، مرجع سابق، ص 59.

* السخرة: هو العمل المجاني لزراعة أرض الإقطاع وقد يصل إلى ثلاثة أيام في الأسبوع وخصوصا في الأيام الأولى لعهد الإقطاعي (أنظر إلى جمال الدين فالح الكيلاني، قراءة في العصور الوسطى الأوروبية).

[64]- جمال الدين فالح الكيلاني، قراءة في العصور الأوروبية الوسطى، مقال منشور على الموقع الالكتروني: https://majles.alukah.net/t114388، تم الاطلاع عليه بتاريخ(2020/05/21) على الساعة 15:32.

[65]- سعيد سعد مرطان، مرجع سابق، ص 22.

* نشأ نظام الطوائف لتجنب خطر المنافسة بين الصناع، فكانت كل رفة تنظم في طائفة خاصة على غرار النقابات التي يتم تنظيمها لحماية أصحاب المهن المختلفة في وقتنا الحالي (أنظر إلى زينب صالح الأشوح، مرجع سابق، ص 59).

وكل إقليم له خصوصيات من حيث نوعيه الموارد الاقتصادية بما فيها العنصر البشري وكذلك الموقع الجغرافي والجوار المحيط ووجود درجة ما من الاتصال بالجوار وماله من تأثير كبير على انتقال الخبرات والمعارف الاقتصادية والثقافية المختلفة.[66]

4- الأفكار الاقتصادية لدى رواد الفكر الإقطاعي (السكولائيين): (آراء توماس الاكويني)

بالرغم من محدودية النشاط الاقتصادي الذي كان سائدا (نوعا وكما) والركود الفكري الذي عم معظم دول أوروبا ظهرت بعض الأفكار الاقتصادية التي كان من روادها أساتذة الفلسفة والقانون، وسمي هذا الفكر بـ "فكر جماعة المدرسين" نسبة إلى مهنة مؤسسيه.

وكانت المبادئ المسيحية هي المرشد الوحيد لتصرفات الأشخاص، لذلك اتسم الفكر الاقتصادي في هذه المرحلة بالطبع الديني اللاهوتي والأخلاقي وتجرد من كل منطق علمي. وفي مقدمة رواد هذا الفكر "سان توماس الاكويني" الذي تأثر كثيرا بآراء وأفكار ابن رشد الإسلامية ومن أهم ما نادى به أصحاب هذه الجماعة وعلى رأسهم توماس الاكويني هو:

4-1- احترام الملكية الفردية باعتبارها حافزا للإنتاج ولا تتعارض مع النظام الطبيعي،[67] حيث كان الاتجاه الفكري العام يفضل الملكية الفردية على الملكية الجماعية على اعتبار أن الخيار يمكن أن يؤدي إلى كثرة المنازعات نتيجة لعدم وجود معيار لتوزيع الناتج بين من أسهموا في إنتاجه توزيعا يرضي الجميع، غير أن المالك يجب أن ينظر إليه وفقا لذلك الاتجاه الفكري على أنه مدير يقوم بإدارة الأموال المملوكة لصالح الجميع، ومن تم فإن "توماس الاكويني" الذي تزعم ذلك الاتجاه قد شارك أرسطو في رأيه في أن تكون الملكية خاصة على أن يكون الانتفاع بتلك الملكية يعود على العامة.[68]

4-2- أراء توماس الاكويني حول العمل: لقد تبنى القديس "توماس الاكويني" موقفا وسطا حول مفهوم العمل في جهة أنه لم يأخذ بالفكرة اليونانية ولا الرومانية باعتبار العمل اليدوي غير لائق بالرجل الحر، ولكنه من الجانب الآخر أكد على اعتبار العمل اليدوي أدنى منزلة من العمل الذهني، وهنا استند "توماس الاكويني" إلى تبرير التمايز الاجتماعي في جواهر النظام الإقطاعي.

4-3- أرائه حول الفقر والغنى: إن آراء المسيحية الأولى لم تتفق مع طبيعة النظام الاجتماعي المبني على استثمار واستغلال القلة للأكثرية الساحقة (القلة هم ملاك الأراضي (أو الإقطاعيين) والأكثرية والساحقة هم عموم المجتمع)، لذلك عدلها إلى ذات المسار التوفيقي فاعتبر الغني والفقير مسألة تقديرية وأن اعتبار ما هو صالح أم طالح يستند على ما يمكن أن يفرزه من خير أو شر، والثروة خير إن أدت إلى خلق الحياة الفاضلة والفقر خير إن حرر صاحبه من أغلال الحياة المادية، فهناك شيء من العدالة في اللمساواة الاجتماعية والاقتصاديات القائمة في المجتمع لأن أساسها يستند إلى التميز في المواهب بطبيعة واختلاف الظروف في الموضوعية المحيطة من جهة ثانية.[69]

4-4- السعر العادل: احتلت فكر العدل التي أشار إليها أرسطو مكانا رئيسيا من التفكير لدى "توماس الاكويني" بحيث أشار إلى قضية "السعر العادل" وهو الذي يتيح للبائع الاحتفاظ بمستوى معاشي محترم دون أن يستغل المشتري، بمعنى أنه يعادل السعر الذي لا يضر العارض

66- عبد العزيز علي السديس، مرجع سابق، ص(17-15).
67- سعيد سعد مرطان، مرجع سابق، ص ص (22، 23).
68- زينب صالح الأشوح، مرجع سابق، ص ص (61، 62).
69- جمال الدين فالح الكيلاني، مرجع سابق.

والطالب في نفس الوقت، كما أشار كذلك في هذا السياق إلى الأجر العادل بأنه الأجر الذي يمكن العامل من إعالة عائلته وفق ما تعارف عليه في المجتمع.[70]

يرى الكثير من الاقتصاديين أن نظرية السعر العادل تمثل حجر الزاوية في أراء "توماس الاكويني" وأن جميع المشاكل الاقتصادية (الأسعار، الأجور، الفوائد،...) كانت تناقش على وفق مبدأ العدالة في العصور الوسطى، لذلك نرى أن أكثر النظريات جدلا في تلك العصور هي مسألة السعر العادل، والتي يمكن تلخيص نظريتها كالآتي:

إن العدالة الأساسية والضرورية في تحديد السعر العادل هي العدالة التبادلية دون التوزيعية والتي تحدد العلاقة بين الجزء والجزء وليس الجزء والكل ويمثل هذا التمييز "أرسطو".

إن "توماس الاكويني" لم يبحث في نظرية القيمة بشكل مفصل ولكنه نظر إليها من خلال نظرية السعر العادل، واعتبر الاكويني أن العرف هو المقياس وأن القيمة (تمثل التقدير العام للسلعة) وهذا ما يمثل أفكار لاهوتية وأخلاقية لتحديد السعر الرسمي في ظل النظام الإقطاعي، وقد رأى البعض بان الأكويني ميز بين المفهوم النسبي والذاتي للسعر وبين المفهوم الروحي الداخلي للقيمة، أي أن العمل ومقداره الضروري لإنتاج السلعة هو الذي يحدد القيمة.

العدالة التبادلية تعني المساواة بين المتبادلين، وتحقيق المساواة عن طريق إيجاد مقياس القيم، وهذا المقياس هو النقود، ومن هذا المنطلق نرى بأن نظرية الاكويني في السعر العادل تستند إلى مفهوم القيمة.

4-5- نظرته في التجارة: (النظرة الحذرة إلى مشروعية النشاط التجاري)

حاول القديس "توماس الاكويني" التوفيق بين (المسيحية واليونانية) حول مفهوم التجارة، باعتبارها عملا غير طبيعيا وبين الظروف الجديدة للنظام الإقطاعي، إذ ذهب إلى القول بأن التجارة شرط لابد منه واعتبر أن أرباح التاجر تكون مشروعة:

إذا كانت تجارته نافعة للمجتمع؛
إذا لم تزد على سد الحاجات الطبيعية (أي إذا كانت بالحد الذي لا تغرق الأسواق أي التبادل الخالي من عنصر الاحتكار).
واعتبر الربح في هذا الإطار نوع المكافأة.[71]

4-6- الإقراض بفائدة: لقد حرمت الكنيسة كالأديان الأخرى الربا لأنه لا يجوز استغلال الأفراد وقت حاجتهم للمال واستنكرت الإثراء الفاحش عن طريق إقراض المال بفائدة. ولكن في نهاية فترة العصور الوسطى شهد الفكر الاقتصادي تعديلا في موقف الكنيسة بشأن التعامل النقدي، ولم يكن هدفهم التخلي عن مبدأ تحريم الربا بل كان الهدف هو السماح لبعض الاستثناءات في تطبيقه مثل الإقراض لغرض التجارة أو إذا كان المقرض يتحمل مخاطره في حاله الخسارة.[72]

وقد هاجم الاكويني موضوع القرض بفائدة فيرى أنه:

لا يجوز أخذ الفائدة في حال عدم تسديد القروض في الموعد المحدد.
لا يجوز أخذ الفائدة في حالة خسارة صاحب المال لربح كان يستطيع الحصول عليه لو لم يقرض ماله.[73]

---

[70]- فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، مدخل الدراسات الاقتصادية، دار الحداثة للطباعة والنشر، لبنان، ط1، 1981، ص 92.
[71]- كمال الدين فالح الكيلان، مرجع سابق.
[72]- عبد الله وآخرون، مرجع سابق، ص ص(159، 160).
[73]- جعفر طالب أحمد الخزعلي، مرجع سابق، ص 98.

وقد أشار "توماس الاكويني" في سياق تبريره تحريم أخذ الفائدة للذهاب إلى ما ذهب إليه أرسطو من تبرير وادعى بأن النقود عقيمة، ولا يمكن لها أن تدر دخلا أو فائدة من أجل إثبات صحة رأيه، هذا يشبه "توماس الاكويني" النقود بالسلع الاستهلاكية مثل الحبوب ويؤكد بأنه لا يجوز مطلقا التمييز بين الشيء نفسه وبين المنفعة التي يحصل عليها المرء من هذا الشيء، فالمرء لا يستطيع أن ينتفع من شيء بصورة عامة إذا لم يكن هذا الشيء في متناول يده، وبما أنه فن غير معقول أن يدفع المرء سعر السلعة نفسها ومره أخرى للمنفعة التي يحصل عليها من هذه السلعة، لذا فإن أخذ الفائدة يتعارض مع مبدأ تكافؤ القيم العامة، ذلك المبدأ الذي كانت (توماس الاكويني) سعى لتحقيقه فلما كانت النقود سلعة استهلاكية أي أنها تستهلك عند استبدالها بسلعة استهلاكية أخرى لذا فإن مبدأ التكافؤ القيم يحتم إرجاع المبلغ المستدان فقط، ومن الواضح من خلال ما تم استعراضه من آراء توماس حول النقد أنه لم يميز بين النقود المعدة لغرض الاستهلاك والنقود المعدة لاستثمار رأس المال النقدي مثلما فعل قبله أرسطو.[74]

7-4- طرق الزراعة: كانت الزراعة في ظل النظام الإقطاعي تتم بثلاث طرق وهي:

نظام الحقل الواحد: تزرع جميع المحاصيل في الحقل الواحد ويستمر في تكرار هذه العملية حتى تقل خصوبة الأرض وتنخفض جودتها تبعا لقانون تناقص الغلة حين ذاك يضطر الفلاحون إلى الهجرة إلى حقل آخر.

نظام الحقلين: حيث يتم تقسيم الأراضي إلى حقلين، يزرع أحدهما ويترك الآخر دون زراعة حيث يتم زراعته في العام التالي وهكذا يتم التبادل بين الحقلين وبذلك تتجدد خصوبة الأرض ولا يضطر الفلاحون إلى الهجرة، وتعرف بالجزائر بعملية "التناوب".

نظام الثلاثة حقول: ويقوم هذا النظام على الصورة التالية: تقسيم الأرض على ثلاثة حقول يزرع اثنان منها سنويا ويترك الثالث للراحة بدون زراعة ليسترد خصوبته.[75]

مما سبق يتضح أن المزارعين في ظل النظام الإقطاعي كانوا يتبعون نظاما معينا للمحافظة على خصوبة الأرض الزراعية أطول مدة ممكنة، وذلك بترك جزء من الأراضي بدون زراعة كل فترة دورية وإن كان ذلك النظام في الواقعي يؤدي إلى عدم الاستغلال كامل للأراضي الزراعية، مما يعني تذبذب الجزء من الأرض الزراعية وعدم الاستفادة من طاقته الإنتاجية بصفة دورية.[76]

5- جوهر النظام الإقطاعي:

ينقسم المجتمع الإقطاعي إلى مالكين و أقنان وكان هناك في البداية فلاحون مستقلون، غير أنهم بسبب عدم الطمأنينة وكثرة الغزوات وبالأخص غزوات النورمانديين، تنازلوا عن أرضهم مقابل حماية الإقطاع لهم ضمن إطار الأسوار التي بنوها دفاعا عن إقطاعياتهم.

تتكون الإقطاعية من دور الفلاحين، الأراضي القابلة للزراعة، الغابات والمراعي والأراضي القابلة للزراعة عبارة عن ملكية إقطاعية تخصص بمحاذاتها أراضي الأقنان، وهي قطع صغيرة، أما المراعي فهي أراضي واسعة وجماعية وقد تستخدم الأراضي الزراعية بعد الحصاد، وغالبا ما تزرع المراعي بمحاصيل متشابه للأعلاف.

يلتزم الأقنان أمام السادة بالاتي:

أ- العمل المجاني (السخرة)؛

---

[74]- سعاد قاسم هاشم الموسوي، النقد ووظائفه عند بعض فلاسفة ومفكري الاقتصاد الوضعي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 14،العدد2،سنة2012،جامعة بغداد، ص 159، منشورة على الموقع الالكتروني:https://www.iasj.net/iasj funkfulltest، تم الاطلاع عليه بتاريخ(2020/06/22)على الساعة16:06.

[75]- خبابة عبد الله، بوقرة رابح، مرجع سابق، ص ص (61، 62).

[76]- زينب صالح الأشوح، مرجع سابق، ص 66.

ب- العمل الإضافي في مواسم الحصاد وجني المحاصيل (مرتين في السنة)؛
ت- الآلات والأدوات والحيوانات التي تستمر في أوقات الحصاد والجني يقع عبئها على الأقنان؛
ث- يقدم الأقنان كجزء من المحصول العيني إلى المالك من ناتج زراعي وحيواني؛
ج- بعض الأتاوات والضرائب في المناسبات كالزيارات والزواج والميراث يدفعها الأقنان للمالكين.

وتنظم هذه الأتاوات بالعرف ويشرف عليها أحد الأقنان أو الأقنان المقربين من الإقطاعي أو من الذين يشهد لهم بالحرص والكفاءة الخاصة، وبعض من أعمال السخرة.[77] ومن بعض الالتزامات وهو بالضرورة ذو جاه عند الإقطاع وهيبة عند الأقنان.

من هذا المنطلق يتضح أن الأعمال التي كان يقوم بها رقيق الأرض تمثل تماما عمل العبيد في الاقتصاد الروماني، ولكن نظام حقوق الملكية كان قد تغير، فقد حلت مجموعة من الالتزامات التعاقدية محل "الرق" وكان تفرق السكان وتشتتهم في مناطق شاسعة واحتياجات الدفاع المشترك لكل من رقيق الأرض والنبلاء من القوى التي جعلت من عبودية الأرض أمرا لا يقاوم من الجانبين في العصور الوسطى المبكرة وليس لدينا ما يؤكد أي شيء عن اتجاهات السكان قبل العصور المظلمة وفي أثنائها.

ويمكننا رؤية أن الروابط الإقطاعية التي تربط رقيق الأرض بالأرض كانت لها مزايا واضحة تتفوق على العبودية فلم يكن هناك ما يدعو لخشبة الحائز الرئيسي من أن يسرق عبيده أو يؤخذوا منه مادام قد ظل مخلصا للورد الذي يتبعه، و في نفس الوقت فقد كان رقيق الأرض يتمتعون على الأقل ببعض الثمار الناشئة عن عملهم وكذلك بدرجة من الحماية من هجمات النهب والسلب التي كان يقوم بها البرابرة.[78]

6- عوامل انحلال النظام الإقطاعي:

6-1- **زيادة عدد السكان وخاصة في المدن:** منذ بداية القرن السادس عشر بدأت العلوم الطبيعية في تحسن من ناحية وارتفاع مستوى المعيشة من ناحية أخرى، هذه العوامل أدت إلى زيادة النمو الديموغرافي مما كانت له أثاره الاقتصادية حيث مكنت الزيادة من ظاهرة تقسيم العمل (التخصص)، ورفع مستوى الإنتاج كما كان للزيادة السكانية زيادة الطلب على المنتجات الريفية من مواد غذائية، وزيادة الطلب كانت أحد العوامل في انهيار الزراعة الإقطاعية، لأنه لم يفي بمتطلبات السوق إذ كان قائما على أساس الاكتفاء الذاتي.

6-2- **هروب رقيق الأرض أي الفلاحين الأقنان:** بعد تحول العلاقة بين الإقطاعيين والفلاحين الأقنان إلى علاقة بين مالك ومستأجر سمح للفلاحين الأقنان للتوجه إلى المدن لممارسة الحرف هروبا من أعمال السخرة التي كانوا يقومون بها، ثم كذلك الحروب الداخلية أدت إلى تفكك بعض الإقطاعيات مما ساعد هروب الفلاحين الأقنان إلى المدن التي كانت أكبر قوة عمل الإقطاعي والمتمثلة في الفلاحين الأقنان مما بدأ التحول يتخذ منحنى آخر ويتجه نحو طريق النظام الرأسمالي.

6-3- **نشاط حركة الكشوفات الجغرافية:** أدت الكشوفات الجغرافية إلى نمو التجارة الدولية بين دول غرب أوروبا من جهة ودول المشرق والعالم الجديد من جهة أخرى، كما تطورت الصناعة لوجود أسواق جديدة من ناحية و من ناحية أخرى تدفق الذهب والفضة من العالم الجديد الذي ساهم في تطوير النظام النقدي و المصرفي.

6-4- **تكاثف طبقه التجار مع الملوك القوميين الجدد:** بعد ظهور الدولة القومية حيث تركزت السلطة السياسية في يد الممالك الذين قاموا بانتزاع هذه السلطة من نبلاء الإقطاع من جهة ومن رجال الكنيسة من جهة أخرى فكان تنظيم الدولة الجديدة هو الحل الوسيط الذي أدى إلى ظهور القومية واستقرار الأمن ونمو التجارة.

---

[77]- جمال الدين فالح الكيلاني، مرجع سابق.
[78]- إي راي كانتر بري، مرجع سابق، ص ص (45، 46).

فقد ساعد التجار الملوك القوميين بمدهم بالأموال والعقول الرشيدة المفكرة ثم بالجنود في حالة الضرورات والإمكانيات المادية مما كان له رد جميل من طرف الملوك التي تمثلت في حماية التجارة والتجار خاصة التناقض الذي فرضه الإقطاعيون على التجار والمتمثل في ما يلي:

كانت هناك رسوم جمركيه يفرضها الإقطاعي على التجار مقابل المرور بإقطاعه، إذ كان التاجر يفرض عليه رسوم جمركية كلما مر من إقطاع آخر.
الضرائب التي تفرض لصالح النبل كلما مر التاجر بضيعته حيث أن التاجر في النهاية يصل شبه فارغ من المواد المتوجهة للسوق.[79]

المحاضرة 07: الأفكار الاقتصادية في العصور الوسطى (العالم العربي والإسلامي)

إذا كانت العصور الوسطى هي عصور ظلمات بالنسبة لأوروبا، فقد كانت متزامنة مع ازدهار حضاري عرفته الدول الإسلامية، فانتقل مركز الإشعاع الحضري إلى الدولة الإسلامية، وازدهرت الفلسفة والعلوم، والتاريخ حافل بأسماء كبيرة نبغت في شتى العلوم مثل الفارابي وجابر بن حيان وابن رشد وغيرهم، إلا أنه لا شك فيه أن ابن خلدون كان من أبرز وأكثر من أبدعوا في مجال العلوم الاجتماعية، بما فيها الاقتصاد كما نفهمه في عصرنا الحديث. لأنه قدم لنا نموذجا فكريا للدراسة التاريخية على أساس تداخل الظواهر الاقتصادية والسوسيولوجية والسياسية[80].

1- نشأة ومقومات تطور الفكر الاقتصادي في الإسلام:

[79]- خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص (72، 74).
[80]- إبراهيم بولمكاحل، التطور التاريخي للفكر الاقتصادي، سلسلة محاضرات مقياس مدخل لعلم الاقتصاد السياسي، منشورة على الموقع الالكتروني: www.academia.edu/38290010: //https، تم الاطلاع عليه بتاريخ (19/ 12/ 2019)على الساعة 14:00 .

جاء الإسلام منذ خمسة عشر قرنا من الزمان ليكون خاتما للأديان ومنهجا للبشرية ونظام حياة متكامل، فشمل النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأخلاقية، إضافة إلى النواحي الروحية، لذلك يمكن القول بأن الفكر الاقتصادي في الإسلام قديم قدم الإنسان نفسه، فالقرآن والسنة المطهرة غنية بالأحكام والتوجيهات اللازمة لتنظيم النشاط الاقتصادي، ليناسب كل الظروف الزمنية والمكانية. وهنا ينبغي أن نميز بين كل من الأصول والمبادئ من جهة والأحكام التفصيلية وأوجه التطبيق من جهة أخرى. فالأصول والمبادئ التي جاء بها القرآن والسنة النبوية المطهرة ترسم الإطار العام للنشاطات الاقتصادية التي لا يمكن الخروج عنها.

ولو عدنا إلى فترة صدر الإسلام لوجدنا أن الحياة الاقتصادية عموما تتصف بالبساطة، حيث كان النشاط الاقتصادي يقتصر على التجارة والرعي والزراعة البسيطة، وكان الفكر الاقتصادي يتركز حول بيان حكم الإسلام في المعاملات الجارية مثل المبادلات والأسعار والربا والمضاربة. ولم تكن الحاجة شديدة في ذلك الوقت لظهور كتب مستقلة لمعالجة هذه المواضيع، وذلك لبساطة الحياة الاقتصادية ولقرب عهد المسلمين بالإسلام ومعرفتهم بأموره.

كما تتصف هذه الأصول والمبادئ بعموميتها وقلة عددها وارتباطها الشديد بالحاجات الأساسية للفرد والمجتمع، على سبيل المثال تحريم الإسلام للربا يعتبر أصلا بغض النظر عن المكان والزمان، حيث يقول الله تعالى: { وأحل الله البيع وحرم الربا }.(*) أما فيما يتعلق بالأحكام التفصيلية والأدوات الاقتصادية، فقد تركت لاجتهاد العلماء والفقهاء لتحقيق ما يفيد المجتمع وفقا لظروفه السائدة على أن لا تخرج عن روح الشريعة الإسلامية.

كما نجد أن المسلمين استطاعوا في الأربعة قرون الأولى من ظهور الإسلام أن يطوروا النظام المالي، حيث عرفوا الميزانية، الضرائب ومؤسسة بيت المال (الخزانة)، كما سكوا النقود وتعاملوا بالصكوك والسندات والحوالات، وفي صناعة النسيج بأنواعها (الحرير، الصوف، والكتان) كما صنعوا السلاح والعتاد والسفن والورق، وفي مجال الزراعة اشتهروا في أنظمة الري بأنواعها من قنوات وغيرها، كما ينبغي تأكيد أن هناك كنوز هائلة من المعلومات ذات العلاقة بالنشاط الاقتصادي في كتب التراث الإسلامي، وبلغات مختلفة كالعربية والفارسية والتركية. وللإطلاع على جوانب الفكر الاقتصادي في الإسلام يمكن الرجوع إلى كتب التفسير كتفسير الطبري وابن كثير وغيرهم، وكتاب "الاكتساب في الرزق" للإمام الشيباني المتوفى (سنة 234 ه)، كتاب "الأموال" لأبي جعفر الداودي المتوفى (في 402ه). أحياء علوم الدين "للغزال المتوفى (سنة 505 هجرية)، "مقدمة ابن خلدون" لابن خلدون المتوفى (سنة 808 هجرية) وكتابات أخرى لابن القيم والمقريزي... [81]

كان العرب عموما قبل الإسلام لاسيما من الجانب الاقتصادي أهل للتجارة والمعاملات التجارية والمالية التي تخطت حدود شبه الجزيرة العربية، مما أوجد علاقات اقتصادية داخلية وخارجية، ومظاهر حياة اقتصادية متطورة نسبيا، بالنظر إلى ذلك العصر من جهة، ومقارنة مع غيرها من القبائل من جهة أخرى، ومعروف لدى قريش رحلة الشتاء والصيف التي يمكن اعتبارها معاملات اقتصادية مهمة، لكن لم ترق إلى مستوى تشكيل مذهب أو نظام اقتصادي. وإن كانت في جوهرها اعتمدت على نظام المضاربة في أغلب تعاملاتها، والتي أقرها الإسلام فيما بعد، إضافة إلى الائتمان والبيع بأجل، وبهذا سوف يتم رصد لنشأة وازدهار الدراسات الاقتصادية الإسلامية منذ ظهور الإسلام، ومدى تنظيم العلاقات الاقتصادية وحفظ وتدوين ذلك الفكر وتلك الآراء.

2- تنظيم التعاملات الاقتصادية بظهور الإسلام:

*- سورة البقرة: الآية 275

[81]- سعيد سعد مرطان، مرجع سابق، ص (51-47)

ظهر الإسلام مبشرا بعصر وعهد جديد للبشرية في جميع المجالات، وجاء ليصحح الأوضاع ويعيد الحقوق إلى أصحابها، ويضمن للفرد ومن ثم للجماعة صفتهم الإنسانية التي تفرض بالضرورة حقوقا والتزامات مادية، وصيغة جديدة في التعامل المالي.

فقد عرف النشاط الاقتصادي والمعاملات المالية في قريش مظاهر الظلم والاحتكار والاقتراض الربوي، إضافة إلى تنظيم الأسواق التجارية في أوقات معينة من السنة دون سواها. فجاء الرسول صلى الله عليه وسلم فأقرّ بعض ما كانوا عليه من معاملات مثل: المضاربة والبيع لأجل بشروط معينة وغيرها من المعاملات التي لا تحالف منهج الإسلام في تنظيم الجانب الاقتصادي وحياة المسلم.

وإذا كانت الانطلاقة الفعلية للفكر الاقتصادي عند المسلمين بدأت مع بزوغ فجر الإسلام فإن الاهتمام بهذا الجانب من تنظيم الإسلام للحياة كمذهب ونظام قد تجسد في عدة مظاهر كالحفظ والنقل.

3- حفظ وتدوين الفكر الاقتصادي الإسلامي:

مرت هذه المرحلة بشقين الشق الأول يتمثل في مرحلة الحفظ والتدوين ضمن العلوم الإسلامية، والشق الثاني تمثل في استغلال الكتابة في الفكر الاقتصادي الإسلامي.

أ- مرحله الحفظ والتدوين ضمن العلوم الإسلامية:

إن حفظ ونقل الفكر الاقتصادي شأنه شأن كل فروع العلوم الإسلامية، حيث مر بعدة مراحل، أولها كان الحفظ في الصدور، فمنذ ظهور الإسلام كان الصحابة رضوان الله عليهم يحفظون النصوص الشرعية عامة وضمنها تلك الخاصة بالجانب الاقتصادي والمالي في صدورهم سواء تعلق الأمر بالآيات القرآنية أو الأحاديث النبوية.

وامتد الأمر إلى بداية القرن الثاني الهجري، حيث شرع في تدوين الحديث والأصول والفقه ...الخ، وفي هذه المرحلة من تاريخ الإسلام دونت النصوص الاقتصادية من الحديث الشريف لتضاف إلى ما سبق تدوينه في القرآن في عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه.[82]

وبهذا بدأت مرحلة أخرى من مراحل التدوين وهي تدوينه ضمن الدراسات الأخرى، فقد دون كغيره من العلوم ضمن كتب الحديث نصوصا، ومع كتب الفقه أحكاما، وضمن كتب التاريخ كظواهر اقتصادية وحوادث مسرودة.

وعليه فإن الحديث عن الجوانب الاقتصادية ولاسيما الإيرادات المالية خاصة في الأجزاء التي ركزت على مواضيع موارد بيت مال المسلمين والمعاملات بصفة عامة، موزعة في ثنايا كتب الفقه تحت أبواب وأقسام المعاملات والغنائم والزكاة والخراج وغيره. وهذه الظاهرة لا تزال موجودة حتى العصر الحاضر، فلا تزال كتب الفقه تحتضن الدراسات والكتابات العلمية حول المال والاقتصاد ضمن بحوثها تحت عنوان: المعاملات المالية أو فقه المعاملات... ولهذا يجد الباحث الاقتصادي اليوم عمقا جيدا في بحث مسائل المعاملات في كتب الفقه، إلا أنها اهتمت بالدراسات القديمة ولم تعتن بالدراسات الجديدة.

ب- استقلال الكتابة في الفكر الاقتصادي الإسلامي:

في عصر ازدهار الدراسات الإسلامية وخاصة في عهد الدولة العباسية خصص العلماء مساحات من كتبهم ومؤلفاتهم للفكر الاقتصادي، ولكن ذلك لم يخرج عن طبيعة كتاباتهم ونهجهم في البحث. أي أن ذلك الاستقلال في التأليف كان بين دفتي كتاب ما.

---

[82]- بويلي سكينة، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي، دراسة تحليلية مقارنة في ظل النظريات الاقتصادية العالمية، رسالة دكتوراه في العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة-1، الجزائر، 2014-2015، ص (42-40) منشورة على الموقع الالكتروني:
jiefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2017/03/رسالة-دكتوراه-الفكر-الاقتصادي-د.بويلي-pdf.، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/05/14) على الساعة 15:00.

وأبو يوسف يعقوب بن إبراهيم القاضي (113 ه - 182 ه) أول من سجل بقلمه هذا الاستقلال وله الريادة في هذا الفن، فقد ألف أول كتاب في المالية العامة في العالم كله، بحث فيه كل ما يتعلق بالأموال كالخراج. وقصد بذلك أن يكتب في إيرادات الدولة ومصروفاتها، وكان تأليفه لهذا الكتاب استجابة لطلب الخليفة هارون الرشيد، وقد سمي كتابه: الأموال.

هذا بالإضافة إلى سلسلة من المؤلفات في المجال الاقتصادي ضمن قواعد التعامل الإسلامي والضوابط الفقهية. مثل "البحث على التجارة والصناعة والعمل" لأبي بكر الخلال (234 -311ه)، كما ألف في ناحية المغرب من أطراف الدولة الإسلامية المتزامنة في عصر ازدهارها كتاب: "أحكام السوق" ليحيى بن عمر الكتاني (213 -289ه)، خصصه للحديث عن المعاملات التجارية التي تحدث في نطاق السوق، وعلاقة ذلك بالمحتسب والمؤسسة الحسابية، مبرزا دور هذه الولاية الفقهية في ضبط المعاملات. هذه الكتب وغيرها التي ألفت في تلك الفترة وإن كان أغلبها ذات حجم صغير في شكل رسائل إلا أنها بداية التأليف والتخصص في الدراسات الاقتصادية.[83]

4- القوانين الرئيسية في الاقتصاد الإسلامي: [*]

لكل نظام اقتصادي واجتماعي قوانينه الخاصة التي تولد في ضوء فلسفته، وما يمكن أن يسجل كنقطة اختراق بين النظم الاقتصادية الوضعية (الرأسمالية والاشتراكية) هو أن الفكر لاحق للتطبيق، في حين جاء الفكر الاقتصادي الإسلامي سابقا على وقائعه، ومن جانب آخر فإن القوانين التي تحكم النظام الاقتصادي لابد من أن تشمل على جانبي الإنتاج والتوزيع وتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد خلال عمليه الإنتاج بناءا على الأساس القانوني لعلاقات الإنتاج في المجتمع، وهناك قانونين رئيسيين في الاقتصاد الإسلامي هما: [84]

4-1- قانون التسخير: يحتل هذا القانون مركزا محوريا في الفكر الاقتصادي الإسلامي إذ أن مهمة الخلق هي عبادة الله، ولكي يقوموا بعبادتهم لابد من وجود بيئة مادية تشمل (المأكل والملبس والمسكن)، وهي أساسيات للحياة المادية، وتمثل الحد الأدنى لمستوى المعيشة اللازم توفيره للإنسان حرصا على حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال، ويلزم المجتمع في توفيره أسباب حفظ هذه الضروريات الخمس، التي يعد النظام الاقتصادي الإسلامي مسؤولية تحقيقها هي المسؤولية الأولى للقائمين على المجتمع.

ويشير مبدأ التسخير إلى عدة حقائق هامة أولها عملية التمكين الإرادي لمنافع الطبيعة لما به قوام الإنسان، حيث خلقت الطبيعة بمعطيات ومكونات ومقادير وخصائص تكفل للحياة ديموميتها وتطورها لقوله تعالى: {خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا} (الفرقان الآية: 2).

وحقيقة أخرى تتجلى في مبدأ التسخير تتجسد في حكمة الله تعالى في تسخير الإنسان للإنسان لقوله تعالى: {نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُمْ مَّعِيشَتَهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضَهُمْ بَعْضًا سُخْرِيًا} (الزخرف: الآية: 32).

4-2- قانون الاستخلاف: يعبر مفهوم الاستخلاف في الشريعة الإسلامية عن المكانة السامية التي يحظى بها الإنسان في المنظومة الكونية ورتبته بين الموجودات، فهناك آيات قرآنية كثيرة تبين أن الله سبحانه وتعالى قد استخلف الإنسان في الأرض، وأن هذا الاستخلاف ليس مطلقا،

---

[83]- بويلي سكينة، مرجع سابق، ص ص (42،43).

*- الاقتصاد الإسلامي: هو كلمة مركبة من كلمتين هما: الاقتصاد والإسلامي، ولم يخصص للاقتصاد الإسلامي تعريف محدد لأنه لم يكن علما مستقلا قائما بذاته آنذاك. حيث وردتتعاريف عديدة فابن خلدون يعرفه بقوله:"المعاش: ابتغاء الرزق والسعى فى تحصيله"فالاقتصاد مرادف للفظ المعاش بمفهومه العام والشامل دون تفصيل لأنواع المعاش وسبل تحصيله،أما جل التعاريف التي تناولت الاقتصاد الإسلامي بعد ذلك فقد ظهرت بعد نشأة الدراسات الاقتصاديةالإسلاميةالحديثة: ومن أهم هذه التعاريف تعريف" باقر الصدر" بأن الاقتصاد الإسلامي هو الطريقة التي يفضل الإسلامإتباعها في الحياةالاقتصادية. ومما يأخذ على هذا التعريف اعتباره الاقتصاد الإسلامي طريقه وليس علما.

[84]- أسماء جاسم محمد، مرجع سابق، ص 13.

بل هو محدد ضمن قواعد الشريعة الإسلامية، فيقول الله تعالى: {وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ} (الحديد: الآية 7)، وقوله تعالى: {وَسَيَخْلُقُ رَبِّي قَوْمًا غَيْرَكُمْ} (هود: الآية 57).

ومبدأ الاستخلاف من شأنه أن أطر العلاقات الاقتصادية والاجتماعية في الإسلام من دون أن يسمح في حالة الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية من ظهور للصراعات المجتمعية وكذلك ضبط لحقوق الملكية بما يخدم الفرد والمجتمع.[85]

5- البعد الاقتصادي في فكر ابن خلدون:

عرف ابن خلدون على صعيد الأكاديميين العرب والأجانب بأنه أبو علم الاجتماع وأحد ركائزه المهمة، ومقدمة ابن خلدون تعتبر عملا رياديا أصيلا وبحثا علميا وموسوعة للكيفية التي ظهرت وتطورت فيها المجتمعات البشرية إلى غيره من المواضيع، رغم هذه الأبواب التي في مقدمة ابن خلدون بفصولها الكثيرة جدا، قد انصرفت في غالبيتها إلى معالجة الجوانب الاجتماعية، فلم تحظى الجوانب الاقتصادية من الهيكل الاجتماعي إلا بفصول عديدة، ولكن هذا الجانب من أبرز صفحات التحليل الاقتصادي التي خلفتها العصور الوسطى وميز هذا الرجل غيره.

وتعريف شوقي الغنجري: بأنه مجموعة الأصول والمبادئ الاقتصادية التي جاء بها الإسلام في نصوص الكتاب والسنة والأساليب والخطط العلمية والحلول الاقتصادية التي تتبناها السلطة الحاكمة" من الملاحظ من هذا التعريف أن لم يشير تماما إلى طرفي المشكلة الاقتصادية، الحاجات والموارد التي تشكل محور علم الاقتصاد في كل المذاهب.

التعريف المختار: نظرا لأن التعاريف السابق ذكرها والتي لم تذكر (كتعريف عبد الكريم عثمان، تعريف محمد عبد الله العربي عن الاقتصاد الإسلامي وغيرهم) أغفلت جانبا ما من جوانب الاقتصاد الإسلامي، فيمكن صياغة تعريف مختار يكون جامعا لكل الضوابط مانعا من كل المحترزات. فالاقتصاد الإسلامي: هو العلم القائم على مجموعة الأصول التي تحكم النشاط الإنساني لإشباع حاجاته المشروعة. كما يحقق المصلحة العامة والخاصة.[86]

وتحتوي المقدمة على مناقشة كبيرة للمبادئ للاقتصادية، لا شك أن جزءا كبيرا منها يعد إسهاما أصيلا لابن خلدون في الفكر الاقتصادي، لقد فاق ابن خلدون سابقيه بأن خصص لدراسة الظواهر الاقتصادية قسما قائما بذاته من مقدمته، وعمل على البحث في الظواهر الاقتصادية السياسية بحثا علميا منهجيا عن طريق الكشف عن مسببات ومقارنة النتائج من كل ذلك إلى وضع قوانين معينة تحكم هذه الظواهر في الحالات المشابهة.

وفي هذا الإطار سنعرض أهمية الفكر الاقتصادي لابن خلدون، البحث الاقتصادي وأسلوب التحليل عند ابن خلدون، وتأثيرات هذا الأخير في الفكر الاقتصادي التقليدي ثم عرض لبعض الأفكار والنظريات الاقتصادية الهامة لابن خلدون.

5-1- أهمية الفكر الاقتصادي لدى ابن خلدون: إن البحث في الأفكار الاقتصادية عند ابن خلدون ليس مجرد حصر تاريخي لتلك الأفكار والآراء لأن ذلك موضوع علم التاريخ، وإنما الهدف هو إثبات أن هذه النظريات ما تزال تصلح للتطبيق في عصرنا هذا، إن أهمية الفكر الاقتصادي لدى ابن خلدون تبدو من خلال إتباعه الأسلوب العلمي، حيث تعد أفكاره أداة لتحليل نوعية خاصة من المجتمعات كانت موجودة على مدى قرون طويلة وتمكننا الأفكار

---

[85]- أسماء جاسم محمد،مرجع سابق، ص ص 13،14.

[86]- بويلي سكينة، مرجع سابق، ص (26-28).

الاقتصادية في هذه المجتمعات من فهم كثير من التطورات التي آلت إليها الإنسانية. فدراستها وسيلة لإدراك المادية التاريخية على وجه عام.

كما أن تحليل مسار التطور للتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية من مجتمع الرق والعبودية إلى المجتمع الإقطاعي إلى المجتمع الرأسمالي، قد مكن ماركس من فهم الظواهر والمشكلات الاجتماعية الاقتصادية الخاصة بعصره في أوربا، انطلاقا من المادية التاريخية.

دراسة النماذج الاجتماعية الاقتصادية لدى ابن خلدون تمكننا من فهم كثير من التطورات في هذا الجزء من العالم وهو العالم الإسلامي.

- يرى "كلوزيو" في أن ابن خلدون كان اقتصاديا مبتكرا يعرف مبادئ الاقتصاد السياسي ويطبقها بذكاء وبراعة قبل أن يعرفها البحث الغربي بعصور طويلة ويختم بحثه بما يأتي "إذا كانت نظريات ابن خلدون عن حياة المجتمع المعقدة تضعه في مقدمة فلاسفة التاريخ، فإن فهمه الدور الذي يؤديه العمل والملكية والأجور يضعه في مقدمة علماء المحدثين..."[87]

- إثبات موضوعية الحياة الاقتصادية، وتحديد ظاهراتها الأساسية مع إبراز منهج أولي لإدراك الواقع الاقتصادي منعزلا أو متصلا مع الواقع المجتمعي بأكمله.

- التأكيد على أن العمل الإنساني هو تقريبا مصدر كل المعاش، وأنه لا معنى للخيرات الأرضية بدون عمل إنساني، هذا مع تصنيف الأعمال إلى أعمال طبيعية هي الأعمال المنتجة، وغير طبيعية وهي الأعمال التي يعتمد أصحابها على استغلال إنتاج الآخرين.

- الإلحاح على أن الحياة الاقتصادية مربوطة بالأرض، وهذا في ما يخص تاريخية هذه الحياة وأسس انطلاقتها، مع الإقرار أنه قد يحصل شبه استقرار عن الأرض في الحياة المدنية التي تعتمد كثيرا على اختراعات الإنسان.[88]

2-5- البحث الاقتصادي وأسلوب التحليل عند ابن خلدون:

من خلال المقدمة لابن خلدون ينبغي التأكيد على أن بحث المسائل الاقتصادية لم يكن مستقلا في دراسة العامة عن الاجتماع البشري في إطار التاريخ، وفي بعض الحالات جاء بحث في بعض المسائل الاقتصادية مستقلا بصفة عارضة وفي حالات أخرى تعمد ابن خلدون أن يفرد بعض الفصول لمناقشة بعض المسائل الاقتصادية مناقشة منطقية مستفيضة ويقوم بعملية تحليل للأسباب بغرض الوصول إلى نتائج محددة في النهاية.

أسلوب التحليل المتبع بالنسبة للمسائل الاقتصادية لم يختلف عن الأسلوب الذي استخدمه ابن خلدون في دراسته العامة للاجتماع البشري والتاريخ، وبالطبع فإن هذا لا يقلل من أهمية النتائج المتوصل إليها من طرف ابن خلدون في تحليله، لأن الأدوات التحليلية الخاصة بالاقتصاد على وجه التحديد لم تعرف إلا في غضون القرنين الأخيرين فقط. كما أنه من المعروف أنها تطورت بشكل تدريجي من الأدوات التحليلية للعلوم الاجتماعية بصفة عامة.

اعتمد ابن خلدون في تحليله للموضوعات الاقتصادية على الأساليب التالية:

- دراسة الوقائع التاريخية بعد فحصها وتمحيصها لإبراز ارتباط الأحداث الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في أنماط محددة خلال الزمن، ويقوم هذا المنهج الاستقرائي الذي اتبعه ابن خلدون على أن الظواهر والعلاقات الاقتصادية تأخذ شكل القوانين الثابتة وأن عملية الكشف عنها بالأساليب العلمية التجريبية يعتبر سبقا علميا ومنهجا كبيرا ولقد تقدم ابن خلدون في هذا المضمار على مفكري أوربا.

- بيان أثر البيئة الاجتماعية في سلوك الإنسان ونشاطه الاقتصادي.

---

[87] - عبد الحق حميش، الفكر الاقتصادي عند العلامة ابن خلدون مقارنا مع النظريات الاقتصادية الحديثة، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 13، العدد2، (محرم 1427هـ- 2006م)، مؤتمر الإسهامات الاقتصادية لابن خلدون، مدريد (12-14 شوال 1427هـ الموافق لـ3-5 نوفمبر 2006م) منشور على الموقع الإلكتروني: http:iesjournal.org/arabic/docs/15.pdf، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/04/19)، على الساعة 15:00.

[88] - مصطفى العبد الله الكفري، ابن خلدون أبو علم الاجتماع يسهم في تطوير الأفكار الاقتصادية، مجلة الحوار المتمدن العدد ،891، 2004 (محور الإدارة والاقتصاد)، منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.m.ahewar.orgls. asp3.aid=20550، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/04/21)، على الساعة 14:41.

- بيان أثر البيئة الجغرافية في نشاط المجتمعات الإنسانية وثروتها وكذلك تأثيرها في سلوك الإنسان الاقتصادي.
- استخدام المنطق في استنتاج بعض القواعد العامة، تارة على أساس المشاهدات (الملاحظات)، وتارة أخرى على أساس الاستنباط، وكان يدعم هذه القواعد العامة بفروض أساسية يعطيها تعريفات معينة.
ويلاحظ أن الأسلوب الأخير هو أساس "النظرية" وهو الذي تطور بشكل بارز لدى المدرستين الكلاسيكية و النيوكلاسيكية في القرنين 18و19، ومازال يتعرض لعمليات تطور مستمرة.ومن ناحية أخرى نجد المدرسة الماركسية قد إدعت أنها أول من أبرز ارتباط الأحداث التاريخية وتطورها وفقا لأنماط محددة، وأنها أول من أكد ارتباط العلاقات الاجتماعية بالاقتصادية. وكان ابن خلدون سباقا ورائدا في هذا المجال قرابة خمسة قرون قبل أن يبدأ ماركس في كتابة "رأس المال"[89]

أما عن أثر البيئة الجغرافية على المجتمعات الإنسانية وعلى سلوك الأفراد ونشاطهم فقد ظهر هذا في بعض النظريات الحديثة مثل الاتجاه إلى تفسير ربح التجارة الخارجية على أساس الفروق المطلقة في الأسعار، والتي أرجعها ابن خلدون إلى المسافات الجغرافية وسهولة الطرق، أو تفسير التخلف والتقدم الاقتصادي على أساس مدى ملائمة البيئة الجغرافية للإنسان.[90]

3-5- عرض الأفكار الاقتصادية والنظريات لابن خلدون:
إن النظريات الاقتصادية التي وضعها وحللها ابن خلدون مازالت مطروحة إلى حد اليوم وتعيد إنتاج نفسها في المجتمعات الحالية، ومعنى ذلك أن فكر ابن خلدون الاقتصادي ليس مجرد تراث بقدر ما هو عطاء معرفي قابل للبحث والبعث والحياة.

وقد اهتم ابن خلدون بعدة قضايا اقتصادية ترقى في أغلبها إلى نظريات وهي:

1- نظرية العمل وتقسيمه:
يعرف الاقتصاديون العمل بأنه "كل نشاط يبذله الإنسان عن وعي وقصد، ويحس بالألم حين يبذله، وهدفه من بذله هو خلق الأموال، أي الأشياء التي تشبع الحاجات بطريق مباشر أو غير مباشر، فالعمل مجهود يبذل عن وعي وإرادة".[91]
لقد ذكر ابن خلدون في عدة مواضع من مقدمته بأن العمل هو مصدر القيمة التبادلية للسلعة حيث قال "فلا بد من الأعمال الإنسانية في كل مسكوب ومتمول" بهذا يكون ابن خلدون قد ربط بين قيمة السلعة وقيمة العمل المبذول في صنعها بعلاقة طردية أي كلما ارتفعت قيمة السلعة كلما ارتفعت قيمة المجهود المبذول في إنتاجها والعكس صحيح.[92]

وفي الاقتصاد الإسلامي يعرف العمل بتعاريف متعددة منها: "العمل هو كل جهد مشروع، ومقصود ومنظم بدنيا وذهنيا أو خليط منهما، يبذله الإنسان لإيجاد منفعة اقتصادية مادية أو معنوية فكل نشاط مادي أو ذهني يمارسه الإنسان هو في نظر الإسلام عمل طالما كان مشروعا".

---

[89] - سيد شوربجي عبد المولى، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون، الأسعار والنقود، دراسة تحليلية، إدارة الثقافة والنشر للطباعة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، (1409هـ-1989م)ن ص 13، منشور على الموقع الالكتروني: http://ar.islamway/net/book/2474، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/04/21)، على الساعة 16:00.

[90] - عبد الرحمن يسرى، إسهام عبد الرحمن بن خلدون في الفكر الاقتصادي، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 13، العدد2، (محرم 1427هـ-2006م) مؤتمر الإسهامات الاقتصادية لابن خلدون (مدريد)، ((14-12) شوال- (5-3) نوفمبر) ص(14-12)، منشور على الموقع الالكتروني: http:iesjournal/org/arabic/docs/15/pdf، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/04/24)، على الساعة 16:00.

[91] - بويلي سكينة، مرجع سابق، ص 108.

[92] - حركاتي فاتح، مرجع سابق، ص46.

والمنفعة المادية يعني إيجاد الأموال والمعنوية بمعنى إنجاز شيء أو المساهمة في تطويره، وهذا العمل يوفر كل ما يحتاج إليه من سلع وخدمات، وما يميز العمل في الإسلام كونه يجمع بين الهدف المادي والروحي والبعد الديني والدنيوي.[93]

يرى ابن خلدون أن ثروة الأمم تكمن في ما تنتجه الصنائع والحرف، وتتمثل طرق اكتساب هذه المنتجات أو الأموال، أو مظاهر النشاط الاقتصادي أو ما يسميه هو "بوجوه المعاش"، في الصيد بأنواعه وتربية الحيوانات والفلاحة والصناعة. غير أنه يولي أهمية كبيرة للصناعة في دراسته، بحيث تناول في كتابه حول المعاش العديد من القضايا العامة للصناعة من ناحية وخصائص بعض الصناعات من ناحية أخرى. ويقوم هذا النشاط الاقتصادي على فكرة تقسيم العمل التي احتلت مكانا بارزا في أفكاره الاقتصادية، "إن الفرد من البشر غير مستقل لتحصيل حاجات معاشه، إنما البشر متعاونون معا لذلك" إشارة إلى أهمية تقسيم العمل نظرا لكثر الأعمال المتداولة في العمران "أعلم أن الصنائع في النوع الإنساني كثيرة لكثرة الأعمال المتداولة في العمران، فهي بحيث تشد عن الحصر ولا يأخذها العد" ويؤكد أن تقسيم العمل بين الأفراد يؤدي بالضرورة إلى زيادة مردوديته.[94]

كما أشار إلى فكرة تقسيم العمل الدولي من خلال تخصص دول بعينها في منتوج محدد، فأساس الصناعة هو التخصص وتقسيم العمل، وقد خصص أحد فصول المقدمة للتفصيل في هذا الجانب بعنوان (في اختصاص بعض الأمصار ببعض الصنائع دون البعض الآخر" وهو بذلك يكون قد تعرض إلى أن أصبح يعرف حديثا بنظرية التجارة الدولية أو التخصص الدولي، وفي تفسيره للأسباب ذلك يرى أن الاختلاف في ظروف إنتاج بين بلد وآخر، يعطي دولا ميزة نسبية في إنتاج معين يجعلها تنتجه بوفرة وبأقل التكاليف مقارنة بدول أخرى.[95]

2- نظرية القيمة: إن ما تركه ابن خلدون المفكر العربي الإسلامي في القرن 14 من دراسة حول موضوع القيمة يعتبر بالغ الأهمية، حيث تناول ابن خلدون ما يخص القيمة من مفهوم وأنواع ومحددات.

2-1- مفهوم القيمة: (عند ابن خلدون) لقد تعددت النظريات حول مفهوم القيمة، فقد كان مفهوم القيمة ومازال يشغل علماء الاقتصاد، وكلما تطور الفكر الاقتصادي كلما برزت بعض الأشياء الغائبة عن مفهوم القيمة ويقول ابن خلدون "إن المفادات والمكتسبات، كلها أو أكثرها إنما هي قيم الأعمال الإنسانية". ويعني هنا بالمفادات والمكتسبات السلع والخدمات، ومن خلال النص يتضح أن ابن خلدون يعيد قيم المنتجات من سلع وخدمات إلى العمل البشري، ويقر بأن العنصر الأساسي لتحقيق المعاش هو العمل، وبهذا يكون ابن خلدون قد أضفى أهمية كبيرة على العمل البشري، حيث جعل مفهوم قيم الأشياء من سلع وخدمات لا تتم إلا بتدخله[96]. والقول بأن نظرية العمل هي أساس القيمة لم يكن من ابتكارات المفاهيم الاقتصادية المعاصرة، بمعنى أن هذه النظرية لم تكن لتبدأ زمنيا مع آدم سميث أو ريكاردو أو مالتس وإنما سبقهم إلى ذلك ابن خلدون في تنظيره لهذا المبدأ الاقتصادي المهم ولكل المسائل المتفرعة منه.[97]

حيث طرح فكرة أن العمل أصل القيم المتبادلة قبل "وليم بيتي". ويتضح مما سبق أن القيمة عند ابن خلدون أساسها العمل الإنساني وهو بذلك يؤدي إلى ثراء الأمم وغناها فتقدم الدول في نظره هو ما تراكم م

---

[93] - بويلي سكينة، مرجع سابق، ص(111-108).

[94] - إبراهيم بولمكاحل، مرجع سابق.

[95] - إبراهيم بولمكاحل، مرجع سابق.

[96] - الطيب داودي، نظرية القيمة عند ابن خلدون، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، الجزائر، العدد الأول، نوفمبر 2001، ص ص 26،27، منشور على الموقع الإلكتروني: http :www.weberview.ds./spip.phpp.article1259، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/05/24)، على الساعة 15:00.

[97] - بويلي سكينة، مرجع سابق، ص117.

قيم الأعمال الإنسانية، وهو ليس بالضرورة ما قد يتواجد من معادن ثمينة مثل الذهب والفضة، وبذلك يكون قد سبق آدم سميث في الإقرار بأن ثروة الأمم إنما أساسها هو قيم الأعمال البشرية.

2-2- أنواع القيمة: إن البحث في أنواع القيمة لا يقل عن أهمية البحث في مفهوم القيمة، لان معرفة أنواع القيمة من شأنه أن يسهل فهم القيمة، وإن كان هذا التقسيم قد طرح كثيرا من المناقشات بين المفكرين الغربيين في بداية القرن السادس عشر عند التجاريين والطبيعيين، فابن خلدون في القرن الرابع عشر قد استطاع أن يتنبه إلى هذه المسألة الاقتصادية الهامة، فاستطاع أن يفرق بين نوعين من القيم تميز الطبيعة المزدوجة للبضاعة والتي تترجم في خاصيتين هما القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية.

- القيمة الاستعمالية: يقول ابن خلدون "ثم إن الحاصل أو المقتني إن عادت منفعته على العبد[98]، وحصلت له ثمرته من إنفاقه في مصالحه وحاجاته سمي رزقا" ويلاحظ هنا أن مصطلح الرزق عند ابن خلدون يذهب إلى ما اصطلح عليه في الأدبيات الاقتصادية بالقيمة الاستعمالية[99]، فلكل سلعة سواء كانت (سلعة اقتصادية أو حرة) قيمة استعمالية، هي قدرة هذه السلعة أو الخدمة على تحقيق الإشباع المباشر للحاجات الإنسانية لحظة استعمالها وتبرز القيمة الاستعمالية للسلعة أكثر بالنسبة للفرد الواحد، فقيمة استعمال سلعة ما تتمثل في المنفعة المتحققة منها، و طالما أن هذه القيمة تبرز بمجرد استعمال السلعة و الحصول عليها فهي لا تتطلب وجود سوق أو مبادلة بين الأفراد [100]، ويوضح ابن خلدون شروط القيمة الاستعمالية بشكل منفرد النظير، ويمكن إيجاز هذه الشروط في النقاط التالية:

- الحصول الفعلي على السلعة واقتنائها: ويتبين من هذا الشرط أن السلعة إذا لم تكن حاصلة بالفعل عند الفرد، وقادر على التصرف فيها لا يمكن أن تشكل قيمة استعمالية، فبمجرد الرغبة في الشيء والدافع إلى اقتنائه لا يمثل بأي حال من الأحوال قيمة استعمالية إلا إذا تم التحصيل الفعلي وحوزة الطلب المرغوب فيه.

- تحقيق المنفعة من الشيء المقتني: إن الشرط الأول لا يكفي لوحده لتحقيق قيمة الاستعمال، فقد نحصل على السلعة ونقتنيها، ولكن قد لا يكون الغرض منه هو الاستعمال الشخصي المباشر، ولذلك يضع ابن خلدون شرطا مكملا وضروريا بالنسبة للشرط الأول وهو حصول المنفعة وعودتها على العبد أي استعمالها الفعلي من طرف المقتني.

- قدرة المنفعة على إشباع حاجة وتحقيق مصلحة خاصة: ويعتبر هذا الشرط أساسي للقيمة الاستعمالية للسلعة أو الخدمة، والذي يدين بأن ذلك الشيء الذي يحصل عليه الإنسان فعليا ويحمل منفعته، قادر أن يشبع حاجة من حاجات مقتنية ويقدم له مصلحة خاصة تكون بحسب الشيء المقتني. وإن توفر الشروط الثلاثة يجعل من نظرة ابن خلدون للقيمة الاستعمالية نظرة مستوفية. و مما سبق تبين أأن لفظ "الرزق" المرادف للقيمة الاستعمالية في الأدبيات الاقتصادية المعاصرة، هو ما يحصل عليه الفرد ويخصصه لإشباع حاجاته المباشرة وتحقيق مصلحته الخاصة.

- إن هذه القيمة أي قيمة استعمال الشيء لا تتأتى إلا بالعمل الإنساني، ففي رأي ابن خلدون وبالرغم من أن هذه السلعة أو الخدمة موجهة للاستعمال المباشر إلا أن العمل الإنساني لا بد أن يلامسها وإلا اعتبرت في نظريته من الأمور غير الطبيعية حيث يقول ابن خلدون: "فلا بد في الرزق من سعي وعمل" وبناءا على هذا فإن عنصر العمل يدخل بشكل رئيسي في تحديد القيمة مهما كان نوعها.[101]

- القيمة التبادلية: يقول ابن خلدون "ثم إن الحامل أو المقتني إن عادت منفعته على العبد و حصلت ثمرته من إنفاقه في مصالحه وحاجاته سمي رزقا، و إن لم ينتفع به في شيء من مصالحه و لا حاجاته فلا يسمى بالنسبة أغلى المالك رزقا والمتملك منه حينئذ بسعي العبد وقدرته يسمى كسبا".

- يفرق ابن خلدون بين القيمة والمنفعة فكل شيء ذو قيمة يحتوي على منفعة، والعكس غير صحيح إذ ليس كل ما هو نافع تكون له قيمة والمثل على ذلك المطر المصلح للزراعة وأمثاله من الخيرات الطبيعية

---

[98] - الطيب داودي، نفس المرجع ص ص(28،29).
[99] - الطيب داودي، مرجع سابق، ص29.
[100] - بويلي سكينة، مرجع سابق، ص123.
[101] - الطيب داودي، نفس المرجع، ص ص 29،30.

له منفعة حقيقة تتمثل في إعانة الإنسان في حياته، ولكنه لا قيمة له مثل غيره من الخيرات الطبيعية لافتقاده الجهد البشري الذي يخلع عن الأشياء قيمتها فالشيء قيم إذا لأنه وليد العمل البشري .
ومن خلال مقولة "وإن لم ينتفع به.....إلى المالك رزقا"[102]. يلاحظ أن النوع الثاني من الأشياء التي تقتنى لا يكون القصد من اقتنائها هو الاستعمال الشخصي المباشر، بل الهدف من اقتنائها هو إجراء مبادلة بغيرها، وعليه تكسب قيمة تبادلية وهي قيمة تقتصر وتختص فقط بالسلع الاقتصادية، وتتطلب مبادلتها توفر السوق لغرض العرض.

ويمكن ذكر شروط القيمة التبادلية عند ابن خلدون كما يلي:

- الحصول الفعلي على السلعة واقتنائها وهو ما تم التطرق إليه في القيمة الاستعمالية.
- عدم الانتفاع به في المصالح الفردية والحاجات الخاصة:

ويعني هذا الشرط أن الأشياء المقتناة من سلع وخدمات لا توجه بالضرورة لإشباع حاجة خاصة أو للاستهلاك المباشر من طرف مالكها، بل يتم التبادل بين الأفراد فتكسب قيمة تبادلية بالإضافة إلى قيمتها الاستعمالية.[103]

- الامتلاك سعي الفرد وقدرته: يقول ابن خلدون "ويد الإنسان مبسوطة على العالم وما فيه بما جعل الله له من الاستخلاف، وأيدي البشر منتشرة فهي مشتركة في ذلك، وما حصل عليه يد هذا امتنع عن الآخر إلا بعوض".[104]

فما يمتلكه الفرد لا ينتقل إلى يد غيره و لا يتنازل عنه إلا بعوض أي مقابل وتعويض بما يناسبه أو يساويه. ولدى ابن خلدون مصطلحات كثيرة ستعمل للدلالة على التبادل وهي البيع، التجارة والمعاملات وفي الدلالة على مفهوم القيمة التبادلية فإن المصطلحات الشائعة عند ابن خلدون هي العوض أو الأعواض.

ولتحقيق هذه المبادلة و يحصل على العوض يجب عليه امتلاك السلعة أو الخدمة عن طريق السعي والقدرة، وهذا ما يبرز تأكيد ابن خلدون على أن العمل مقياس للقيم بنوعيها وبتحليل مقولاته في القيم يتضح أنه أبعد تماما الجانب الأخلاقي، وعليه فهو يعارض الرأي القائل بالحصول على القيم التبادلية بالعدل، لأن ذلك يترتب عليه غبن لأحد طرفي المعاملة إذا كانت السلع أو الخدمات المتبادلة مختلفتان جدا أ هناك فروق نوعية وكمية العمل المبذول في كل منها.[105]

3-2- محددات القيمة: يرى ابن خلدون أن هناك عدة محددات للقيمة بالإضافة إلى العمل الذي يعتبر كعامل أساسي في تحديد القيمة.

- تتحدد القيمة بالعمل: كان تفسير نظرية القيمة بالعمل أول ما توصل إليه مفكرو الاقتصاد، فيرى petty وهو من رواد المدرسة التجارية أن قيمة السلعة تتحدد من خلال ما يبذل فيها من عمل، والقيمة المعبر عنها بالعمل تحدد السعر الطبيعي للسلعة وهو السعر الذي يقابله سعر السوق، ويستبعد رأس المال من تكوين الأسعار، حيث يعد رأس المال ناتجا عن عمل ماضي. وهو ما يقصد به العمل المختزن.
- أما عند ابن خلدون فيظهر جليا أنه اهتم بالعمل اهتماما بالغا، فجعله مصدر الثروات والركن الأساسي في أي عملية إنتاج، فأي شيء إذا افتقر للعمل الإنساني لا يعد إنتاجا، ويربط ابن خلدون بكل وضوح قيم السلع والخدمات بمقدار ما يبذل فيها من عمل إنساني فيقول: "وقد تبين أن المفادات والمكتسبات كلها أو أكثرها إنما هي قيم الأعمال الإنسانية" ويرى أن قيم السلع والخدمات لا يمكن أن تتحقق إلا بوجود

[102] - ابن خلدون، المقدمة، دار القلم، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة 1984، ص462
[103] - بويلي سكينة، مرجع سابق، ص125.
[104] - ابن خلدون، المقدمة، نفس المرجع، ص461.
[105] - بويلي سكينة، نفس المرجع، ص126.

العمل الإنساني، وأكد على أنه ثمة علاقة طردية بين قيمة السلعة أو الخدمة ومقدار العمل المبذول في إنتاجها[106] فيقول "إن المكاسب هي قيم الأعمال فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمتها".[107]

- يقسم ابن خلدون العمل المبذول في السلعة أو الخدمة إلى عمل ظاهر وعمل غير ظاهر.

- العمل الظاهر: ويقصد به العمل الذي يمكن تحديد مقدار مساهمته في قيمة السلعة وهذا يرتبط بالصناعات بشكل واضح، والتي من السهل تحديد مقدار العمل المبذول لإنتاجها ومن ثم مساهمته في القيمة وهو ما يعرف بالعمل المباشر. فيقول ابن خلدون[108] "فلا بد من الأعمال الإنسانية في كل مكسوب وممول، لأنه إذا كان عملا بنفسه مثل الصنائع فظاهر، وإن كان مقتنى من الحيوان والنبات أو المعدن فلا بد فيه من العمل الإنساني كما تراه، وإلا لم يحصل ولم يقع به انتفاع"[109]

- العمل غير الظاهر (المختزن): وهو عمل تم بذله سابقا، فالنباتات المنتجة مثلا لم تكن لتصل إلى هذا الحال لولا وجود عمل تم بذله سابقا للوصول بها إلى هذا الحال وهذا ما ينطبق عليه مقولة "وإن كان مقتنى من الحيوان..... ولم يقع به الانتفاع".

من خلال ما سبق يتضح أن ابن خلدون قد سبق الفكر الغربي بمراحل في تفسير العملية بالعمل[110] ويتشابه ذلك مع ما ذهب إليه آدم سميث في تقسيم العمل إلى "عمل آني وعمل ماضي" بينما سماه ريكاردو "العمل الظاهر والعمل المتراكم" أما ماركس فقد سماه "العمل الحي والعمل الميت". وهكذا يلاحظ من هذه التسميات المختلفة لرواد الفكر الأوربي من الرأسماليين والاشتراكيين أنهم لم يضيفوا شيئا إلى مفهوم وتقسيم العمل عند ابن خلدون وإنما قاموا بتغيير التسمية فقط.[111]

- المنفعة كمحدد للقيمة: قد أورد ابن خلدون عبارات عديدة صريحة بأن قيمة الشيء مرتفعة لأن منفعته عالية لأن الحاجة إليه ملحة فيقول "تقل المنفعة فيها بتلاشي الأحوال فترخص قيمتها وتتملك بالأثمان اليسيرة" و"وعلى قدر عمله وشرفه بين الأعمال وحاجة الناس إليه يكون قدر قيمته" وهنا يربط ابن خلدون ربط منطقي واضح بين الحاجة والمنفعة والقيمة. والمنفعة عند ابن خلدون هي قدرة في السلعة أو الخدمة على إشباع حاجة ما، ومع أنه لا طلب بغير منفعة إلا أن ابن خلدون لم يكتف في عباراته بترديد كلمة طلب، بل ذكر كذلك مصطلح المنفعة مشيرا إلى أثرها القوي في تحديد السعر مؤكدا على أنه كلما قلت المنفعة قل الطلب ومن ثم انخفض السعر. ومثل لذلك بالعقارات في أواخر فترات الرواج وبداية فترات الركود حيث تقل منفعتها.فترخص أسعارها لقلة الطلب عليها. ولعل من أروع ما قدمه ابن خلدون في هذا الموضوع اكتشافه وربما لأول مرة في تاريخ الفكر الاقتصادي لقانون تناقص المنفعة، ومن إضافاته الهامة تعميمه لهذا القانون بحيث لا يقف عند حد السلع بل يتعداها إلى النقود فتراه يقول عن كثرة إنتاج القوت في بعض الحالات أنه لولا تخزين الناس له خوفا من حدوث نقص في إنتاجه مستقبلا" لبذل دون ثمن ولا عوض بكثرته". ونلاحظ أن الكثرة أدت إلى أن أصبحت منفعته الحدية صفرا فيبذل دون ثمن.

ويتضح من المقولة: "وسهولتها على من يبذلها لاستغنائهم عنها في الأكثر لوجود أمثالها لديهم" من خلال هذه العبارة نلاحظ أن كثرة الشيء تسهل بذله للاستغناء عنه لوجود مثله.[112]

ويتبين من هذا أن ابن خلدون يعتبر المنفعة من محددات السلعة فإذا زادت المنفعة إلى الشيء ورغب فيه الناس ارتفعت قيمته، والعكس صحيح، ولهذا ولتدعيم هذا الغرض يقدم ابن خلدون مقالا رائعا يبرر فيه دخول المنفعة كمحدد من محددات القيمة. فيقول "أن حكمة الله في الحجرين الذهب والفضة وندورهما أنهما

---

[106] - عبد الله البدارين، نجاح أبو الفتوح،نظرية القيمة بين ابن خلدون ومفكري الاقتصاد التقليدي، المنارة، المجلد 21، العدد4/ب،2015، ص(177، 179)، منشور على الموقع الالكتروني: http :repostitory.aabu.edu.joLjspui/bistreamL123456789، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2020/05/14) على الساعة 15:05.

[107] - ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق، ص365.

[108] - عبد الله البدارين، نفس المرجع، ص179.

[109] - ابن خلدون، المقدمة، نفس المرجع، ص371

[110] - عبد الله، البدارين، نفس المرجع، ص ص 180،179.

[111] - الطيب الداوادي، مرجع سابق، ص33.

[112] - شوقي أحمد دنيا، علماء المسلمين وعلم الاقتصاد (ابن خلدون مؤسس علم لاقتصاد)، دار معاذ للنشر والتوزيع، جامعة أم القرى، (1414هـ 1993م)، ص(68-66)، منشورة على الموقع الالكتروني: (https://ar.islamway.net/book/24743(22/04/2020)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/06/15) على الساعة 16:00.

قيم لمكاسب الناس ومتمولاتهم فلو حصل عليهما بالصيغة لبطلت حكمة الله في ذلك وكثر وجودها حتى لا يحصل أحد من اقتنائهما على شيء".[113] بهذا الصدد فإن ابن خلدون يحقق هدفين معا وهما الإفصاح عن أن كثرة النقود تقلل من منفعتها الحدية، كما أنها من منظور النظرية النقدية تؤدي إلى انخفاض قوتهما الشرائية. والملاحظ أن الفكر الاقتصادي الحديث لم يستقر على موقف حيال فكرة تناقص المنفعة الحدية للنقود، والأقرب إلى الصواب أنها متناقصة.[114]

تكاليف الإنتاج: يصرح ابن خلدون أن تكاليف الإنتاج من محددات السلعة، فيقول في ذلك "....فاحتاجو إلى علاج المزارع والفدن لإصلاح نباتها وفلحها، وكان ذلك العلاج بأعمال ذات قيم ومواد من الزبل وغيره لها مؤونة، وصارت في فلحهم نفقات لها خطر، فاعتبروها في سعرهم، حيث يرى بوضوح أن تغير طبيعة الأرض الزراعية أدى إلى ظهور تكاليف إضافية جدت على الإنتاج الزراعي، و يوضح أن هذه التكاليف تدخل ضمن قيمة السلعة فترفع من سعرها، ونلمس في هذا النقل اللبنات الأولى لنظرية ريكاردو في الريع التفاضلي الذي يحصل عليه صاحب الأرض الأكثر خصوبة ومن ثم أقل كلفة، مما يزيد في ريع هذه الأرض عن غيرها من الأراضي ذات التكاليف الأعلى في حال توحيد سعر البيع، ويقول كذلك "لأن التجار يحتسبون على سلعهم وبضائعهم جميع ما ينفقونه حتى مؤونة أنفسهم" وهذا يشير بوضوح أن جميع النفقات من سعر، شراء ونقل وتخزين وحتى النفقات الشخصية التي يتحملها التاجر تساهم في تحديد قيمة السلعة، وفي مجمل القول أن الفكر الخلدوني أشار بوضوح إلى دور تكاليف الإنتاج في تحديد القيمة.[115]

3- نظرية السكان: يعرف السكان بأنهم مجموعة الأشخاص المقيمين في قرية أو مدينة أو محافظة أو دولة في وقت معين.

لقد ربط ابن خلدون بين موضوع السكان والعمران في مواضيع كثيرة في مقدمته فلفظ العمران في حد ذاته لا يدل على شيء بالنسبة لقضية التخلف والتقدم في أي مجتمع، وإنما يدل على درجة العمران. ولذلك حين يذكر ابن خلدون أن بلدا ما أقل عمرانا من آخر فإنه يقصد أن هذا البلد أقل سكانا"[116] فيقول "فتشييد المدن إنما يحصل باجتماع الفعلة وكثرتهم وتعاونهم" فيربط بين زيادة السكان وتطور العمران وظهور المباني والمنشآت المختلفة وزيادة حالة في الأسواق كثرة الطلب بسبب ارتفاع عدد السكان حيث يقول: "إن الأمصار إذا اختطت أولا تكون قليلة المساكن وقليلة آلات البناء، فإذا عظم عمران المدينة وكثر سكانها كثرت الآلات بكثرة الأعمال حينئذ وكثرة الصناع إلى أن تبلغ غايتها من ذلك، فإذا تراجع عمرانها وخف سكانها قلت الصنائع لأجل ذلك ففقدت الإجادة في البناء والإحكام والمغالاة عليه بالتنميق ثم تقل الأعمال لعدم الساكن"[117]، وكلما زاد عدد السكان تطور العمران وتطورت حاجات ساكنه وتنوعت، فقد ميز ابن خلدون بوضوح بين الحاجات المباشرة (أي الضرورية نحو الغذاء والملبس واللازم والسلاح الذي يدافع به عن نفسه)، والحاجات غير المباشرة، وضرورة الثانية بناء على ضرورة الأولى، وجعل الحاجات المباشرة أو الضرورية كل شيء بالنسبة للمجتمعات البشرية البدائية، وأن الإنسان في ترقيه الحضاري تنشأ له حاجات أخرى، فمع توسع العمران وتزايد دخول الأفراد تنشأ الحاجات الكمالية أو الترفيهية، مثل ملابس أجود، عطور، مساكن منمقة من الداخل والخارج، وأدوات منزلية أحدث... بالإضافة إلى أن ابن خلدون قد أكد في أكثر من موقع أن حجم السكان عامل هام في تحديد حجم الاحتياجات الكلية للمجتمع، فهو يجعل النمو السكاني العامل الأساسي في النظرية التي تحرك النشاط الاقتصادي، فزيادة السكان في ظل افتراضات أساسية معينة تؤدي إلى زيادة الحاجات الكلية للمجتمع وإلى زيادات متتالية في الحاجات التي تزيد تنوعا

[113] - الطيب داودي، مرجع سابق، ص34.
[114] - شوقي أحمد دنيا، نفس المرجع، ص68.
[115] - عبد الله البدارين، نجاح أبو الفتوح، مرجع سابق، ص ص(181،182)
[116] - بويلي سكينة، مرجع سابق، ص177.
[117] - المقدمة، ابن خلدون، مرجع سابق، ص419،437.

وارتقاءا.[118] إذ أنه متى "زخر بحر العمران وطلبت فيه الكماليات كان من جملتها التألق في الصنائع واستجادتها فكملت بجميع متمماتها وتزايدت صنائع أخرى معها مما تدعوا إليه عوائد الترف وأحواله"[119]

وكثيرا ما ينسب الفضل الأول للاهتداء إلى الجانب العلمي في تزايد السكان إلى العلامة الإنجليزي مالتوس (1766-1843) على اعتبار أنه قد أشار إلى ظاهرة تزايد السكان في كتابه الذي ظهر في عام 1803م حينما قال بأن السكان يزيدون كل خمس وعشرين سنة بنسبة متتالية هندسية (1، 2، 4، 8، 32..) إذا لم يعق تزايدهم أي عائق خارجي، بينما تتزايد الموارد التي يعتمدون عليها في معاشهم بمتتالية حسابية (عددية)، وأن هناك وسائل طبيعية وأخرى صناعية للحد من هذا التزايد ومن هذه الوسائل الطبيعية النكبات والحروب وغيرها.

والواقع أن مقدمة ابن خلدون قد سبقت في الظهور كتاب مالتوس في تزايد السكان بأربعة قرون وأشارت في صراحة إلى قوانين تزايد السكان، كما أشارت إلى العوامل التي تحد من هذه الزيادة والتي من أهمها الظروف والأحداث الطبيعية كالأوبئة والقحط وما ماثل ذلك، ويمكن التدليل على صحة هذا الرأي بتحليل ابن خلدون للفقرة التالية من المقدمة نقل المسعودي وكثير من المؤرخين عن جيوش بني إسرائيل وأن موسى عليه السلام أحصاهم في التيه بعد أن أجاز من يطيق حمل السلاح خاصة من ابن عشرين فما فوقها، فكانوا ستة مئة ألف أو يزيدون. يقول ابن خلدون في تحليل الفقرة السابق الإشارة إليها بعد إبرازه لخطورة جهل المؤرخين بالقوانين التي تخضع لها الظواهر الطبيعية وخاصة جهلهم بالقوانين التي تتحكم في التزايد السكاني ما يجعلنا نشك في صحة كلام المسعودي ونحكم بعدم إمكان صحته فالذي بين موسى ابن عمران بن يصهر ابن لاوي ابن يعقوب وهو اسرائيل الله هكذا نسبه في التوراة والمدة بينهما على ما نقله المسعودي قال: "دخل إسرائيل مصر مع ولده الأسباط وأولادهم حين أتوا إلى يوسف سبعين نفسا، وكان مقامهم بمصر إلى أن خرجوا مع موسى عليه السلام إلى التيه مئتين وعشرين سنة تتدا ولهم ملوك القبط من الفراعنة، ويبعد أن يتشعب النسل في أربعة أجيال إلى مثل هذا العدد بحسب القوانين التي يسير عليها التزايد في النوع الإنساني.[120]

وعليه قرر ابن خلدون أن الزيادة السكانية تؤدي إلى زيادة العمران وبذلك اعتبرها عاملا إيجابيا وتناوله بنظرة تفاؤلية بالمقارنة مع النظرة التشاؤمية لمالتس.[121]

غير أن معالم نظرية السكان غير واضحة عند ابن خلدون، فهو يحلل أثر السكان على العمران والعكس، ويتحدث عن الحاجات بعبارات غامضة وكان قد سبقه في تحديد معالمها عالم وفقيه وفيلسوف وهو الإمام الغزالي الذي يبدو من خلال المقدمة أنه تأثر تأثرا بالغا.[122]

4- أشكال تدخل الدولة: وجد ابن خلدون من خلال فكره التجريبي أن من أسباب فساد الأسواق وتدهور الحياة الاقتصادية وقلة إيرادات الدولة هو تدخلها في الشأن الاقتصادي وبشكل يضر بمصالحها (جباية للضرائب وإنفاقها على مرافق الدولة وقيامها بالمهمة الاقتصادية الملقاة على عاتقها)[123]

4-1- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لتحقيق دولة الرفاه: يجعل ابن خلدون الدولة السوق الأعظم نتيجة إنفاقها الواسع على رفاه الناس وبسبب جباياتها منهم للأموال فيقول: "إن الدولة والسلطان هي السوق الأعظم للعالم، ومنه مادة العمران، فإذا احتجن السلطان الأموال أو

---

[118] - محمود عبد الكريم أحمد إلرشيد، مرجع سابق، ص13.

[119] - ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق، ص483.

[120] - عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الأول، تحقيق عبد الله محمد درويش، دار العرب ،دمشق،سوريا،ط1، 2004، ص ص 66،67، منشور على الموقع الالكتروني: (https :langue-arabe.fr /IMG /pdf/ibnkhaldoun_mouqadima_tr.pdf)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/08/20) على الساعة 15:10.

[121] - بويلي سكينة، مرجع سابق، ص178.

[122] - محمود عبد الكريم أحمد ارشيد، مرجع سابق، ص ص 13،14.

[123] - أحمد إبراهيم منصور، نظرية الدولة والفعالية الاقتصادية، أطروحة ابن خلدون نموذجا (دراسة مقارنة)، تنمية الرافدين، العدد 93، مجلد 31، 2009، جامعة الموصل، ص ص(80،81)، منشور على الموقع الالكتروني: (https://www.iasj.net/iasj)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/08/22)على الساعة 16:15.

الجبايات، أو فقدت علم يصرفها في مصارفها قل حينئذ ما بأيدي الحاشية والحامية وانقطع أيضا ما كان يصل منهم لحاشيتهم وذويهم وقلت نفقاتهم جملة" فإن الدولة كما قال ابن خلدون هي السوق الأعظم أم الأسواق كلها وأصلها ومادتها في الدخل والخرج فإن كسدت وقلت مصارفها فأجدر بها بعدها من الأسواق أن يلحقها، غير أنه من غير المرغوب للدولة التدخل في النشاط الاقتصادي.[124] حيث يقول: "وتارة باستحداث التجارة والفلاحة للسلطان على تسمية الجباية... ويحسبون ذلك من إدرار الجباية وتكثير الفوائد وهو غلط عظيم وإدخال الضرر على الرعايا من وجوه متعددة" فهذا لا يقلل الفرص المتاحة للناس فحسب، ولكنه كما أشار يضر بالدولة في نهاية المطاف، وعلى الدولة متابعة الأمور التي تساعد على متابعة أعمالهم بصورة أكثر كفاءة، وعلى منعهم من ارتكاب التجاوزات والظلم، وعليه فإن ابن خلدون لا يتصور الدولة دولة "دعه يعمل" ولا الدولة الشمولية، إنما دولة تؤمن بتطبيق الشريعة وتصلح أداة للتنمية وتحقيق الرفاهية.[125]

4-2- أثر تدخل الدولة في الإيرادات: يرسم ابن خلدون حالات الوضع الاقتصادي وانحطاط السلوك الذي تتبعه الدولة في التدخل في الشأن الاقتصادي، إذ أن الدولة إنما يكون دافعها الأساسي للتدخل هما الأمرين التاليين: -إقامة العدل أي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛

- تنظيم إيراداتها لمواجهة نفقاتها على مؤسساتها للقيام بدورها الاجتماعي والسياسي والعسكري والاقتصادي، فحسب الأطوار المذكورة سابقا فإنه في الطور الأول تكون جباية الدولة قليلة ومنخفضة بحيث تكون مستلزماتها متواضعة وإنفاقها محدود بسبب طبيعة التدرج في سلم الحضارة فلا تخرج الجباية عن نسق [126] فيقول ابن خلدون: "أعلم أن الجباية أول الدولة تكون قليلة الوزائع كثيرة الجملة.... والسبب في ذلك.... ليست إلا المغارم الشرعية من الصدقات والخراج والجزية وهي قليلة الوزائع لأن مقدار الزكاة من المال قليل"[127] من وجهة ابن خلدون فإن أداء الدولة في طورها الأول هو أن الإيرادات القليلة للدولة مقابل التطور في الحياة الاقتصادية والنشاط في الإنتاج والزيادة في الدخل سوف يؤدي إلى زيادة مقابله بالإيرادات للدولة بمقدار معقول، أي أن تبقى الدولة عند حدود معقولة في التدخل في الشأن الاقتصادي من أجل الاستمرار في الجباية المتزايدة لإيراداتها بسبب التنمية الحاصلة في المجتمع من جراء النشاط الاقتصادي المرغوب حيث يقول ابن خلدون: ".... لأن فائدة الاعتمار عائدة إليها وإلى فهمت ذلك علمت أم أقوى الأسباب في الاعتمار تقليل مقدار الوظائف على المعتمرين ما أمكن فبذلك تنبسط النفوس إليه لثقتها بإدراك المنفعة فيه"

من خلال ما سبق حول تدخل الدولة في الإيرادات فإن ابن خلدون لا يدعوا إلى الدولة التي يمكن أن تسمى حارسة. كما في التحليل الاقتصادي التقليدي، وأن الاقتصاد يجب أن يكون حرا من دون تدخل الدولة في توجيه النشاط الاقتصادي، وأن الخلل الذي قد يحدث في توازن الاقتصاد يمكن للقوى الخفية أو الذاتي التي سماها "آدم سميث" باليد الخفية هي التي تعيد حالة التوازن وعند ابن خلدون ليس هناك قوى خفية تحرك الاقتصاد وأن دور الدولة لا يجب أن يكون حياديا بل أن الاقتصاد لأي مجتمع متحضر (دولة) لا يمكن أن ينظر إليه على أنه استهلاك عائلي واستثمار خاص، بل أن إيرادات الدولة سوف تمتص الجزء الكبير من المعروض السلعي سواء عن طريق المشتريات الحكومية أو الإنفاق الحكومي على مؤسساتها ومرافقها، فضلا عن ذلك تنبه ابن خلدون إلى أن التوسع في جباية الضرائب يقلل من مقدار القطاع العائلي من الإنفاق على الاستهلاك والادخار بذلك جاءت دعوته أكثر معاصرة من دعوات الاقتصاديين الكلاسيك في أن النظام الضريبي يمكن الدولة أن تزيد أو تقلل من الاستهلاك والاستثمار، ومن ثم حجم الطلب الكلي

---

[124] - محمود عبد الكريم ارشيد، مرجع سابق، ص17.
[125] - المقدمة للعلامة ابن خلدون، مرجع سابق، ص ص(313، 314)
[126] - أحمد إبراهيم منصور، نفس المرجع، ص (96، 97)
[127] - المقدمة للعلامة ابن خلون، نفس المرجع السابق، ص311.

الفعال، باعتبار أن الإنفاق الحكومي هو جزء مهم من الإنفاق القومي إذ يشير ابن خلدون إلى أن المال ينتقل بين الرعية والسلطان أي الدولة فإذا حبسه السلطان فقدته الرعية.[128]

4-3- الأزمات الاقتصادية: سبق ابن خلدون إلى تأسيس الرابطة السببية بين الحكومة الرديئة وارتفاع أسعار الغلال، ببيان أنه في المرحلة الأخيرة من عمر الدولة (طور الانهيار)، عندما تصبح الإدارة العامة فاسدة وغير فاعلة، وعندما تلجأ إلى القهر والضرائب الجائرة، فإن المزارعين يفقدون الحوافز، فيتوقفون عن زراعة الأرض، وبالتالي يفقد إنتاج الحبوب ومخزونه قدرته على مجاراة التكاثر السكاني الناشئ عن الازدهار الذي استمر إلى هذا الحد، ويتسبب فقدان المخزون في قصور العرض وحدوث المجاعات، وتصاعد الأسعار[129] فيقول ابن خلدون مؤكدا ما سبق أن: "ويدرك الدولة الهرم وتضعف عصابتها عن جباية الأموال من الأعمال... فتقل الجباية وتكثر العوائد، فيستحدث صاحب الدولة أنواعا من الجباية يضربها على البياعات وتفرض لها قدرا معلوما على الأثمان في الأسواق... وربما يزيد ذلك في أواخر الدولة زيادة بالغة فتكسد الأسواق لفساد الآمال ويؤذن ذلك باختلال العمران..."[130]

الأزمة الاقتصادية لغة تعني الشدة والقحط واصطلاحا فقد عرفت بأنها نقطة تحول من أوضاع غير مستقرة، ويمكن أن تقود إلى نتائج غير مرغوبة، إذا كانت الأطراف المعنية غير مستعدة أو غير قادرة على احتوائها ودرء أخطارها.

وأفرد الباحثون تعريفات للأزمة الاقتصادية، فعرفت بكونها مرحلة تباطؤ للنشاط الاقتصادي تأتي بعد مرحلة توسع اقتصادي، وتتميز عادة بانخفاض شديد للإنتاج ولمعدل النمو، وبارتفاع معدل البطالة،[131]

عادة ما تعرف السياسة الاقتصادية بالإجراءات التي تتخذها الدولة للتأثير على الحياة الاقتصادية، ولتحقيق أهداف معينة، وهناك العديد من السياسات الاقتصادية التي تتخذها الحكومة أو إحدى السلطات التابعة لها في المجال الاقتصادي، فهناك مثلا السياسة المالية التي تتخذ الإيرادات العامة والنفقات العامة والموازنة العامة أدوات للتأثير على النشاط الاقتصادي، وهناك السياسة النقدية التي تهدف إلى الرقابة على الائتمان والتأثير عليه من أجل التأثير على النشاط الاقتصادي وذلك من خلال العديد من الأساليب والأدوات (مثلا قد تعمد الدولة إلى اتخاذ سياسة مالية معينة من أجل مكافحة التضخم)وذلك من خلال زيادة الضرائب من أجل خفض الدخول الممكن التصرف فيها، وبالتالي خفض الطلب الاستهلاكي مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار، كما يمكن أن تقدم الدولة إعانات لبعض القطاعات الاقتصادية من أجل تحقيق تنمية اقتصادية فيها أو تشجيع قطاع التصدير وذلك لخفض العجز في ميزان المدفوعات.[132]

أثر تدخل الدولة على النمو الصناعي، التجاري والزراعي:

---

[128] - أحمد إبراهيم منصور، مرجع سابق، ص ص(98، 99)

[129] - محمود عبد الكريم ارشيد، مرجع سابق، ص ص(18، 19)

[130] - المقدمة للعلامة ابن خلدون، مرجع سابق، ص313.

[131]- أسامة العاني: المنهج النبوي في إدارة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، مجلة الاقتصاد الإسلامي، إصدار بنك دبي الإمارات العربية المتحدة، المجلد 39 العدد 459، (جمادى الآخرة 1440هـ، فبراير2019م)، ص313، منشور على الموقع الالكتروني:

aliqtisadalislami.net/wp-content/uploads/2019/06/Els459/pdf، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/09/15) على الساعة17:00.

[132] -سعد بن حمدان اللحياني، مبادئ الاقتصاد الإسلامي، 1428هـ، ص22، منشور على الموقع الالكتروني:-https://drive/uqu/edu/sa/jhzahrani/files/economy/pdf/، تم الاطلاع عليه بتاريخ(2021/09/16) على الساعة 16:00.

كانت أهم القطاعات المنتجة للقيم المادية في العصور الوسطى هي الزراعة ولهذا القطاع المهم ارتباطات أمامية وخلفية، وهناك كثير من المؤشرات التي تدل على أن حصول المجاعات في تلك القرون الغابرة كان وراء سوء المواسم الزراعية أو عدم كفاية الغلال مما يؤدي إلى احتكار الغلال لمواجهة المواسم الزراعية السيئة، أما بالنسبة للارتباطات الخلفية بهذا القطاع فإن كل من التجارة والصناعة على ارتباط وثيق مع الزراعة لاعتماد الكثير من الصناعات الحرفية على المنتجات الزراعية وما تحتويه قائمة الصادرات من سلع زراعية موجهة نحو الخارج.

لقد عانى الاقتصاد في دولة الإسلام في العصور الوسطى من سطوة الملوك والسلاطين، خاصة في دولة المماليك بمصر حيث أصبحت أرض مصر إقطاعية للعسكر منذ عصر صلاح الدين الأيوبي وانتباه السلاطين إلى التجارة وإتباعهم أسلوب الطرح وهو أن تطرح أسعار معينة لسلع معينة هي في حقيقة قيمتها أكثر مما يطرح عليها من سعر، فيشتريها السلطان قصد احتكارها،[133]حيث يقول ابن خلدون: "فلا يكاد أحد فيهم يحصل على غرضه في شيء من حاجاته ويدخل على النفوس من ذلك غم ونكد ثم إن السلطان قد ينتزع الكثير من ذلك إذا تعرض له غصبا أو بأيسر ثمن أو لا يجد من يناقشه في شرائه فيبخس ثمنه على بائعه..."[134] فالدولة لا تدخل السوق على أساس المنافسة مع المنتجين الآخرين، بل تدخل وتخضع السوق لها وتتحكم بها للحصول على أرباح غير اعتيادية، فبدلا من تدخل الدولة إلى السوق لتحول نفوذها إلى قيم اقتصادية للضغط على السوق وتحقيق التوازن المطلوب، لجأ السلاطين إلى عملية احتكار الكثير من الأسواق وحتى التجارة الخارجية،[135]حيث يقول ابن خلدون في هذا الشأن: "فيكلفون أهل تلك الأصناف من تاجر أو فلاح بشراء تلك البضائع ولا يرضون في أثمانها إلا القيم وأزيد فيستوعبون في ذلك أموالهم وتبقى تلك البضائع بأيديهم عروضا جامدة،... وربما يتكرر ذلك على التاجر والفلاح منهم بما يذهب رأس ماله فيقعد عن سوقه...."[136]

من جهة أخرى يرى ابن خلدون أن الدولة من خلال مشاركتها في الطلب فإنها تعمل على تسريع النمو في الزراعة والصناعة والتجارة إذ أن تدل الدولة المفروض على السوق فرضا لا يتفق مع طبيعة الأمور الاقتصادية وهي سلسلة لا آخر لها، لذلك ينصح ابن خلدون باجتناب التدخل المفرط الذي يؤدي إلى احتكار كل شيء، وبهذا فإن الدولة هي التي تشارك في تسريع النمو إذا ما ابتعدت عن كونها ذات صبغة تجارية ليس في المفهوم الغربي.[137]

مما سبق ذكره من نظريات وآراء للباحث الاجتماعي والاقتصادي والسياسي العلامة ابن خلدون سيظل في نظر الباحثين حجة في كل ما يتلق بالحياة الاجتماعية والاقتصادية، وستظل نظرياته الواردة في مقدماته صالحة للاستفادة منها.

6- البعد الاقتصادي في الفكر المقريزي:

باتت محاولات الاقتصاديين الغربيين واضحة في تغييب الفكر النقدي لدى المسلمين العرب في المساهمة في بناء النظريات النقدية الحديثة، فهم يحاولون إظهار الفكر النقدي على أنه نتاج فكر غربي فقط بالمقابل لم يقم المفكرون النقديون العرب بإظهار دور الفكر وأهميته عند العرب المسلمين بشكل مناسب[138]. ومن بين هؤلاء العرب المسلمين "المقريزي" الذي يلقب "بأبي النقوذ" والذي يعتبر من أوائل الكتاب الذين

---

133 - أحمد إبراهيم المنصور، نفس المرجع، ص99.
134 - المقدمة للعلامة ابن خلدون، مرجع سابق، ص314.
135 - أحمد إبراهيم منصور، مرجع سابق، ص99.
136 - المقدمة للعلامة، نفس المرجع، ص314.
137 - أحمد إبراهيم المنصور، نفس المرجع، ص100.
138 - قتيبة عبد الرحمن العاني، التضخم النقدي عند المقريزي وفيشر، مجلة الاقتصاد الإسلامي، إصدار بنك دبي الإمارات العربية المتحدة، المجلد40ن العدد473، (شعبان 1441هـ، أفريل 2020م)، ص467، منشور على الموقع الالكتروني:
(Alitisadalislami.net/wp-content/uploads/2020/04/Els474.pdf)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/09/19) على الساعة 18:00.

كتبوا في الأزمات، وأول من تكلم عن أثر السياسة النقدية في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وأول من ربط بين السياسة النقدية والتقلبات الاقتصادية (الأزمات والمجاعات).

إن التعرض لدراسة الفكر الاقتصادي النقدي عند الاقتصاديين العرب و خاصة المقريزي و تبيان تاريخ ظهوره و تطوره سيوضح لنا في ما إذا كان الفكر النقدي الاقتصادي العربي قد سبق غيره من الأفكار الغربية ام لا، و فيما إذا أسهم فعلا في بناء النظرية النقدية الحديثة، و طرح حلولا فعالة للأزمات الاقتصادية أم لا مع التحليل النقدي الذي طرحه المقريزي في ظل ارتفاع الأسعار و التضخم النقدي.

6-1- السيرة الذاتية للمقريزي: كان المقريزي مؤرخا كبيرا ذا نزعة اقتصادية نقدية. ولد وعاش وتوفي في مصر عن عمر ناهز الثمانين، وتولى عددا من الوظائف الإدارية والتدريسية والقضائية في القاهرة ودمشق، ثم تفرغ للبحث والتأليف لتكون كتاباته مصادر علمية يعتمد عليها الباحثون في تراث المسلمين العلمي في التاريخ والاقتصاد.[139]

6-2- دوافع بحث المقريزي: لعل السبب الذي دفع المقريزي إلى تأليف كتاب "إغاثة الأمة بكشف الغمة" هو ما ذكره في مقدمته أنه: "لما طال أمد هذا البلاء المبين، وحل فيه بالخلق أنواع العذاب المهين، ظن كثير من الناس أن هذه المحن لم يكن فيما مضى مثلها ولا مر في زمن شبهها، وتجاوزوا الحد فقالوا: لم يكن زوالها...وذلك أنهم قوم لا يفقهون، وبأسباب الحوادث جاهلون، ومع العوائد واقفون ومن روح الله آيسون". ومن تأمل هذا الحادث من بدايته إلى نهايته، وعرضه من أوله إلى غايته، علم أن ما بالناس سوى تدبير الزعماء والحكام، وغفلتهم عن النظر في مصالح العباد، إلا أن ذلك يحتاج إلى إيضاح وبيان، وكيف تمادى بالبلاد والعباد هذا المصاب الشنيع، وأختم القول بذكر ما يزيل هذا الداء ويرفع البلاء، مع الإلماع بطرق من أسعار هذا الزمن، وإيراد نبذ مما عبر من الغلاء والمحن راجيا من الله سبحانه وتعالى أن يوفق من أسند إليه أمور عباده، وملكه مقاليد أرضه وبلاده، إلى ما فيه سداد الأمور، وصلاح الجمهور، إذ الأمور كلها وجلها إذا عرفت أسبابها سهل على الخبير صلاحها "وبهذا يقرر المقريزي أن المجاعات والمحن مرتبطة بأسباب شخصية، وأنها ليست قدرا لا يمكن الفكاك منه، إذ يرفض الاستسلام الجبري ويأخذ بمبدأ السببية، مقررا أن ما تحدثه الطبيعة يمكن تجاوزه من قبل الإنسان الذي بمقدوره تحاشي المجاعة أو الكارثة الطبيعية عن طريق التخطيط والتصرف المستند إلى معرفة الأسباب والدوافع فهي تنتهي بانتهاء هذه الأسباب المرتبطة بسوء السياسة الاقتصادية للمسؤولين في الدولة.[140]

6-3- المنهج العلمي للمقريزي: يندرج كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة "الذي ألفه المقريزي عام 808 هجري/1406ميلادي، ضمن تراث المسلمين العلمي في الاقتصاد، حيث تبين الموضوعات المذكورة فيه أن المقريزي كتب عن التاريخ الاقتصادي، وعن النقود وعن جوانب اقتصادية تحليلية تتعلق بالأسعار، ولا يقتصر المنهج العلمي للمقريزي على تسجيل الوقائع التاريخية فحسب"[141]

بل يضيف لذلك تحليلا دينيا وسياسيا واقتصاديا للأسباب، ولا يقف عند حد ذكر الحادثة، ثم تحليلها للتعرف على أسبابها، بل يقدم بعد ذلك اقتراحات لعلاج ما يكتب عنه.

وقد انتهج المقريزي تحليل ابن خلدون في كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة" لتحديد أسباب الأزمات الاقتصادية، حيث بين ابن خلدون الرابطة السببية بين الحكومة الرديئة وارتفاع أسعار الغلال، ببيان أنه في

---

[139] - عبد الحليم عمار غربي، المقريزي..إسهاماته العلمية في احتواء الأزمات الاقتصادية، مقالات في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ص8 منشورة على الموقع الإلكتروني: (C://users//pc/downloads/vol-10vzjkb.pdf)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/09/20) على الساعة 18:00.

[140] - التفكير الاجتماعي والاقتصادي إغاثة الأمة بكشف الغمة للمقريزي، نجمان ياسين، مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 22، 1999، جامعة قطر، ص147.منشور على الموقع الالكتروني:www.Hss-005-022-1999.pdf، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2022/01/09) على الساعة 18:00.

[141] - عبد الحليم عمار غربي، نفس المرجع، ص10.

المرحلة الأخيرة من عمر الدولة، عندما تصبح الإدارة العامة فاسدة، وغير فاعلة، وعندما تلجأ إلى الضرائب الجائرة، فإن المزارعين يفقدون حافز الإنتاج ويتوقفون عن زراعة الأراضي، فيتسبب فقدان المخزون في قصور العرض وحدوث المجاعات و تصاعد في الأسعار. و لقد كتب المقريزي عن أخبار المجاعات كشكل من أشكال الأزمات الاقتصادية وعقب على كل ما كتبه عن هذا الحدث الاقتصادي بنصوص قرآنية أو نبوية ترتبط موضوعيا بأفكاره وآرائه، مما يدل على إسلامية آراء المقريزي. كما أنه يأخذ بالرأي القائل بأن تطور المجتمعات وانتقال الأمم من حال إلى حال تعمل عليه المعاصي التي تشمل كل سلوكيات الفرد والمجتمع الداخلة في دائرة النواهي التي منعها الإسلام، فاحتكار السلع معصية وظلم الحكام معصية .. إلى غيره من المعاصي.[142]

6-4- تصنيف المقريزي من بين علماء الاقتصاد: يصنف المقريزي من بين علماء الاقتصاد نظرا لاهتماماته المتزايدة برصد التاريخ الاقتصادي ومحاولة تفسير بعض الوقائع الاقتصادية، حيث ركز بشكل واضح في مؤلفاته على الجوانب التالية:

1- الأسواق من حيث أنواعها وتاريخها ومواقعها قديما وحديثا بالنسبة إلى زمنه
2- الفساد الإداري والاقتصادي الذي ميز بعض المراحل من تاريخ الدولة الإسلامية؛
3- الموازنة العامة للدولة وطرق تحضيرها والنظم التي مرت بها عبر العصور والدول؛
4- النقود والمراحل التي مرت بها والسياسات النقدية المختلفة؛
5- النظم الاقتصادية التي سادت البحر الأبيض المتوسط في فترة ما قبل الحروب الصليبية؛
6- علاقة الضرائب بالأسعار (راجعية الضريبة أي رجوع عبئها على المستهلك النهائي)؛
7- الموازين والمكاييل (وقد خصص لها مؤلفا خاصا).[143]

6-5- الأفكار الاقتصادية للمقريزي:

سنحاول في هذا الجزء من الدراسة التركيز على ما احتواه كتاب إغاثة الأمة بكشف الغمة للمقريزي وما عبر عنه من ملامح التفكير الاجتماعي والاقتصادي فلربما نقف فيه على الأفكار التي ترقى لتبيان الأسباب والدوافع، وندرك ذلك وبفهم عال الداء والدواء في الاقتصاد والمجتمع، وبالتالي الخروج بمفاهيم نظرية ومقولات عقلية تندرج ضمن الرؤية العلمية، ومنه حاولنا التركيز على مفهوم من الأفكار الاقتصادية والآراء حول نظرية الاحتكار، السياسة الاقتصادية وتدخل الدولة، دور الدولة، ظاهرة التضخم والأسعار، مع عرض أسباب الغلاء والأزمة من وجهة نظر المقريزي بمعرفة أسبابها، انعكاساتها على السكان وتحليلها وفي الأخير احتواء الأزمة.[144]

6-5-1- الاحتكار: أولى المقريزي موضوع الاحتكار أهمية كبيرة نظرا لارتباطه وتأثيره في أمور أخرى مثل الأجور والأسعار.

أ- يعرف الاحتكار في الاصطلاح الاقتصادي بتحكم مؤسسة أو عدد من المؤسسات أو الأفراد في عرض أو طلب سلعة معينة من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح، وللاحتكار في العصر الحالي أنواع وأشكال متعددة وجميع الأساليب يحرمها الإسلام مما يترتب عنها من فساد وأضرار في المجتمع نتيجة لارتفاع الأسعار وزيادة الفقر. فيرفض الاقتصاد الإسلامي الاحتكار ويتأكد ذلك من الحديث النبوي الشريف في قول الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام: "الجالب مرزوق والمحتكر ملعون". والجلب يقصد به مصدر للرزق وهو عمل صالح، ولكن هذا العمل الصالح يشترط فيه عدم الاحتكار حيث تنصب اللعنة على احتكار البضائع والمواد.[145]

---

[142] - عبد الحليم عمار غربي، مرجع سابق، ص10.

[143] - زينة نعمة سويهي، الأزمة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي تحليل المقريزي أنموذجا، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية، 2017، ص ص 126، 127 منشورة على الموقع الإلكتروني: (http://qu.edu.iq/repository/wp-content/uploads/2017/10)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2022/01/15) على الساعة 17:00.

[144] - نجمان ياسين، مرجع سابق، ص146.

[145] - بويلي سكينة، مرجع سابق، ص200، 202.

فيقول المقريزي في شأن الاحتكار: "وكانت الغلال تحت أيدي أهل الدولة وغيرهم كثيرة جدا لأمرين: أحدهما احتكار الدولة الأقوات ومنع الناس من الوصول إليها إلا بما أحبوا من الأثمان"[146]، حيث ركز المقريزي على بيان أهم المسببات التي تؤدي إلى تعاقب ظاهرتي الرخاء والغلاء وركز عل ظاهرة الاحتكار باعتبارها ظاهرة تسود الأسواق وتؤدي إلى الارتفاع الفاحش للأسعار.

أنواع الاحتكار: للاحتكار أنواع عديدة وهي:

الاحتكار التام: ويمثل هذا النوع من الاحتكار نقيض المنافسة التامة التي يدعوا إليها الإسلام ويفترض أن تسود الأسواق، ويسود الاحتكار التام في الأسواق التي تمتاز بوجود منشأة واحدة تقوم بالإنتاج أو بيعه وتسمى بالمنشأة المحتكرة" حيث تصبح سلعتها لا مثيل لها في السوق، بمعنى لا توجد بدائل جيدة كاملة الإحلال لسلعة المحتكر.[147]

ومن مظاهر الاحتكار التام التي نقلها المقريزي تلك التي حدثت في زمن الخليفة المستنصر حيث قال: "ثم قصر النيل بعد خمس سنوات من نظره، في سنة سبع وأربعين، وليس في المخازن إلا جرايات من في القصور، ومطبخ السلطان، وحواشيه لا غير. فورد على الوزير أي محمد ما كثر به فكره، ونزع السعر إلى ثمانية دنانير التليس، واشتد الأمر على الناس، وصار الخبز طرفة. فدبر الوزير البلد بما أمسك به رمق الناس، وهو أن التجار حين إعسار المعاملين، وضيق الحال عليهم في القيام للديوان بما يجب عليهم من الخراج، ومطالبة الفلاحين بالقيام به، وصاروا يبتاعون منهم غلاتهم قبل إدراكها بسعر فيه ربح لهم ثم يحضرون إلى الديوان ويقومون للجهبذ عنهم بما عليهم ويثبت ذلك في روزنامج الجهبذ مع مبلغ الغلة وما قاموا به، فإذا صارت الغلال في البيادر حملها التجار إلى مخازنهم، فمنع الوزير أبو محمد من ذلك، وكتب إلى عمال عامة النواحي باستعراض روزنامجات الجهابذة، وتحرير ما قام به التجار عن المعاملين ومبلغ الغلة الذي وقع الابتياع عليه، وأن يقوموا للتجار بما وزنوه للديوان ويربحونهم في كل دينار ثمن دينار تطيبا لنفوسهم.وقام بالتدبير أحسن قيام، مدة عشرين شهرا إلى أن أدركت غلة السنة الثانية، فتوسع الناس بها وزال عنهم الغلاء..."[148]

الاحتكار العام والاحتكار الخاص: الاحتكار العام هو الذي تتولاه الدولة أو أشخاص القانون العام، ويقصد بهذا الاحتكار هدف مالي أو اجتماعي لتحقيق مصلحة عامة. أما الاحتكار الخاص فهو عكس النوع الأول (العام). حيث يتولاه فرد أو أفراد أو شركة، والدافع من هذا النوع من الاحتكار دائما هو تحقيق أقصى ربح ممكن باستغلال انعدام المنافسة في السوق وفرض أسعار مرتفعة لتحقيق الكسب المادي المرتفع [149] حيث قال المقريزي: "... وكانت الغلال تحت أيدي أهل الدولة وغيرهم كثيرة جدا لأمرين أحدهما احتكار الدولة الأقوات ومنع الناس من الوصول إليها إلا بما أحبوا من الأثمان".[150]
شبه الاحتكار: وتطلق هذه الصفة على المشاريع التي تنفرد بإنتاج الجزء الأكبر من سلعة معينة أو على وضع طبيعي ممتاز لأحد المشاريع، فالسيطرة هنا على جانب فقط من الإنتاج وإن كان الجزء الأكبر لكنه ليس في مرتبة الاحتكار التام. أما الوضع الطبيعي الممتاز الذي يختص به مشروع دون غيره مثل أن يقام مصنع الإنتاج الصلب قرب منجم للمعادن. كما أن شهادات الاختراع التي تمنحها السلطة لبعض الأفراد أو المشاريع تندرج تحت هذه التسمية لأنها تمنح صاحبها صلاحية الاستغلال في إنتاج سلعة معينة ولا يحق لغيره الانتفاع بها باعتبارها ملكية خاصة الذي يعتمد عل ذلك الاختراع،

---

[146] - تقي الدين المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، دراسة وتحقيق كرم حلمي فرحات، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، منشور على الموقع الالكتروني:(http://ia800504.us.archive.org/27/items/eghasat/eghasat.pdf)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2022/01/15) على الساعة 19:00.

[147] - بويلي سكينة، نفس المرجع، ص ص 203، 204.

[148] - تقي الدين المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة مرجع سابق، ص ص 95،96.

[149] - بويلي سكينة، مرجع سابق، ص205.

[150] - إغاثة الأمة بكشف الغمة، المقريزي، نفس المرجع، ص116.

وتعتبر هذه الحالة من أقدم العوائق القانونية وأكثرها فعالية في حماية المحتكر من دخول منافس محتمل له.[151]

الإجراءات التصحيحية للاحتكار: إن حدث وشهد السوق ظاهرة الاحتكار فإن مؤسسة الحسبة تتدخل لمعالجة الوضع والعمل على إعادة السوق إلى ظروف المنافسة قصد المحافظة على استقرار الأسعار من خلال:

- توسيع دائرة الإنتاج لكسر الاحتكار: وذلك بإجبار بعض العاملين في السوق على إنتاج ما هو ضروري لعامة الناس إذا ما افتقروا إليه وامتنع أهل الصنائع عن القيام بها.
- إجبار المحتكر على البيع: وهو إجراء عملي يباشره المحتسب حيث يجبر من يمثل وضعا احتكاريا على التخلي عن هذا الوضع، وإلا يخرجهم من السوق ويمنعهم من البيع[152] حيث يقول يحي بن عمر: "وينظر للمسلمين فيما يصلحهم ويعمهم نفعه ويدخل السوق غيرهم، فإنه إن فعل ذلك معهم رجعوا عما طمحت إليه أنفسهم من كثرة الربح ورضوا من الربح ما يقابلهم نفعه ولا يدخلون به المضرة على عامة الناس"[153]
- السعر عند الضرورة: الأصل هو عدم تدخل ولي الأمر في السوق الإسلامي باعتبار أن قواعد التعامل في السوق الإسلامي تفرض خضوع الأسعار لقانون العرض والطلب دون تدخل خارجي أو تحديد مسبق للأسعار، وعليه تتحدد الأسعار في الحالات العادية وفقا لظروف السوق وأحوال السلع. ويمكن القول أن هناك تقارب بين أراء الفقهاء في مسألة الاحتكار إذا ما قمنا بتحرير محل الخلاف، لأنه في حالة عدم قيام الحاجة الداعية للتسعير أو كان سبب الغلاء ليس للبائعين دخل فيه بل لأسباب أخرى مثل قلة المنتوج وغيره، فالجميع متفقون على عدم جواز التسعير في هذه الحالة لأنه سيكون ظلما. أما إذا دعت الحاجة إلى التسعير وقامت الضرورة المبيحة لذلك بتحقيق مصلحة وجلب نفع أو دفع ضرر ومفسدة فجاز لولي الأمر التدخل والتسعير بفرض سعر عادل لا وكس فيه ولا شطط أي لا ضرر ولا ضرار.
- وذكر المقريزي في سياق تاريخه لتواتر ظاهرة الغلاء لجوء الحكام إلى التسعير ومنع التجار من البيع بأسعار أكثر من تلك التي يحددها القائم على شؤون الناس والمحتسب،[154]

2-5-6- الحرية الاقتصادية ودور الدولة: مبدأ الحرية في الإسلام مقدس ومكفول للجميع وهو مؤمن بالقيم المعنوية والخلقية التي يدعوا إليها الإسلام. وفي المجال الاقتصادي أقر الإسلام تحريم عدد من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تمنع تحقيق القيم العليا التي يتبناها الإسلام. كما أقر مبدأ إشراف ولي الأمر على النشاط الاقتصادي حماية للمصلحة العامة، ذلك في صياغات دستورية ثابتة، إنما السبيل الوحيد هو إفساح المجال لولي الأمر ليمارس وظيفته بهدف تحقيق مصلحة الجميع. فالتحديد الإسلامي للحرية الاقتصادية يضبطه نوعين من الرقابة. الرقابة الذاتية الناجمة عن الضمير والوازع الديني، وارتباط المسلم بالله سبحانه وتعالى دائما واعتماده على رصيده الروحي والديني في ضبط معاملاته بعيدا عن الغش والاحتكار وغيرهما. والرقابة الموضوعية وهي التحديد الموضوعي الذي يعبر عن قوة خارجية تحدد السلوك الاجتماعي وتضبطه. والمتمثلة في هيئة الحسبة في قسمها الاقتصادي المختص في متابعة النشاط الاقتصادي وتوجيهه وترشيده وضبطه. كما أن القاعدة التعلمية والتكنولوجية وإن صنفت في الظاهر في المجال التعليمي لكنها بحكم تأثيرها الجذري في النشاط الاقتصادي الإنتاجي وكفاءته تدخل ضمن المجال الاقتصادي والمجال الاجتماعي والسعي لتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق آلية الاقتصاد بمحو الفقر وتكريس عدالة التوزيع، فإن نسبة الفقر تؤثر طردا على دالة الرفاهية الكلية والرفاهية

---

[151] - بويلي سكينة، نفس المرجع، ص ص 205،206.

[152] - بويلي سكينة، مرجع سابق، ص ص 213،214.

[153] - أبي زكريا يحي بن عمر الكناني (288-213هـ)، أحكام السوق، ضبط النص جلال علي عامر،الطبعة التونسية،ص 44،منشور على الموقع الالكتروني:https://www.alkutubcafe.com/book/w7tx7p.htm، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2022/01/19) على الساعة 17:00.

[154] - بويلي سكينة، نفس المرجع، ص ص 215،216.

الاقتصادية باعتبار الفقير لا يمتلك قدرة إنتاجية عالية إضافة إلى ضعف قدرته الشرائية مما يؤثر سلبا على عدالة التوزيع فيتطلب الأمر تدخلا لمعالجة الخلل.

وهنا يبرز الدور المهم للدولة من خلال آليات إعادة التوزيع في النظام الاقتصادي الإسلامي عن طريق الزكاة والقروض الحسنة لتمويل مشاريع إنتاجية دون التدخل بشكل مباشر في النشاط الإنتاجي. فإذا كانت الحرية الاقتصادية في تملك وسائل الإنتاج قاعدة مهمة من قواعد المنهج الإسلامي للتنمية فالأفراد أحرار في التصرف في ممتلكاتهم فيما يخص النشاط الاقتصادي كالعمل، الإنتاج والاستهلاك، بشرط التقيد بمعايير وشروط معينة لتحقيق المصلحة العامة والخاصة، وفي إطار هذا المجال تتم المزاوجة والجمع بين مصلحة الأفراد والجماعة تلقائيا مع وجوب التدخل في حالات معينة. وبناءا على إباحة الإسلام للفرد حرية التملك والتصرف في ممتلكاته في إطار أحكام الشرع درس المقريزي موضوع الحرية الاقتصادية ومدى تدخل الدولة، إذ اعتبر أن الأصل أن تكون حرية الفرد الاقتصادية مكفولة بعيدا عن أي تدخل للدولة.[155]

3-5-6- التسعير والتضخم النقدي: التسعير هو تحديد أثمان الأشياء، وقد ورد التسعير عند فقهاء الشريعة الإسلامية بألفاظ مختلفة للدلالة على معناه منها:

التسعير:

- عند المالكية: هو تحديد حاكم السوق لبائع المأكول فيه قدرا للمبيع بدرهم معلوم.
- عند الشافعية: أن يأمر الوالي السوقة أن لا يبيعوا أمتعتهم إلا بسعر كذا.
- عند الحنابلة: التسعير تقدير السلطان أو نائبه للناس سعرا ويجبرهم على التبايع فيه.
- عند الزيدية: التسعير أن يأمر السلطان أو نوابه، أو كل من ولي من أمور المسلمين أمرا أهل السوق ألا يبيعوا أمتعتهم إلا بسعر كذا، فيمنع من الزيادة عليه أو النقصان إلا لمصلحة"

نلاحظ من خلال هذه التعاريف ما يلي:

أن التسعير إجراء من قبل الجهات المختصة بتقدير الأسعار، وإجبار أهل السوق ألا يبيعوا أمتعتهم إلا بالسعر المقدر من قبل الجهات المختصة، تحقيقا للمصلحة العامة وتقديمها على المصلحة الخاصة، والتقدير يجب أن يكون عادلا ليس به إجحاف لا بالمنتج ولا بالمستهلك تطبيقا للقاعدة الفقهية: "تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة"

وتحديد أسعار السلع والخدمات يرجع إلى ما يعرف في علم الاقتصاد بقانون العرض والطلب وخلاصة هذا القانون أن سعر أي سلعة أو خدمة يتوقف على مستوى طلبها من المشترين ومستوى عرضها من البائعين، وكل من هذين المستويين تحكمه عوامل معينة تؤثر فيه.

أ- فمستوى الطلب مثلا يتأثر بعدد الراغبين في شراء هذه السلع والخدمات وقدرتهم على الشراء، أسعار السلع والخدمات البديلة التي يمكن أن تلبي رغبة المشترين.

ب- يتأثر مستوى العرض بما يلي: الكمية الموجودة لدى البائعين والمنتجين تكلفة إنتاج هذه السلع والخدمات، عدد المنتجين.[156]

التضخم النقدي:

- لا يعد ارتفاع المستوى العام للأسعار المطرد، وهو ما يعرف في علم الاقتصاد بالتضخم النقدي، أمرا طارئا على الأوراق النقدية، بل إن الدراسات في الأدب الاقتصادي وتاريخ النقود تبين أن التضخم النقدي قديم قدم النقد، وللتضخم النقدي عدة تعاريف مثل:

---

[155] - بويلي سكينة، مرجع سابق، ص ص 217،229.

[156] - أحمد محمد، حمد أبو طه، موقف الفقه الإسلامي من تدخل رئيس الدولة في التسعير (دراسة تأصيلية تطبيقية من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي، جامعة الأزهر، ص(7-3) منشور على الموقع الإلكتروني: http://low/tanta/edu/eg/files/scimag، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2022/02/19) على الساعة 14:00.

1- التضخم النقدي هو ارتفاع مطرد في المستوى العام للأسعار وهذا التعريف من التعاريف الأكثر انتشارا بين الاقتصاديين.

التضخم النقدي هو الزيادة الملموسة في كمية النقود، وهذا التعريف مبني على أن المتغير الأساسي والمحدد لمستوى الأسعار هو كمية النقود. فالزيادة في كمية النقود هي أساس التضخم، وهذا التفسير للتضخم النقدي هو ما يعرف في علم الاقتصاد بالنظرية الكمية للنقود فيحدث ما يعبر عنه الاقتصاديون بأنه: "نقود كثيرة تطارد سلعا قليلة".و نظرية كمية النقود تنص في الاقتصاد النقدي على أن مستوى السعر العام للسلع والخدمات يتناسب طرديا مع مقدار النقود المتداولة أو عرض النقود.[157]

2- التعريف الجامع بين التعريفين السابقين هو أن: "التضخم النقدي هو حركة تصاعدية للأسعار تتصف بالاستمرار الذاتي تنتج عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض"[158]

يتميز هذا التعريف عن التعريفين السابقين بما يأتي:

- أن الارتفاع في الأسعار الذي يوصف به التضخم النقدي ارتفاع متواصل الصعود، لأن طابع التضخم هو ارتفاع تراكمي في الأسعار.
- بيان السبب الذي ينتج عنه التضخم النقدي، وهو الزيادة في الطلب على استهلاك السلع والخدمات، أو على الاستثمار فيها، زيادة تفوق وتتجاوز قدرة العرض الكلي لها، ولهذا تبدأ الأسعار في الارتفاع، فيحدث التضخم في الاقتصاد. وهذا التعريف يعبر عن الفجوة ما بين الزيادة في كمية النقد المتداول وبين كمية المنتجات والسلع الموجودة في الأسواق، ومن ثم فإن التضخم هو نتيجة هذه الفجوة، وارتفاع الأسعار هو المؤشر لها.

4-5-6- المقريزي وظاهرة التضخم:

يعتبر المقريزي من أوائل الكتاب الذين تكلموا عن أثر السياسة النقدية في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية (التضخم والأسعار)[159]حيث تكلم في كتابه "إغاثة الأمة بكشف الغمة" عن مقولتي الغلاء(ارتفاع الأسعار) والتضخم النقدي (انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية) وفهم المقريزي لهاتين المقولتين الاقتصاديتين جاء بهذا المنظور العلمي والمنطقي، "فقصور مياه النيل يسبب انخفاض عرض السلع ويؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للوحدات النقدية وبالتالي انتشار الغلاء، كما أن إجراءات الدولة في طرح كميات إضافية أو جديدة من النقد مع بقاء مستوى الإنتاج على حاله يعني ارتفاع الأسعار بشكل يوازي انخفاض القوة الشرائية للوحدة النقدية.[160]

ذكر المقريزي أن التضخم ظاهرة قديمة، فقد حدث في مصر زمن سيدنا يوسف عليه السلام خلال السبع سنوات العجاف حينما قل عرض المحاصيل أكل الناس معظم ما خزنوه في سنوات الرخاء، وكان هذا بفضل الله، إذ قيض للمصريين يوسف عليه السلام وزيرا لهم فأدار لهم شؤون المخزون حتى خرجوا من الأزمة، وحدث التضخم في زمن موسى عليه السلام، حيث سلط الله على أهل مصر لظلمهم أنفسهم الجراد والضفادع وآفات أخرى فأكلت المحاصيل وغلت الأسعار بشكل فاحش. لكن كل هذا عند المقريزي لا يقارن بما حث في مصر بسبب الإسراف في زيادة عرض النقود، وبهذا اكتشف المقريزي قبل علماء العالم القديم والحديث أهم سبب للتضخم الجامح. ولم يكن زيادة عرض النقود إلا لتغطية نفقات السلطان والأمراء، ولكن السلطان لم يتمكن من زيادة عرض الدينار وهو من الذهب أو زيادة عرض الدرهم وهو

---

[157]- موسوعة اللغة العربية، منشورة على الموقع الالكتروني، (http://minirbook.com/ar/)، تم الاطلاع عليه بتاريخ(2022/02/19) على الساعة 19:00.

[158] - قتيبة عبد الرحمن العاني، مرجع سابق، ص429.

[159] - قتيبة عبد الرحمن العاني، مرجع سابق، ص ص 429،430.

[160] - أسماء جاسم محمد، مرجع سابق، ص18.

من الفضة هذان المعدنان نادران، لقد لجأ السلطان إلى زيادة الفلوس، مادتها من النحاس أو البرونز (وعرفت بالنقود الرخيصة). واستوردت مصر كميات من هذه المعادن الرخيصة حيث قامت دار السكة بإصدار المزيد من الفلوس فازداد عرضها بينما المعروض من السلع لم يزداد بالدرجة نفسها، فارتفعت الأسعار واستمرت ترتفع حتى أصبح الغلاء فاحشا، وبالمقابل انخفضت القوة الشرائية الحقيقية للفلوس انخفاضا ذريعا، ففقد الناس ثقتهم فيها كعملة ورفضوا التعامل بها، حيث يقول المقريزي: "اتخذوا أنواعا من السلع كعملات يتعاملون بها، وبعض الناس استخدموا أنواعا من الصدف أو القواقع كنقود...."[161]

وهذا نفس ما حدث في بداية عشرينيات القرن الماضي حينما أسرفت الحكومة الألمانية في إصدار "المارك" فحدث التضخم الجامح، مما أدى إلى فقدان قوته الشرائية ثم فقدان ثقة الناس فيه تماما ورفضوا التعامل به. ولعل من نافلة القول إن المقريزي لا يرمي من هذا التأكيد إلى إثبات حقيقة علمية بقدر ما كان متحمسا لمهاجمة التوسع في عرض النقد (باتخاذه من المعادن الوافرة)، وإلا فهو ينقل في كتابه (إغاثة الأمة) أخبارا عن طوائف من البشر تعاملت بغير الذهب والفضة.

ولكي يستمر الاقتصاد متوازنا في شقيه الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد النقدي، بمعنى أن كل حركة للنقود لا بد من أن تقابلها حركة للسلع وإلا كان في ذلك استخدام النقد في غير ما وجد له، وحدث من الفساد والاختلال الاقتصادي الكثير، فزيادة كمية النقود بشكل غير مقبول اقتصاديا عن كمية السلع والخدمات يؤدي إلى حدوث تضخم غير مرغوب في الاقتصاد،و في المقابل فإن نقصان كمية النقود بشكل غير مقبول اقتصاديا عن كمية السلع و الخدمات يؤدي إلى حدوث انكماش غير مرغوب فيه، وكلتا الحالتين تمثلان نوعا من الاختلال الاقتصادي. وهذا ما دعا إليه المقريزي بصدد إصلاح الاقتصاد الحقيقي، فقد دعا إلى إصلاح الإدارة وإلغاء نظام **القبالة**، حيث يرى المقريزي أن هذا النظام هو الذي قتل الريف المصري وأهلك الأقاليم ويعتقد أن إصلاح نظام الإدارة شرط لإحياء الريف وإنعاش الزراعة وهذه ناحية متقدمة في تحليل المقريزي، إذ يرى أن التركيز على العرض ومرونته يمثل شطر العلاج لمشكلة التضخم.[162]

نظام القبالة: الذي يتعهد بموجبه المتنفذون و القادة بدفع مبالغ نقدية كبيرة إلى خزينة الدولة مقابل السماح لهم بجمع الضرائب من الفلاحين و بدافع من الطمع يغالي هؤلاء المتعهدون بفرض الضرائب ليحققوا مكاسبهم الخاصة من الفرق بين ما يدفعونه للدولة و ما يأخذونه من الفلاحين.[163]

الأزمات الاقتصادية (أسبابها، انعكاساتها على السكان وتحليلها عند المقريزي):

أشارت بعض التقارير إلى أنه بالرغم من تراجع المبيعات لدى معظم المؤسسات والشركات بسبب الأزمة المالية العالمية، فإن إحدى السلع قد زاد الإقبال عليها بشكل ملحوظ تمثلت في كتاب "رأس المال" للمفكر الاقتصادي الاشتراكي "كارل ماركس"، حيث أفادت دور النشر ومعارض الكتب في أمريكا وأوربا واليابان بأن الطلب على مؤلفات ماركس ارتفع بقوة منذ أن بدأت الأزمة المالية.

كما أشارت بعض التحاليل إلى أن المفكر الاقتصادي الرأسمالي "جون ماينارد كينز" في كتابه النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود عرض تحليلا شاملا للتوظيف وتقلباته بما جعل نظريته العامة أكثر من مجرد نظرية للأزمة الاقتصادية، حيث يبدو أن العالم الرأسمالي الذي استغل أفكار كينز مضطر اليوم لزيادة عيادته والإنصات إلى نصائحه وسياساته التي تدعو الدولة إلى مزيد من التدخل في الحياة الاقتصادية. ولكن من الغريب حقا في ظل هذه الظروف عدم الإشارة إلى إسهامات المفكر الاقتصادي "المقريزي" الذي يلقب بأبي النقود حيث يعتبر من أوائل الكتاب الذين كتبوا في الأزمات وأول من تكلم عن

---

[161] - قتيبة عبد الرحمن العاني، نفس المرجع، ص431.

[162] - قتيبة عبد الرحمن العاني، مرجع سابق، ص ص 431،432.

[163]- قتيبة عبد الرحمن العاني، مرجع سابق، ص431.

أثر السياسة النقدية في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وأول من ربط بين السياسة النقدية والتقلبات الاقتصادية (الأزمات والمجاعات).[164]

تحليل أسباب الأزمة عامة:

استعرض المقريزي أهم الأسباب التي أدت إلى غلاء الأسعار وتعاقب الكساد والرواج في فترات وعهود سابقة، ثم حلل تلك التي أدت إلى حدوث نفس الظواهر في عصره مفصلا الأسباب السياسية والاقتصادية والطبيعية، ومدى كون الأسباب ذاتها أو اختلافها باختلاف العصر.

الأسباب السياسية والاقتصادية للغلاء وتعاقب الرواج والكساد:

احتوى كتاب "إغاثة الأمة بكشف الغمة" للمقريزي على نظريتين هامتين هما:

النظرية الأولى: تعليله للأزمة الاقتصادية التي حلت بمصر في الربع الأول من القرن الخامس عشر بأنها ناشئة عن النظام النقدي، وكان أول من وضع النظرية النقدية في تفسير الأزمات الاقتصادية.

النظرية الثانية: بحثه لنتائج التضخم وأثره على مختلف فئات المجتمع، وقد عرض بعمق وتفصيل قضية القوة الشرائية الحقيقية للنقد وقوته الشرائية الاسمية، وطالب باستبعاد العملات الاعتبارية الرمزية والأخذ بالنقد المستند إلى الذهب والفضة، وأهم الأسباب المؤدية إلى الغلاء والمجاعة عند المقريزي هي:

1- الظلم والقتل: تفشي الظلم والقتل من قبل الحكام لرعيتهم نتيجة غياب العدل في الحكم، وهذه الأسباب تجعل الناس يهجرون الأرض ويفرون من البطش وبهذا يفسد النشاط والإنتاج الزراعي حيث يقل المنتوج فينقص عرض السلع مقابل ارتفاع الطلب عليها لحاجة الناس إليها خاصة السلع الضرورية منها، فترتفع أسعارها ويصل الغلاء فيها إلى مستويات قياسية[165]. حيث يقول المقريزي: "وقع غلاء في زمن فرعان بن مسور وهو التاسع عشر من ملوك مصر قبل الطوفان، وسببه أن الظلم والهرج كثرا حتى لم ينكرهما أحد فأجدبت الأرض وفسدت الزرع وجاء بعقب ذلك الطوفان"[166]

2- التفكك السياسي: حيث برز الصراع القائم بين الجند والأمراء الذي أدى إلى اضطراب الوضع السياسي وكثر القتل وأدى ذلك إلى خوف الناس، فقل نشاطهم الاقتصادي وقل إنتاج وعرض السلع الضرورية فارتفعت أسعارها ارتفاعا شديدا،[167] يقول المقريزي في (غلاء ثان في زمن المستنصر): "ثم وقع في أيام المستنصر الغلاء الذي فحش أمره، وشنع ذكره، وكان أمده، سبع سنين، وسبب ضعف السلطنة، اختلال أحوال المملكة، واستيلاء الأمراء على الدولة، واتصال الفتن بين العربان وقصور النيل، وعدم من يزرها شمله الري، وكان ابتداء ذلك في سنة سبع وخمسين وأربعمائة. فنزع السعر، وتزايد الغلاء، وأعقبه البلاء حتى تغطت الأراضي من الزراعة، واستولى الجوع لعدم القوت، حتى بيع رغيف خبز في النداء بزقاق القناديل من الفسفاط، وبيع الأردب من القمح بثمانين دينارا"[168]

3- أسباب اقتصادية: أشار المقريزي في هذا الشأن إلى عاملين مهمين يزيدان من حدة الغلاء أو يقللان منه، وهما:

4- السياسة التي يتبعها المحتكرون قصد السيطرة على الأسواق من خلال حبس السلع التي يحتاجها الناس وانتظار الغلاء فيطرحونها للبيع بأسعار مرتفعة.

5- السياسة الاقتصادية التي يتبعها الحكام لمواجهة الاحتكار والتخفيف من آثاره للحد من الغلاء، وربط بين سوء السياسة الاقتصادية للدولة واستمرار الاحتكار ومنه شدة الغلاء، والعكس صحيح. وقد أعطى المقريزي أمثلة واقعية مما حدث في سنة 398هـ من غلاء فاحش بسبب نقص مياه النيل بمصر مما

---

[164] - عبد الحليم عمار غربي، مرجع سابق، ص8.
[165] - بويلي سكينة، مرجع سابق، ص ص 243 ،244.
[166] - إغاثة الأمة بكشف الغمة للمقريزي، مرجع سابق، ص82.
[167] - بويلي سكينة، نفس المرجع، ص245.
[168] - إغاثة الأمة بكشف الغمة، نفس المرجع، ص98.

أدى إلى نقص الإنتاج الزراعي وخاصة المحاصيل الرئيسية فاشتدت الأزمة على الناس فقال: "فعظم الأمر وكظ الناس الجوع فاجتمعوا بين القصرين واستغاثوا بالحاكم في أن ينظر إليهم، وسألوه أن لا يهمل أمرهم ، فاستجاب الحاكم لهم وأعطى مهلة زمنية قصيرة لكل من يملك الغلة وخزنها عنده أن يخرجها للناس وإلا قتله وحرق داره ونهب ماله، فما بقي أحد من أهل مصر والقاهرة وعنده غلة حتى حملها من بيته وانفرجت الأزمة، وفرض الحاكم سعرا على أصحاب الغلال وخيرهم في أن يبيعوا بما فيه من الفائدة المحتملة لهم وبين أن يمتنعوا فيختم على غلاتهم ولا يمكنهم بيع شيء منها إلى حين دخول الغلة الجديدة فاستجابوا لقوله وأطاعوا أمره وانحل السعر وارتفع الضرر"

6- الأسباب الطبيعية: تمثلت في قلة الأمطار والآفات الزراعية.

-قلة الأمطار: استعرض المقريزي ظاهرة لغلاء في مصر والفترات التي حدث فيها ويبدأ من عصور قديمة جدا، حيث ذكر ما حدث قبل عصر الطوفان بعهد سيدنا نوح عليه السلام[169] يقول المقريزي: "أول غلاء وقع بمصر كان في زمن الملك السابع عشر من ملوك مصر قبل الطوفان واسمه أفروس بن مناوش الذي كان طوفان نوح عليه السلام في زمنه، وكان سبب الغلاء ارتفاع الأمطار، وقلة مياه النيل فعقمت أرحام البهائم، ووقع الموت فيها لما أراده الله سبحانه وتعالى من هلاك العالم بالطوفان"[170]

ومن خلال تحليله للظاهرة يكشف المقريزي أن عدم سقوط الأمطار هي دائما وراء قلة ونقص الإنتاج الزراعي، وخاصة الغلال التي تعتبر أساس معيشة الناس وبالتالي فهي سلع ضرورية، ثم إن تراجع وقلة المنتوج الحيواني سببه أيضا قلة الأمطار التي تؤدي إلى حالة الجدب والجفاف وهذا ما يؤدي إلى قلة عرض المنتجات الزراعية والحيوانية مقابل ارتفاع الطلب عليها فترتفع أسعارها ارتفاعا شديدا.

-الآفات الزراعية: ابرز المقريزي خطورة الآفات التي تصيب المحاصيل الزراعية سواء كانت آفات سماوية كالفيضانات والبرد التي تتسبب في جائحة، أو كانت بسبب الحشرات المختلفة التي تتلف المحاصيل الزراعية.

أما عن الآفات السماوية فقد ذكر ما حدث في زمن بعثة موسى عليه السلام من طوفان، ورغم أنه اعتبر ذلك غضبا من الله سبحانه وتعالى على فرعون وقومه استنادا منه إلى ما ورد [171] في القرآن الكريم: "ودمرنا ما كان يصنع فرعون وقومه وما كانوا يعرشون"[172]

بالإضافة إلى آفات طبيعية أخرى تتسبب في تلف المحاصيل الزراعية وقلة الإنتاج منها ما حدث في عام 341هـ بسبب الفئران وتكاثرها وإتلافها للغلات الزراعية والكروم وغيره. حيث قال المقريزي: "ثم وقع غلاء في سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة فكثر الفأر في أعمال مصر وأتلف الغلات".

6-5-5- احتواء الأزمة الاقتصادية بالحلول النقدية من وجهة نظر المقريزي: يرى المقريزي أن حصر النقد الأساسي والمتداول على معدني الذهب والفضة، يسهم في تقليص حجم عرض النقود ذاتيا، اعتمادا على الندرة النسبية للمعدنين، وقيمة الذهب والفضة تتمتع أيضا بسمة الثبات النسبي، حيث يقول: "فمن نظر إلى أثمان المبيعات باعتبار الفضة والذهب لا يجدها قد غلت إلا شيئا يسيرا، وأما باعتبار ما دهى الناس من كثرة الفلوس، فأمر لا أشنع من ذكره،... ومن المفيد أن تعود مصر إلى نظام المعدنين (الذهب والفضة) فاعتبارهما النقد الأساسي، ففي ظل ذلك تتحدد قيمة الوحدة النقدية بالنسبة للذهب والفضة، حيث يكون في التداول مسكوكات ذهبية، وأخرى فضية، مع وجود نسبة قانونية بينهما تحددهما الدولة،

[169] - بويلي سكينة، مرجع سابق، ص245-248.
[170] - إغاثة الأمة بكشف الغمة، مرجع سابق ص ص 81،82.
[171] - بويلي سكينة، نفس المرجع، ص248،250.
[172] - سورة الاعراف، الآية 137.

وإلى جانبهما توجد نقود مساعدة (الفلوس النحاسية) للمحقرات من المبادلات، فذلك يسهم في تقيد حجم الكتلة النقدية المتداولة، وكذا في استقرار الأسعار.

ويمكن الوصول إلى هذه النتيجة من خلال ما ذهب إليه المقريزي لعلاج ارتفاع الأسعار بما يلي:[173]

ضرورة العودة إلى نظام النقد الطبيعي: العودة إلى نظام المعدنين الذهب والفضة، مع تثبيت قيمة النقود، حيث تكون الدنانير الذهبية والدراهم الفضية هي أساس العرض النقدي، و الفلوس تكون محدودة في كميتها و تستخدم في تسهيل عملية المبادلات ذات القيم الصغيرة، حيث يقول المقريزي: "لا يستقيم أمر الناس إلا بحملهم على الأمر الطبيعي الشرعي في ذلك، وهو تعاملهم في أثمان مبيعاتهم وأعواض قيم أعمالهم بالفضة والذهب لا غير، وإلى جواز ذلك كانت الفلوس لا يشترى بها شيء من الأمور الجليلة، وإنما هي لنفقات البيوت، ولأغراض ما يحتاج إليه من الخضر والبقول ونحوها"[174]

ضرورة ضبط الإصدار النقدي: فإذا كانت النقود تدفع مقابل سلعة أو خدمة، فإن الأسعار في هذه الحالة تكون في مستواها العادي[175]، فقول المقريزي هذا يتوافق مع القاعدة الاقتصادية التي تقول: "إن العلاقة بين معدل إصدار النقود ومستوى نمو الإنتاج الوطني لأي دولة، علاقة طردية، وعندما لا يتم الالتزام بهذه النسبة والعلاقة ما بين المتغيرين، فسينعكس سلبا على الأسواق، وستبدأ أسعار السلع والخدمات بالارتفاع. ولكي يستقر المستوى العام للأسعار يرى المقريزي ضرورة العودة لتقيد التعامل بالنقود الذهبية والفضية، وربط معدل نمو الإصدار النقدي الجديد بمعدل الإنتاج من السلع والخدمات، وما ذهب إليه المقريزي يعني ضرورة وجود عطاء ذهبي للنقود الورقية المتداولة في دولة ما، وهذا يقيد من قدرة السلطة النقدية على إصدار نقدي مبالغ فيه، وبالتالي المحافظة على حجم كتلة النقود المتداولة في تلك الدولة، وبقائها في حالة تتناسب مع حجم الإنتاج، وللوصول إلى تحقيق التعافي من الأزمات الاقتصادية، يرى المقريزي ضرورة وضع سياسة نقدية حكيمة يديرها أفراد يمتلكون مهارات وقدرات تحليلية وتنفيذية. ويمكن الدولة أن تستخدم سلطاتها في تسعير السلع الأساسية بما يضمن المصلحة العامة للمستهلكين والتجار.

كما رأى المقريزي أن لا يقوم أرباب السلطة بأي أعمال تجارية لأن ذلك يؤدي إلى المهالك، فقد نصح السلطان بعدم القيام بأنشطة تجارية، سدا لأبواب الاحتكار، ولضمان قيام السلطة بما يلزم من سياسات الإصلاح الاقتصادي، فالسياسات الاقتصادية الإصلاحية لا يمكن أن تنجح وأحد أفراد السلطة طرفا في هذه السياسات، أو تنعكس عليه هذه السياسات بصورة أو بأخرى.[176] وبين المقريزي ذلك في الحديث عن الغلاء لسنة 358هـ. فيقول: "دخل القائد جوهر بعساكر الإمام المعز لدين الله، وبنى القاهرة المعزية وكان مما نظر فيه أمر الأسعار، فضرب جماعة من الطحانين وطيف بهم وجمع سماسرة الغلات بمكان واحد وتقدم الأتباع الغلات إلا هناك فقط، ولم يجعل لمكان البيع غير طريق واحدة، فكان لا يخرج قدح قمح إلا وثقف عليه سلمان بن عزة المحتسب" ويقدم دليلا كافيا على إمكانية تدخل الدولة لرفع الغلاء والتصدي للنكبات والمجاعات وتقليص تأثير الكوارث الطبيعية مثلا ما يتحدث عن مجاعة سنة 398هـ بسبب زيادة مياه النيل أربعة عشرة ذرعا، وكيف تصرف الحاكم بأمر الله لمعالجة هذه المجاعة:

يرى المقريزي أهمية الاعتماد على تنمية التكافل الاجتماعي بين الناس، لما له من دور أساسي في التخفيف من الآثار السلبية لارتفاع الأسعار، وبالتالي لا بد من الاهتمام به، وتعزيزه وحث الناس عليه – فالإصلاح النقدي وفق الفكر المقريزي يقود إلى الاستقرار النقدي والمالي والاقتصادي حيث يشير إلى أن هذا الإصلاح في النظام النقدي يحقق فائدتين الفائدة الأولى تتمثل في عودة أحوال الناس إلى مثل ما كانت عليه من قبل هذه المحن، في أمور الأسعار وأحوال المبيعات والفائدة الثانية تتمثل

---

[173] - أسامة سعيد، مرجع سابق، ص41.

[174] - إغاثة الأمة بكشف الغمة، نفس المرجع، ص155،144.

[175] - زينة نعمة سويهي، مرجع سابق، ص131.

[176] - أسامة سعيد، مرجع سابق، ص41.

في بقاء ما بأيدي الناس من الذهب والفلوس، اللذين هما النقد الرائج الآن، على ما هما عليه من غير زيادة ولا نقصان، مع رد أحوال الرفه والرخص إلى ما كانت عليه أولا قبل هذه المحن،[177] وما يمكن قوله في تشخيص المقريزي للازمة الاقتصادية أن معالجته على الرغم من أنها تخص حالة مختلفة عما هي عليه أزمات القرن العشرين والقرن الحادي والعشرين، إلا أن المسببات التي دفعها تعد صالحة لتفسير هذه الدورات، وعندما نجري مقاربة فكرية برغم طبيعة المرحلة وتعقيد العمليات الاقتصادية واتساعها، إلا أنها تشير بصحة النظرة للأوضاع.[178]

ولعل ما قدمه المقريزي حول الآليات التي يمكن أن تعالج الأزمات الاقتصادية فإن ذلك ينسجم باعتماد الدول الإسلامية على نظام الدينار الذهبي والدرهم الفضي كعملتين للدول الإسلامية، وينسجم حاليا مع توصيات الخبراء لاحتواء الأزمة العالمية بضرورة الربط بين الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي.[179]

استعرضنا ما ورد من أفكار اقتصادية في العصور الوسطى للحضارة الأوربية وسيادة النظام الإقطاعي حيث فرضت الكنيسة الكثير من القيود على النشاط الاقتصادي مع سيطرة أفكار الدين المسيحي على النفوس، ولم ينطوي التفكير الاقتصادي على تحليل علمي، وإنما كان تطبيقا مذهبيا لمبادئ الدين والأخلاق في نطاق الثروة والاقتصاد، وعلى جانب آخر ظهر الإسلام في تلك الحقبة من الزمان وبدأت الأحكام الشرعية تتوالى بشكل تدريجي وتبلغ عن طريق الرسول صلى الله عليه وسلم بواسطة القرآن الكريم والأحاديث النبوية حيث اشتقت الأفكار الاقتصادية الإسلامية التي كان تواجدها كامنا في كتابات إسلامية مثل المؤلفات الفلسفية والتاريخية والاجتماعية الإسلامية ككتاب ابن خلدون والمقريزي، ودراستهم حول العمران البشري، العمل، القيمة (ابن خلدون) ومقولتي الغلاء والتضخم النقدي عند المقريزي.

المحاضرة 08: الرأسمالية التجارية ومدرسة التجاريين

كان الدين والأخلاق يحكم الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى، أما في مرحلة التجاريين فقد اختفى تأثير الدين وأصبح الشيء الذي يحكم سياستهم هو قوة الدولة، ومع تطور أوروبا في القرنين الرابع عشر والخامس عشر في مختلف مجالات الحياة وبشكل خاص في ميدان التجارة الخارجية التي شهدت نموا

[177] - أسامة سعيد، مرجع سابق، ص42.
[178] - زينة نعمة سويهي، مرجع سابق، ص131.
[179] - عبد الحليم عمار غربي، مرجع سابق، ص12.

متسارعا، وتوافق مع ذلك التقدم التجاري تطور ملحوظ في مجال الصناعة بشكل عام وفي الصناعات المعدنية وعمليات الاستخراج من المناجم بشكل خاص.[180]

1- نشأة وعوامل ظهور الرأسمالية التجارية: (منتصف القرن 15 إلى منتصف القرن 18)

1-1- نشأة الرأسمالية التجارية:

عرفت الحقبة الممتدة من العام (1450م) حتى عام (1750م) بالعصر المركنتيلي أو عصر الرأسمالية التجارية، وهذا المصطلح يعني المذهب القائل بأن ثروة بلد ما تكمن في مخزونه من الذهب والفضة، وربما كان كريستوف كولومبوس نفسه هو أكثر من عبر عن هذه الرغبة تعبيرا قويا عندما قال إن الذهب شيء عجيب مدهش، ومن يملكه يصبح سيد كل شيء يرغب فيه. بل وبالذهب نستطيع أن ندخل الأرواح جنة السماء. فمشاعر كولومبوس هذه كانت تعبر عن روح وطبيعة تصور الثروة في عصره.[181]

ظهر في أوروبا منذ المنتصف الأخير من القرن الخامس عشر ميلادي تيار جديد من الأفكار الاقتصادية أطلق عليه مؤرخو الفكر الاقتصادي اسم "مدرسة التجاريين" أو "الفكر المركنتيلي" "Mercantilism"[(*)]، وخضعت هذه المدرسة إلى تطور طويل الجدل حتى تبلورت إلى مجموعة من الأفكار المشتركة في إطار موحد أطلق عليه مذهب مدرسة التجاريين [182] . ونشأ هذا المذهب في منتصف القرن 15 واستمر حتى النصف الثاني من القرن الثامن عشر.[183] وانتهى مع بداية الثورة الصناعية وصدور كتاب ثروة الأمم "لآدم سميث" وسمي بمذهب التجاريين نسبة لاهتمام رواده بالتجارة الخارجية واعتبارها أداة للحصول على المعدن النفيس أي (الذهب والفضة)، واعتبار ذلك رمز قوة الأمة.[184] ويعود الفضل للمذهب التجاري في بلورة أسس قيام النظام الرأسمالي (منذ النصف الثاني من القرن 15 حتى النصف الثاني من القرن 18م)، حيث لم تعد الكنيسة المصدر الوحيد للمفاهيم والآراء الاقتصادية كالسعر العادل والأجر العادل، بل أن التطور قد أحرز نظريات تمجد الأرباح والتجارة والثراء بدون حدود، وأدى هذا إلى هيمنة رأس المال التجاري وازدياد أهميته وأفكاره للنشاط الاقتصادي بشكل عام. ويطلق مصطلح المركنتيلية على أراء الاقتصاديين وعلى سياسات الدول الاقتصادية التي تعبر عن ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي (الاقتصاد الوطني)، عن طريق القوانين والتشريعات.[185]

ومما هو جدير بالذكر أنه بعد ما ظهرت معالم الرأسمالية في النصف الثاني من القرن 15م سمي النظام بالنظام الرأسمالي، ولما كانت التجارة هي النشاط الرئيسي لهذا النظام، بينما كانت الصناعة تابعة للتجارة وفي خدمتها، لذا فقد أطلق على الرأسمالية هذه الفترة بالرأسمالية التجارية. نظرا لأن الرأسمالية التجارية هذه قد اقترنت بوضع التنظيمات التي تكفل تحقيق أكبر ربح ممكن للتجار، فقد نعتت تلك الرأسمالية

---

[180]- عبد الرحمن عبد الله كبسور، تاريخ الفكر الاقتصادي، الفصل الدراسي السابع، 2020م، جامعة النيل الأبيض، 2020، ص 15، منشور على الموقع الالكتروني:(http://197.251.104.104:8080::xmlui/hanc/le/123456789/979)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/07/15) على الساعة 16:00.

[181]- أحمد إبراهيم عبد منصور وآخرون، البعد التاريخي لتفسير الأزمات الاقتصادية (منذ العصور الوسطى إلى عصر مدرسة الطبيعيين)،المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز،المجلد6، العدد 4،2017،اقليم كردستان،العراق، ص57،منشورة على الموقع الالكتروني:(journals.nawroz.edu.krd/index..php/ajmu/article/view/122/125)،تم الاطلاع عليه بتاريخ(2020/01/20) على الساعة 15:00.

* المركنتيلية: لغة: جاءت المركنتيلية من "Merchant" بالانجليزية التي تعني "التاجر". واصطلاحا هي المذهب الذي أولى اهتماما كبيرا بالمعادن النفيسة (الذهب والفضة) باعتبارهما أساس ثروة الأمة ومنبع قوتها، (أنظر إلى: الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية ، منشور على الموقع الالكتروني: (http://www.politics-dz.com)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/07/15) على الساعة 16:20.

[182]- زينب صالح الأشوح، مرجع سابق، ص 95.

[183]- سعيد سعد مرطان، مرجع سابق، ص 24.

[184]- بويلي سكينة، مرجع سابق، ص 282.

[185]- أسماء جاسم محمد، مرجع سابق، ص 18.

التجارية أيضا بالرأسمالية التنظيمية "Réglementaire capitalisme" وذلك تمييزا لها عن الرأسمالية الصناعية التي ظهرت بعد ذلك والتي كانت تتميز بتطبيق الحرية الاقتصادية وبعدم تدخل الدولة.[186]

2-1- عوامل وأسباب ظهور المذهب التجاري:

1-2-1- انهيار النظام الإقطاعي وظهور الدولة القومية: أدى فساد الإقطاع وما نتج عنه من ظلم اجتماعي إلى هروب كثير من رقيق الأرض وتقلص سلطه الإقطاعيين، وفي الوقت نفسه تزايد نفوذ الملوك وبدت الدولة القومية في الظهور.[187] وقامت الدولة الإقليمية من الناحية السياسية وصاحب ذلك تطور اقتصادي مهم بسبب توفير الأمن وتحسن المواصلات فانتعشت المبادلات التجارية عكس ما كان سائدا في النظام الإقطاعي، حيث تقوم كل إمارة بتوفير حاجاتها الاقتصادية ذاتيا، وكان مجال السوق محدود محليا، فذابت كل الولايات في جسم اقتصادي واحد يمكن أن يوصف بالاقتصاد القومي، ومن ثم توسعت رقعة السوق المحلية، وقد اقترن ذلك بتطورات بعيدة المدى ضاعفت من فرص التجارة الدولية.[188]

وظهرت الدولة بمعناها الحديث كدولة تخضع لسلطة مركزية واحدة يرأسها حاكم واحد هو الملك، وتتميز بمصالحها المستقلة عن بقية الدول الأخرى.

2-2-1- الاكتشافات الجغرافية واتصال أوروبا بالشرق الإسلامي: يمثل اكتشاف العالم الجديد بما يحويه من ثروات ومعادن ومواد أولية خام للصناعات عاملا مهما جعل كل فرد من أوروبا يسعى للوصول إلى العالم الجديد مما سهل حرية انتقال الأشخاص ومن تم ازدهار التجارة الدولية. حيث تم اتصال أوروبا بالشرق الإسلامي الذي كان متقدما اقتصاديا وقتها في أعقاب الحروب الصليبية واكتشاف طريق مواصلات بحرية جديدة (كطريق رأس الرجاء الصالح إلى الهند سنة 1489م، واكتشاف العالم كولومبوس للأمريكيتين عام 1493م التي كانت غنية بالذهب والفضة)، كل ذلك ساهم في ازدياد أهمية التجارة الخارجية ونموها مع الشرق الأوسط والأقصى وزيادة ثراء طبقة التجار وزيادة نشاطهم التجاري والمالي داخل بلادهم مما ساهم بدوره في تفتيت قوة النظام الإقطاعي الباقية، حيث سعى التجاريون (الذين كان نفوذهم يتزايد تدريجيا) إلى تحرير المدن من سيطرة الإقطاعيين.[189]

3-2-1- انتشار الأفكار الاقتصادية: يمكن اعتبار هذا العامل نتاج العاملين السابقين، حيث أدى انهيار النظام الإقطاعي وظهور الدول القومية من الناحية السياسية والاكتشافات الجغرافية، وما صاحب ذلك من نشاط التجارة الخارجية لجعل الأفكار تنمو وتتطور وتتغير عما كانت عليه سابقا. فانتشرت أفكار اقتصادية جديدة سميت فيما بعد بالفكر التجاري تدعم تطبيق سياسة الفائض في الميزان التجاري، ولما يجلبه من المعادن النفيسة، وكل تلك التطورات الاقتصادية غيرت سياسة العصور الوسطى حيث بدأت السياسة التجارية تغزو الممالك الأوروبية الكبيرة في ذلك الوقت.[190]

2- **مبادئ الفكر التجاري:** تدور أفكار التجاريين حول عدد من المبادئ يمكن إجمالها في ما يلي:

2-1- **العلاقة بين ثروة الأمة وما لديها من معادن النفيسة:** قد كان التجاريون يعلقون الآمال الكبرى على الذهب والفضة باعتبارها عماد ثروة الأمة.[191]

وقد أعطوا التجاريين أهمية قصوى للمعدن النفيس وتبرز هذه الأهمية خاصة في الكتابات الأولى قبل بداية القرن 17م. وعليه كان اسم المعدنيين يطلق على بدايات الفكر التجاري، ويرى التجاريون وجوب العمل على زيادة رأس المال قصد الحفاظ على نسبة منخفضة لسعر الفائدة لأن ندرة رأس المال يؤدي إلى

186- زينب صالح الأشوح، مرجع سابق، ص 98.
187- سعيد سعد مرطان، مرجع سابق، ص 24.
188- بويلي سكينة، مرجع سابق، ص 283.
189- زينب صالح الأشوح، نفس المرجع، ص 98.
190- بويلي سكينة، مرجع سابق، ص ص 284،283.
191- وديع طوروس، مبادئ اقتصادية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، الطبعة 1، 2010، ص 64.

ارتفاع أسعار الفائدة، فمن خلال الأحداث التاريخية لتلك الفترة سعى الحكام ورجال الفكر للحصول على المعدن النفيس باعتباره الثروة بعينها، وفي ذلك السعي ظهرت أساليب ووسائل غير مشروعة واحتلال البلدان واستنزاف خيراتها.[192]

2-2- **تحقيق ميزان تجاري موافق:** كانت نظرية التجاريين في التجارة الدولية نتيجة منطقية لوجهة نظرهم عن العلاقة بين ثروة الأمة وما لديها من معادن نفيسة، فالطريق الوحيد لزيادة رصيد البلد يكون عن طريق التجارة الدولية، وهذا لا يتحقق إلا إذا باع البلد سلعا للعالم الخارجي بقيمة تزيد عن كمية ما يشتريه ،أي إذا حقق فائضا في ميزانه التجاري،[193] وهنا نلاحظ ارتباط وثيق للمبدأ الأول وهو العلاقة الطردية بين ثروة الأمة وما تملكه من المعدن النفيس.

مرت المركنتيلية في تطورها بمرحلتين:

المركنتيلية المبكرة والمركنتيلية المتطورة، تبدأ المرحلة المبكرة من فترة ايطاليا الجغرافية العظيمة من الثلث الأخير للقرن الخامس عشر(ق15) وتنتهي في منتصف القرن السادس عشر (ق16)، لم تكن التجارة الخارجية في هذه الظروف متطورة بما فيه الكفاية بسبب عدم التطور الكافي في الإنتاج المحلي.

لذا فإن الدولة التي كانت مهتمة بزيادة الأموال في الخزينة نفذت سياسة أساسها الميزان النقدي وكان الهدف من هذه السياسة جذب النقود إلى البلاد بمختلف الوسائل وثراء أقل قدر من السلع الأجنبية.

أما المركنتيلية المتطورة بدأت في النصف الثاني للقرن السادس عشر (ق16) وازدهرت في القرن السابع عشر(ق17). وازدهرت في هذه المرحلة التجارة الخارجية وخاصة بعد ايطاليا الجغرافية، وقد حلت في هذه المرحلة سياسة ذات طابع إنتاجي محل السياسة النقدية والمسألة الرئيسية في هذه المرحلة كانت تنحصر في قيام الميزان التجاري الرابح.[194]

وأن الفائض يتعاظم كل ما شجعت الدولة الأنشطة الاقتصادية ذات الإنتاج الموجه للتصدير، وفائض الصادرات على الواردات لابد أن يدفع بالمعدن النفيس. وهذا معناه زيادة ما في حوزة البلد منها وبالتالي زيادة ثراءه، أما إذا استورد البلد من العالم الخارجي بقيمة تزيد عن قيمة ما صدره فإن عجز الميزان التجاري يعني خروج المعدن النفيس من البلد بمقدار هذا العجز، وفي ذلك نقصان لثرائه، ويلزم عن هذا التحليل وجوب العمل على تحقيق فائض في الميزان التجاري.[195]

2-3- **تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية:** لعبت الدولة دورا لا يستهان به في دعم رأس المال التجاري من خلال تدخلها في منح التمويل والامتيازات والمراسيم والاحتكارات للتجار المغامرين والشركات التجارية الضخمة عبر البحار مثل شركة الهند الشرقية، شركة الهند الغربية، وشركات الشمال والشرق.[196] فلحماية الميزان التجاري وجعله موجبا دائما كانت آراء التجاريين تتلخص في ضرورة العمل على إعلاء شأن الدولة من الوجهتين الاقتصادية والسياسية، فالدولة في رأيهم هي صاحبة الكلمة العليا، وقد طالبوا بإشرافها على النشاط الصناعي وتوجيهه وتنظيم الإنتاج والاستهلاك ومراقبة التوزيع والأسعار، كما نادى التجاريون بضرورة مراقبة التجارة الدولية وفرض قيود عليها مثل فرض ضرائب جمركية على الواردات، وحتى منع بعضها تماما وإعانة الصادرات. أما على المستوى الداخلي فقد أشرفت وساهمت في الإنتاج وشجعت إنتاج سلعة معينة قصد تصديرها، ثم إنها دعمت بعض

192- بويلي سكينة، مرجع سابق، ص 284.
193- وديع طوروس، مرجع سابق، ص 65.
194- وديع طوروس، نفس المرجع، ص ص 62،63.
195- بويلي سكينة، مرجع سابق، ص 285.
196- وديع طوروس، مرجع سابق، ص 265.

المنتوجات الأكثر استهلاكا محليا حتى تضمن كفايتها فلا تضطر لاستيرادها من الخارج مقابل الذهب والفضة.

2-4- **ترتيب أوجه النشاط الاقتصادي:** واضح من فكر التجاريين أن النشاط التجاري هو محور النشاط الاقتصادي ويحتل الصدارة فيما يتعلق بالتجارة الدولية، فهي مصدر للثروة أما التجارة الداخلية فلا تضيف شيئا لثروة البلاد فالرابح فيها كالخاسر مهما كانت الصفقات المبرمة مربحة. وعليه التجارة الداخلية قطاع عقيم لا يحقق أي إضافة لثروة البلاد عكس التجارة الخارجية التي تمثل إضافة صافية لثروته، حيث إن الطرف الخاسر هو البلد الأجنبي. وبالمثل فإن ما يخسره البلد في التجارة الدولية يمثل اقتطاعا من الثروة القومية لنفس الاعتبار. أما القطاع الصناعي فصنف في المرتبة الثانية ولم يعتبر منتجا لذاته ولكن من أجل التجارة الدولية، فالاهتمام بالصناعة جاء من أجل تطوير التجارة الخارجية مما جعل السياسة الاقتصادية تنصب كلها لخدمة الصناعة الوطنية إضافة إلى فرض قيود متنوعة على السلع المستوردة بحكم أن الاستيراد يقضي بالدفع للعالم الخارجي بالمعدن النفيس مما يسجل نقصا في الثروة القومية.[197]

أما الزراعة فقد أهملت من قبل التجاريين ولم تحض بنفس الاهتمام بل اعتبرت قطاعا هامشيا لأنها قطاع عقيم من حيث توليد الثروة المتمثلة في الذهب والفضة، وهذا التهميش جعل العاملين بهذا القطاع أقل شأنا من غيرهم من العاملين في الصناعة والتجارة، ولعل حجم الاهتمام بالزراعة لا يتعدى تحقيق الاكتفاء الذاتي حتى لا تحتاج إلى الاستيراد من الخارج مقابل المعدن الثمين.

2-5- **زيادة حجم السكان:** قد نظر التجاريون إلى السكان باعتبارهم مصدر اليد المحاربة واليد العاملة، وكلاهما ضروري لقوة الدولة ونمو صناعتها وما يترتب على زيادة السكان من احتمال الضغط على المواد الغذائية وانخفاض مستوى معيشة الفرد، تلك الفكرة التي أصبحت فيما بعد محور التفكير عند "مالتس" وموضع القبول من "ريكاردو" وأتباعه، فقد كانت بعيدة كل البعد عن آفاق التجاريين لذلك فإنهم لم يترددوا في تأسيس العمل على زيادة حجم السكان، والواضح من فكر التجاريين ونظرتهم إلى حجم السكان عدم الاهتمام بمستوى الأجور، بل وتشجيع عدم رفعها ومن ثم خفض مستوى معيشة الأفراد لأن ارتفاع الأجور يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج في الصناعة الوطنية، مما يضعف المنافسة في الأسواق الخارجية إضافة إلى كون زيادة الأجور تفتح المجال أمام الاستهلاك بزيادة الإنفاق الاستهلاكي لدى العمال لنجاح سياسة التصنيع الموجهة للتصدير لجلب المعدن الثمين وتحقيق تراكم رأس المال شجع التجاريون على سياسة العمل الرخيص.

ونتيجة مبالغة التجاريين في أهمية التجارة الخارجية، فقد بينوا سياسات اقتصادية تقود إلى خفض تكاليف الإنتاج مقارنة بالدول الأخرى، وذلك عن طريق خفض أجور العمال و تشجيع التكاثر السكاني لزيادة اليد العاملة حتى من خلال تشغيل النساء والأطفال، كما نشطت خلال تلك الفترة تجارة العبيد من إفريقيا خاصة إلى الدول الأوروبية.[198]

3- **أسس الفكر الاقتصادي عند المركنتيليين (التجاريين):** لم يتميز فكر التجاريين بالتحليل الاقتصادي الواسع أو المعمق، لكنهم حاولوا تحديد بعض الظواهر الاقتصادية من خلال إيجاد إجابات حول تساؤلات مختلفة أهمها: ما هي الثروة؟ كيف يمكن زيادتها؟ كيف يمكن توزيع الثروة بين البلدان المتخلفة على مستوى العالم كله؟ وما هو سبب ارتفاع مستوى الأسعار الذي كان يمثل ظاهرة عامة

---

[197]- بويلي سكينة، نفس المرجع، صص 286،287.

[198]- بويلي سكينة، مرجع سابق، ص ص 287،288

في بلاد أوروبا؟ وللإجابة على هذه الأسئلة قدم التجاريون بعض الأفكار التي تكون فلسفتهم العادية يمكن تلخيصها كالآتي:

3-1- يجب أن تكون الدولة قوية، ويجب أن يكون الهدف من النظام الاقتصادي هو تحقيق تلك القوة، ولهذا فقد سميت نظرية التجاريين بنظرية "الاقتصاد للقوة"؛

3-2- الثروة هي أهم ما يحقق قوة الدولة وتقدمها الاقتصادي، لذلك يجب أن تسعى الدولة لتنمية ثروتها لتحقيق تلك القوة ويكون ذلك على أساس السعي لزيادة ما تملكه من معادن نفيسة وعلى وجه خاص من الذهب والفضة؛

3-3- اعتبر التجاريون أن الثروة الكلية في العالم ثابتة، ومن ثم فإنهم يرون أن ما تكسبه دولة من الدول من هذه الثروة إنما يكون عن طريق ما تفقده دولة أخرى منها،لذا فقد دعى التجاريون في كل بلد بأن يسعى بلدهم للحصول على الذهب والفضة من البلاد الأخرى، ومن هنا نلاحظ أن نظريتهم تتسم بالطابع الوطني والاستعماري في نفس الوقت؛ **(199)**

3-4- السبب في ارتفاع الأسعار في عصر التجاريين إنما يرجع لزيادة كمية النقود التي دخلت للدول الأوروبية على إثر زيادة دخول الذهب والفضة إليها من العالم الجديد والتي بمقتضاها أيضا أن تغيرات مستوى الأسعار تتوقف على تغيرات كمية النقود كنظرية والتي سوف نشرحها بالتفصيل في ذكر آراء رواد الفكر التجاري؛**(200)**

3-5- كان المركنتيلين واعين بمغالطة وبالخطر المتمثل في أن المنافسة المفرطة قد تقلب الميزان التجاري ضد مصلحه الدولة، فكان شعارهم في ذلك هو "حاول ألا تبيع بسعر أقل من الآخرين بشكل يضر بمصلحة المجتمع ككل بذريعة تنمية التجارة. إن التجارة لا تزداد عندما تكون السلعة رخيصة جدا، فالرخص ينشأ عن قلة الطلب وندرة النقود واللتين تجعلان الأشياء رخيصة"؛

3-6- المركنتيليين هم من أبدعوا فكرة أن الخوف من السلع وندرة النقود هي أسباب البطالة والتي قام الكلاسيكيون بعدم تقبلها بعد ذلك بقرنين باعتبارها أمور منافية للمنطق.[201]

وفيما يلي أهم السياسات التي اتبعتها الدول الأوروبية في عهد المركنتيليين (التجاريين).

أ- **سياسة التجاريين في المعادن النفيسة:** اعتبر التجاريون المعادن النفيسة وخاصة الذهب والفضة الثروة الحقيقية والوسيلة الوحيدة لتحقيق قوة الدولة في الميدان الدولي، وكان الهدف الأساسي للسياسة التجارية هو الحصول على أكبر قدر من المعادن النفيسة، ولتحقيق ذلك الهدف الجوهري دعت السياسة التجارية إلى استغلال كل الذهب والفضة من مناجم الدولة، فإذا لم تتوافر لديها مناجم لتلك المعادن النفيسة أو إذا لم تتوفر لدى الدولة الكميات الكافية من تلك المعادن فقد شجعت السياسة التجارية على الحصول على ما تحتاجه من معادن نفيسة من الخارج بالقوة، أو عن طريق التوسيع في التجارة الخارجية القائمة على زيادة الصادرات (بمعنى جلب تلك المعادن داخل الدولة) والحد من الواردات (الإقلال من التسرب من تلك المعادن إلى خارج الدولة).**(202)**ولقد كانت السياسة المطبقة لتحقيق ذلك المبدأ تختلف من دولة أوروبية إلى أخرى، حيث يشكل التمييز بين ثلاثة أنواع من السياسات التي طبقت في هذا الصدد وهي:

✓ **السياسة الاسبانية:** وتعرف بالسياسة المعدنية، حيث اهتمت اسبانيا بوجه خاص بحماية ما لديها من معدن نفيس وعدم تسريبه للخارج من خلال لجوءها إلى إجراءات أنانية على حساب الغير منها:

---

[199]- زينب صالح الأشوح، مرجع سابق، ص ص 100،99.

[200]- أسماء جاسم محمد، مرجع سابق، ص 19.

[201]- أحمد إبراهيم عبد منصور و آخرون،مرجع سابق،ص 59.

[202]- زينب صالح الأشوح، نفس المرجع، ص ص 103،102.

* تشجيع استغلال مناجم الذهب والفضة؛

* وضع قيود على التجارة الخارجية؛

* منع تصدير الذهب إلى الخارج إلا في بعض الحالات الاستثنائية ومنها تسديد ديون الملكية وبعثات الحكومة في الخارج ومصروفاتها[203].

✓ **السياسة الفرنسية:** وتعرف بالسياسة الصناعية وتنسب تلك السياسة عادة إلى الوزير الفرنسي كولبير، حيث يمكن أن تدعى (كولبيرتيزم Colbertisme) الذي قام بتطبيقها، وتقوم على الحصول على الذهب والفضة عن طريق زيادة صادرات فرنسا على وارداتها على أن تكون الصادرات من المنتجات الصناعية، وليست من الحاصلات الزراعية ويرجع ذلك للأسباب التالية:

* لأن المنتجات الصناعية تكون في الغالب قيمتها أكبر من قيمة المنتجات الزراعية إذا ما تساوى حجميهما.

* لأن الصناعة لا تخضع لتقلب العوامل الطبيعية غير المنتظمة مثل ما يحدث في الزراعة، وبالتالي يمكن التحكم فيها بسهولة أكثر نسبيا في كميات المنتجات الصناعية عن كميات المنتجات الزراعية.**([204])**

ومن أهم الإجراءات التي اتخذها كولبير لتشجيع الصناعة هي:

* قيام الدولة بخلق صناعات حكومية (صناعات ملكية) بقصد تحسين أنواع بعض المنتجات، كذلك أصدرت الدولة من القوانين واللوائح ما يفرض على الصناعات الخاصة تطبيق الطرق الإنتاجية واستخدمت عددا كبيرا من المفتشين لمراقبه تطبيقها؛

* عملت الدولة على تشجيع الصناعات الوطنية من خلال فرض رسوم جمركية ثقيلة على السلع التي تأتي من الخارج والتي تنافس المنتجات المحلية؛

* منع وتحديد خروج المنتجات الزراعية الوطنية للخارج حتى تستطيع الصناعة الوطنية من زيادة تصديرها للخارج من خلال خفض تكاليف الإنتاج، وبالذات من المواد الأولية وأجور العمال بعد أن يبقى عرضها كبيرا في الداخل فتنخفض عندئذ أثمانها.

* تسهيل التصدير من خلال شركات كبيرة تكون مهمتها الرئيسية تصريف منتجات الصناعة في الخارج وتشجيع الأفراد على الاكتتاب في رؤوس أموال تلك الشركات.**([205])**

✓ **السياسة الانجليزية:** وتعرف باسم السياسة التجارية وقد ساعد انجلترا على تطبيق هذه السياسة أسطولها التجاري الذي تميزت به على الدول الأخرى،**([206])** وقد تطلبت زيادة نصيبها من المعدن النفيس عبر تحقيق فائض في الميزان التجاري بتصدير قدر من السلع أكبر من وارداتها، بحيث يحقق الميزان التجاري فائضا، وهذا الفائض يدفع ذهبا من الخارج، فسياسة انجلترا كانت من خلال تشجيع الصادرات وتحقيق فائض في الميزان التجاري،**([207])** ولعل المقولة المشهورة للانجليزي "توماس مان" الممثل الأشهر للمذهب المركنتيلي يعبر عن هذه السياسة عندما قال: "بيعوا دائما بثمن غال للأجانب ما ليس لديهم، وبثمن رخيص ما يستطيعون بطريقة أخرى الحصول عليه، استخدموا سفنكم للصادرات، تحدوا الهولنديين بفعالية

[203]- أحمد إبراهيم عبد منصور و آخرون،مرجع سابق،ص 57.

[204]- زينب صالح الأشوح، مرجع سابق، ص 104.

[205]- أسماء جاسم محمد، مرجع سابق، ص 20.

[206]- زينب صالح الأشوح، المرجع السابق، ص (108-105).

[207]- أحمد إبراهيم عبد منصور، نفس المرجع، ص 57.

في نشاط صيد الأسماك، اشتروا بثمن رخيص قدر الإمكان من البلدان البعيدة كلما أمكن بدلا من الشراء من تجار في مدن قريبه، لا تعطوا أعمالا لمنافسين قريبين.[208]

ب- **سياسة التجاريين في الميزان التجاري:** الميزان التجاري هو حساب يوضح صادرات الدولة وارداتها المنظورة خلال فترة هي في العادة سنة. فإذا زادت قيمة الصادرات على قيمة الواردات فإن ذلك يعني زيادة الإيرادات على المدفوعات الذي يعني وجود فائض في الذهب والفضة التي تحصل عليهما الدولة من الدول الأخرى، أما إذا انخفضت قيمة الصادرات عن قيمة الواردات فإن ذلك يعني أن الميزان التجاري للدولة قد حقق عجزا في الذهب والفضة نتيجة تسربهما إلى الخارج بسبب زيادة قيمة الواردات. وبناء على ذلك فقد اعتبر الميزان التجاري "ميزان القوى". ولقد دعت سياسة التجاريين إلى أن تتخذ الدولة من الوسائل ما يجعل ميزانها التجاري مع الخارج في مصلحتها وذلك بتحقيق فائض ايجابي من الذهب والفضة في ذلك الميزان فإن ذلك سيجعل الدولة غنية، وبالتالي تصبح قوية ويمكنها تنفيذ المشروعات المختلفة و إتاح ما تحتاج إليه من سلع استهلاكية و حربية وغيرها. وعلى الرغم من العمل بالميزان التجاري حتى الآن إلا أن اعتباره ميزان للقوة ووسيلة للحكم على المركز الاقتصادي لدولة تجاه الدول الأخرى لا يعتبر معيارا كافيا خاصة بعد أن ظهر ما يسمى "بالميزان الحسابي" أو "ميزان المدفوعات" الذي لا يشمل على الصادرات والواردات المنظورة[*] فقط، ولكن أيضا الصادرات والواردات غير المنظورة[*] إلى جانب الأرباح والفوائد، ومن ثم يمكن اعتبار ميزان المدفوعات معيارا أقوى من الميزان التجاري كمؤشر للحكم على المركز الاقتصادي للدولة.

ت- **سياسة التجاريين الزراعية**: أعطت السياسة التجارية للزراعة اهتماما تاليا لاهتمامها بالتجارة والصناعة، وقد حاولت السياسة المعنية إتباع الوسائل التي من شانها تخفيض نفقات الإنتاج، وذلك للأسباب التالية:

* التمكن من مقابلة منافسة المنتجات الأجنبية الزراعية في الأسواق الداخلية والخارجية؛
* حتى لا تضطر إلى الحصول على حاجتها من المواد الزراعية خاصة الغذائية الضرورية من الدول الأجنبية؛
* حتى يمكن توفير المواد الغذائية اللازمة لسكان المدن وعمال الصناعة بأسعار معقولة.

ث- **سياسة التجاريين الصناعية:** قامت سياسة التجاريين الصناعية على تشجيع وتدعيم الصناعة بوسائل متعددة نذكر منها:

* استخدام الضرائب الجمركية على المنتجات الأجنبية لحماية المنتجات الوطنية من فوارق الأسعار؛

---

[208]- جون كينيث جالبريث، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، عالم المعرفة، الكويت، 2000، ص ص 57 ،58، منشور على الموقع الالكتروني: (http://www.tahmil.kutubpdf.net/book/3399)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/06/16) على الساعة 16:00.

*الصادرات والواردات المنظورة: تمثل قيمة صادرات وواردات السلع ويطلق عليها البنود المنظورة. انظر إلى: (موسوعة المصطلحات الاقتصادية 3، منشورة على الموقع الالكتروني: (https://www.saaid.net/doat/hasn/160.htm)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/06/16) على الساعة 17:00.

*الصادرات غير المنظورة: على شكل خدمات تؤدى أو تدفع من قبل أشخاص في الخارج كخدمات النقل والبنوك والتأمين والإعلان، تعني بالانجليزية invisible exports)(.

الواردات غير المنظورة: تكون على شكل خدمات مثل الخدمات المصرفية والنقل والتأمين و الإعلان والمدفوعات لمستثمرين أجانب تؤدى لأشخاص في الخارج، تعني بالإنجليزية (invisible imports).

انظر إلى معجم المعاني الجامع المتوفر على الموقع الالكتروني:(https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/) ، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/06/17) على الساعة 16:00.

* تحريم تصدير المواد الأولية المحلية (إلا بعد تصنيعها) وتشجيع استيراد المواد الأولية اللازمة للتصنيع من الخارج. حيث أن زيادة حجم المعروض من المواد الأولية في الدولة يصاحبه عادة زيادة انخفاض في أسعارها مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الصناعي وغيره؛

* تحريم تصدير الآلات الصناعية وتحريم هجرة العمالة الماهرة، وفي نفس الوقت كان يستهدف تشجيع استيراد العتاد والآلات الصناعية واستقطاب العمال ذو المهارة من الخارج، وكان الهدف من ذلك تحقيق تفوق المنتجات المحلية على المنتجات الأجنبية بالاستعانة بأفضل وسائل تكنولوجية وإنتاجية ممكنة متوفرة في الداخل والخارج معا؛

* إتباع سياسة الإعفاء الجمركي للصناعات المحلية أو تقديم إعانات مالية لها أو منحها حق الاحتكار الكامل للسوق، وذلك لإتاحة بيع المنتجات المحلية بأسعار أقل من أسعار المنتجات المحيلة بأسعار أقل من أسعار المنتجات المثيلة بالخارج ولحمايتها من تلك الصناعات المنافسة؛

* استيراد بعض المنتجات من المستعمرات التابعة لها بأسعار بخسة ثم إعادة بيعها بأسعار مرتفعة في السوق الأوروبي، مما يتيح لتلك الدول تحقيق فائض من الذهب والفضة كما هو مستهدف دائما، وهي هنا تشبه تاجر التجزئة حيث تعتبر مستعمراتها تجار جملة بالإكراه؛

* قيام الدولة أحيانا بإدارة المنشآت الصناعية بنفسها ولحسابها الخاص مثل ما حدث في فرنسا، وذلك ضمانا لتحقيق السياسات الصناعية وفقا للخطة القومية المسبقة.[209]

4- أهم رواد الفكر التجاري:

يعتبر كل من "توماس مان"، "كوبلير"، "جان بودان"، "دي مونكريتان" و"فون" من أهم الاقتصاديين الذين مثلوا المذهب المركنتيلي وهناك شبه إجماع بين مؤرخي الفكر الاقتصادي على أن "توماس" هو أهم ممثل للفكر الاقتصادي التجاري ليس في انجلترا فقط، بل في جميع الدول الأوروبية.

4-1- **آراء توماس مان:** هو اقتصادي انجليزي (1571 -1641)م، تتجسد أفكاره في كيفية الحصول على رأس المال التجاري (مصدر الفائدة النقدي)، حيث يؤكد على أن الحصول على مصدر الفائض النقدي من خلال تطبيق الإجراءات التالية:

- ✓ استصلاح الأراضي البور من أجل زيادة إنتاج المواد الغذائية والتخلي عن استيرادها وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وبالتالي التخلص من أحد العناصر المخلة بالميزان التجاري؛
- ✓ صيد الأسماك ويدعو فيها انجلترا إلى السيطرة على البحار المجاورة والسيطرة على الأسماك ودعم الميزان التجاري؛
- ✓ إتباع سياسة تسعير متنوعة للسلع أي الأخذ بتعدد الأسعار حسب نوعيه السلع والبلدان والظروف التاريخية المحيطة بالسلع؛
- ✓ سياسة إعادة التصدير ودعمها خاصة عن طريق تقديم المنح والمساعدات الحكومية لقطاع التصدير؛
- ✓ سياسة تصدير نقدي لمناسبة (استثمارات) وهنا يؤكد "توماس" على السماح بتصدير النقود مقابل السلع التي يعاد تصنيعها وتصديرها إلى الخارج وبالتالي جلب ذهب أكثر؛ [210]
- ✓ يتعين نقل الصادرات على سفن انجليزية وبذلك تزيد قيمة الصادرات، حيث تعود على انجلترا بفائدة مزدوجة (قيمة السلع المصدرة والربح الذي يأتي من أجور النقل)؛

---

[209]- زينب صالح الأشوح، مرجع سابق، ص 108 -110.

[210]- أسماء جاسم محمد، مرجع سابق، ص 21.

- ✓ يجب الاقتصاد في إنفاق الثروة حتى يتحقق منها فائض التصدير؛
- ✓ تشجيع تجارة الترانزيت حيث تكون انجلترا مركزا لتوزيع السلع، وبذلك يزيد النقل البحري والتجارة وإيرادات الترانزيت.[211]

4-2- **نظرية جان بودان:** (Jean Bedin) فيلسوف سياسي فرنسي (1530 -1596)م، وضع أسس النظرية الكمية في قيمة النقود عام 1568م، حيث نشأت النظرية في محاولة للكشف عن السبب الحقيقي لارتفاع الأسعار التي مثلت ظاهرة عامة في كافة الدول الأوروبية في عهد التجاريين، ترى النظرية أن التغييرات التي تحدث في مستوى الأسعار تتوقف على تغيرات كمية النقود، فإذا زادت كمية النقود ارتفعت الأسعار وبالتالي تنخفض القوة الشرائية للنقود، وإذا نقصت كمية النقود انخفضت الأسعار التي تؤدي بدورها إلى ارتفاع القوة الشرائية للنقود. لعبت النظرية الكمية للنقود دورا هاما في الفكر الاقتصادي اللاحق وظلت مأخوذا بها حتى منتصف القرن العشرين.[212]

4-3- **كولبير:**(1619 -1683)م Jean Baptiste Colbert سياسي فرنسي، كان وزيرا للمالية في عهد لويس الرابع عشر ورجل أعمال أكثر مما هو رجل فكر، واقترنت به التجارية في فرنسا، ولم يؤثر عنه مؤلف أو كتاب بل تمثلت آراءه وتوجهاته في قراراته وأوامره الإدارية التي أصدرها أثناء تقلده شؤون مالية فرنسا،[213] كان كولبير ممثلا للمذهب التجاري في فرنسا، وفي السياسة التجارية عمل على مراقبة الواردات للتقليص منها بوضع قيود ورسوم كبيرة على الواردات، وعمل على التصدير بالسعي إلى غزو العالم تجاريا من خلال تشجيع الشركات الفرنسية على المنافسة في السوق الدولية، كما طوّر الأسطول الفرنسي لتأهيله لنقل الصادرات إلى العالم وجلب الواردات الضرورية.

لقد سبق كولبير كثيرا من الاقتصاديين في زمنه وفي أزمنة لاحقة أن الميزان التجاري يدل على الوضع الاقتصادي العام في البلد وهكذا يمكن عدّه من أنصار المذهب التجاري الذين يتمتعون بسعة الأفق والقدرة على التحليل الاقتصادي الكلي.[214]

4-4- **دي مونكريتان:** (1576 -1621)م اشتهر بكتاب (Traité de l'économie politique) وعكس ما شاع لدى التجاريين نجده أولى أهمية خاصة للتجارة الداخلية وأن تكون مزاياها مقصورة على الرعايا الفرنسيين فقط، ومتى أصبحت التجارة الداخلية وطنية بحتة فإنها تسهم إلى درجة كبيرة في ثروة فرنسا وحدها.

4-5- **فون يوستي:** (1717 -1771)م كان أستاذا لعلم الخزانة في جامعه فيينا ثم انتقل إلى وزارة المالية في خدمة فريديرك الأكبر في ألمانيا، وقد أورد أفكاره في كتاب اقتصاد الدولة والتي تدعو إلى مبدأ تدخل الدولة للقيام بكافة المهام الاقتصادية لنمو الثروة.[215]

5- **علاقة الفكر التجاري بالفكر المعاصر:** في الواقع أن أفكار التجاريين لم يقضي عليها تماما بانقضاء عهدهم:

5-1- قد امتدحهم "كينز" في كتابه "النظرية العامة" عام 1936، و أوضح أن رأيهما في ضرورة زيادة كمية الذهب والفضة في البلد لم تكن من السذاجة بالقدر الذي تصوره البعض، فهو

---

[211]- وديع طوروس، مرجع سابق، ص 66.
[212]- زينب صالح الأشوح، مرجع سابق، ص ص 100 ،101.
[213]- بويلي سكينة، مرجع سابق، ص 289.
[214]- الموسوعة العربية منشور على الموقع الالكتروني:(http://arab-ericy.com.sy/detail/63291)،تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/07/15) على الساعة 16:00.
[215]- بويلي سكينة، مرجع سابق، ص 289.

يرى أن زيادة كمية النقود في الداخل كان يترتب عليها انخفاض سعر الفائدة الذي يؤدي إلى زيادة الاستثمارات ومن ثم زيادة مستوى التشغيل وخفض مستوى البطالة؛

5-2- مازالت بعض الدول الحديثة تطبق طرق الرقابة على الصرف التي كانت تطبق في بعض الدول الأوروبية التي كانت تتبع سياسة التجاريين مثل اسبانيا؛[216]

5-3- إذا نظرنا للظروف التاريخية التي نشأت بها المدرسة التجارية وجب الاعتراف بأنها قد أدت الدور التاريخي الذي كان يجب عليها تأديته؛

5-4- ساهمت المدرسة باهتمامها بالنقود في خلق البنوك الأوروبية وتوسيع نشاطها المالي؛

5-5- ساعدت أراء التجاريين في تنمية الصناعة والتجارة؛

5-6- إن التجاريين قد خلصوا الأبحاث الاقتصادية نهائيا من الطابع الديني والأخلاقي الذي كان يميزها في العصور الوسطى؛[217]

5-7- أثرت فكرة المدرسة التجارية على انجلترا بفكر خاص بحيث طال هذا الفكر معظم جوانب الحياة فيها وأصبحت انجلترا تخت تأثير سياسات لاقتصادية التي أنتجها وبفضلها أصبحت الدولة الأوروبية الأقوى طوال القرن 19 وحتى مطلع الق 20 وبالاعتماد على فكرة المدرسة التجارية تحديدا ازدهرت تجارة انجلترا الخارجية وقامت فيها صناعة ناشئة مرشحة للازدهار وهو ما تحقق فعلا.

5-8- كانت الدولة القومية هي الأداة الأكثر فعالية في انتقال أوروبا من العصور الوسطى بنظامها الإقطاعي المنهار إلى عصر الرأسمالية التجارية الكبرى الفعال الذي استخدمته الدولة القومية بتسهيل مهمة الانتقال إلى العصر الجديد.[218]

6- **الانتقادات الموجهة للمدرسة التجارية في مجال التحليل الاقتصادي:** يمكن إجمال عيوب سياسة التجاريين التي عجلت نهاية مذهبهم في النقاط التالية:

6-1- الخطأ في تحديد مفهوم الثروة، حيث كان مفكرو المدرسة التجارية يعتقدون بأن ثروة الأمة تتمثل في ما تملكه من الذهب والفضة، وهذه نظرة خاطئة كما أجمع مؤرخو الفكر الاقتصادي بأن ثروة الأمة تتمثل في القدرة على إنتاج السلع والخدمات؛[219]

6-2- مبالغة أصحاب هذا المذهب في أهمية التجارة الخارجية جعلهم يتبنون سياسات اقتصادية تقود إلى تخفيض تكاليف الإنتاج مقارنة بالدول الأخرى وذلك من خلال تخفيض الأجور ودعم سياسة التكاثر السكاني وتشغيل النساء والأطفال؛

6-3- التركيز على تطوير الصناعة ودعمها بغرض التصدير والتبادل على حساب الزراعة، فأصبح القطاع الزراعي مجرد قطاع مساعد رغم أنه مصدر الإنتاج الرئيسي لأغلبية سكان أوروبا؛[220]

6-4- أخطئوا في تشديدهم على ضرورة تحقيق فائض في الميزان التجاري للدولة سياسة ذات حدين فمن جهة هذه السياسة أمنت الحماية للمنتجات الوطنية من المنافسين، كما كفلت لها تحقيق موازين تجارية مناسبة ولكنها من جهة ثانية ألحقت ضررا فادحا في وقت لاحق بهذه

---

[216]- زينب صالح الأشوح، مرجع سابق، ص ص 110،111.
[217]- أسماء جاسم محمد، مرجع سابق، ص 20.
[218]- عبد الرحمن عبد الله كبسور، مرجع سابق، ص 17.
[219]- عبد الله الطاهر وآخرون، مرجع سابق، ص 177.
[220]- سعيد سعد مرطان، مرجع سابق، ص 25.

البلدان نفسها، كما تسببت هذه السياسات في حروب ضارية بين البلدان المتنافسة بهدف الاستئثار بالأسواق العالمية. فلقد لعب" آدم سميث" دورا هاما في تقيد هذا الخطأ موضحا أن وجود فائض في الميزان التجاري لبلد معين يترافق في الغالب مع ظهور نتائج سلبية أهمها:

- ✓ أن تدفق المعادن النفيسة من الخارج إلى الداخل للبلد المعني يزيد من حجم الكتلة النقدية المتداولة في هذا البلد،[221] ويترتب على هذه الزيادة ارتفاع الأسعار في الداخل وفي الخارج، مما يجعل السلع الوطنية مرتفعة الثمن فيقل تصديرها للخارج، بل إن الاستيراد من الخارج سيزيد نظرا لانخفاض الأسعار الخارجية عن الأسعار الداخلية، ويترتب على نقص التصدير وزيادة الاستيراد ظهور عجز في الميزان التجاري ولتغطيه هذا العجز لابد من إخراج ذهب للبلاد الأخرى؛[222]
- ✓ شاب على فكرة المدرسة التجارية تشويش كبير من الناحية النظرية ونلاحظ ذلك عند محاولة مفكرو هذه المدرسة دراسة مسألة القيمة؛
- ✓ كما عجزوا عن تقديم تعريف دقيق وعلمي للنقود باعتبارها مقياسا للقيمة، ويعود عجزهم إلى خلطهم بين النقود والثروة كما يعود عجزهم إلى مبالغتهم في النظر إلى الذهب والفضة باعتبارهم للمعادن النفيسة أساسا ومصدر للثروة ومقياسا لها؛
- ✓ حدوث تطور هام من نوعه على صعيد الفكر التجاري على يد المفكر الاقتصادي الفرنسي (دابو اغلبير) الذي مهد الطريق للفيزيوقراطيين، فقد دعا إلى إزالة كل القيود المعيقة للمبادلات التجارية واستخدم لأول مرة التحليل الاقتصادي الكلي بهدف استخلاص الأثر المضاف للإنفاق فاظهر ميلا شديدا نحو الحرية الاقتصادية.[223]

* أدت السياسات التجارية إلى نتائج سلبية منها:

- ✓ **في اسبانيا:** اهتمت الحكومة بصفة أساسية باستيراد الذهب ولم تهيئ الجو لزيادة القوى الإنتاجية مما أدى إلى زيادة كمية النقود مع زيادة المنتجات بنفس النسبة فارتفع مستوى الأسعار ارتفاعا تضخميا كبيرا أضرّ بالطبقات الفقيرة التي تكون الغالبية الكبرى من الشعب.
- ✓ **في فرنسا:** ترتب على سياسة الحكومة التي من مقتضاها الاحتفاظ بأثمان منخفضة للمواد الزراعية بانخفاض دخول المزارعين وسوء حالتهم، وكان من نتائج هذه السياسة أنها ضحت بمصالح طبقة هامة من السكان وهي طبقة الزراع وفرع هام من فروع الإنتاج وهو الزراعة في سبيل تشجيع طبقة الصناع والصناعة.
- ✓ **سياسة العهد الاستعماري:** أثر هذا العهد بسكان المستعمرات من النواحي الاقتصادية، حيث تم استغلال مواردها الأولية بأسعار زهيدة، ومن ثم بيعها بعد تصنيعها بأسعار باهظة مما أفقر تلك المجتمعات وخفض مستويات المعيشة فيها.[224]

7- **الحرية الاقتصادية من عصر النهضة إلى ما قبل الثورة الصناعية:** يصف جوزيف شومبيتر (Joseph Schumpeter)(1883 -1950)م آلية التغيير الذي دعت للنهضة في هذا العصر في كتابه "تاريخ التحليل الاقتصادي" بقوله: " إن نشوء البرجوازية التجارية والمالية والصناعية قد غير من بنية المجتمع الأوروبي وبالتالي حضارته، وقد اكتسبت البرجوازية القوة لتأكيد مصالحها، والنقطة الأهم هي أن رجل الأعمال يسرب للمجتمع جرعات متزايدة من فكره كلما زاد وزنه في البنية الاجتماعية، إذ تتسلل عادات التفكير المتميزة التي يخلقها العمل وموقفه المميز من الحياة العامة

---

[221]- عبد الرحمن عبد الله كبسور، مرجع سابق، ص 18.
[222]- أسماء جاسم محمد، مرجع سابق، ص ص 20 ،21.
[223]- عبد الرحمن عبد الله كبسور، نفس المرجع، ص 18.
[224]- عبد الله الطاهر وآخرون، مرجع سابق، ص 178.

والخاصة إلى جميع الطبقات و في جميع حقول العمل والفكر البشري، فالنهضة كانت استجابة طبيعية للحاجات العملية التي ظهرت على إثر تطور النشاط الاقتصادي للمجتمع. حيث مارست النهضة الاقتصادية والفكرية في هذا العصر دورها في صياغة الهيكل الاجتماعي الجديد الذي انعكس بدوره على الموقف من الحرية الاقتصادية، فقد برزت طبقة التجار كطبقة رائدة في المجتمع وموجهة للنشاط الاقتصادي، وعرف المدافعون عن مصالحها المذهب التجاري، وأصبح من مصلحة هذه الطبقة وجود دولة مركزية قوية تقضي على سيطرة الإقطاع وتحد من سلطان الكنيسة، وتكون قادرة على خلق بيئة ملائمة لممارسة النشاط الاقتصادي بصورة عامة، والنشاط التجاري بصورة خاصة، وتسنّ لأجل ذلك قوانين عملية بعيدة عن الدين والأخلاق. وقد كان "وليام بيتي" (1623 -1687)م أهم وأقدم اقتصادي انجليزي طور الفكر التجاري الذي عدّه بعض المفكرين ممهدا للنظام الكلاسيكي ومؤسسا العلم الاقتصاد السياسي. فالحرية الاقتصادية حسب المذهب الاقتصادي الليبرالي يراد بها تلك النشاط الاقتصادي يسير وفقا لقوى السوق وعدم تدخل الدولة في ذلك النشاط إلا بحدود ما يلزم لضمان بيئة ملائمة لعمل تلك القوى، إذ إن المذهب الليبرالي الاقتصادي يرى أن الدولة لا ينبغي لها أن تتولى وظائف صناعية ولا وظائف تجارية وأنها لا يحق لها التدخل في العلاقات الاقتصادية التي تقوم بين الأفراد والطبقات أو الأمم.

وحسب التقرير السنوي للحرية الاقتصادية في العالم العربي لعام 2013 ذهب معهد فريزر إلى تعريف الحرية الاقتصادية بأنها: "عبارة عن المدى الذي يمكن للفرد مواصلة النشاط الاقتصادي بدون تدخل من الحكومة حيث تبنى الحرية الاقتصادية على أساس الاختيار الشخصي والتبادل التطوعي والحق في الاحتفاظ بما يملك الفرد وأمن حقوق ملكية الأفراد.[225]

المحاضرة 09:الرأسمالية الصناعية

قبل حلول الثورة الصناعية، كانت قد طرأت تغيرات واسعة النطاق، فكانت انجلترا أكثر الدول التي شهدت تحولات كبيرة، إذ انخفضت نسبة السكان العاملين في القطاع الزراعي إلى 45 % وباتت انجلترا أسرع دول أوروبا تحولا إلى الحضرية، إذ نمى عدد سكان لندن من 50 ألف نسمة في عام 1500 إلى 200 ألف نسمة في عام 1600 ثم إلى 500 ألف نسمة في عام 1700، وأخيرا إلى مليون نسمة في عام 1800 وبلغت نسبة السكان الريفيين غير الزراعيين 32 ٪ من إجمالي عدد السكان في 1750، وكان معظم هؤلاء السكان يعملون في ممارسة الأنشطة التصنيعية، وكانت منتجاتهم تصدر عبر أوروبا وفي بعض الأحيان حول العالم.

1- تفسير الثورة الصناعية:

كانت الثورة الصناعية (تقريبا من 1760 إلى 1850) نقطه تحول في تاريخ العالم، حيث دشنت عهدا من النمو الاقتصادي المتواصل، ولم تكن الثورة الصناعية حدثا مفاجئا مثلما يوحي اسمها، بل كانت نتيجة التحولات في أوائل الاقتصاد الحديث، وكانت بريطانيا توسع الحدود التكنولوجية للعالم باستمرار وهذا يجعل النمو يسير في بطء مقارنه باللحاق بالدولة الرائدة من خلال استيراد التكنولوجيا التي تصنعها وهي الطريقة التي تحقق بها الدول نموا سريعا. وقد تمثل الانجاز الأهم للثورة الصناعية البريطانية في أنها أفضت إلى حدوث نمو متواصل بحيث أدت زيادة الدخل المتواصلة إلى تحقيق الازدهار الذي نعيشه اليوم.[226]

---

[225]- حميد عبيد عيد وآخرون، إشكالية الحرية الاقتصادية والكفاءة في الفكر الاقتصادي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد 8، 2016، جامعة بابل، العراق،ص 4-12، منشور على الموقع الالكتروني: (http://www.iasj.net/iasj)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/06/20) على الساعة 15:00.

[226]- روبرت سي آلن، ترجمة محمد سعد طنطاوي، التاريخ الاقتصادي العالمي (مقدمة قصيرة جدا)مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2014، ص 31 -35، منشورة على الموقع الالكتروني:(https://www.hindawi.org/books/357172/49)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/07/15) على الساعة 17:05.

إن اسم الثورة الصناعية بحد ذاته يعكس آثارها البطيئة في أوروبا، لقد وجدت الثورة في بريطانيا قبل إن يولد اسمها، ولم يخترع الاشتراكيون الانجليز والفرنسيون، وهم جماعة لا سابق لها، هذا الاسم في العشرينات من القرن التاسع عشر، وربما كانوا متأثرين في ذلك بالتماثل بين ما كان يحدث في بريطانيا وبين الثورة السياسية في فرنسا.[227]

تستخدم كلمة "ثورة صناعية" للتعبير عن التحولات والتغيرات الكيفية التي طرأت على وسائل الإنتاج في الصناعات القطنية والتعدينية وفي صناعة الآلات، وذلك في النصف الثاني من القرن الثامن عشر في انجلترا. وقد أدت هذه الثورة إلى تغيير جذري في تقانات الإنتاج من حيث الاستعاضة عن العمل اليدوي بالعمل الآلي/ الميكانيكي، ومن تم الانتقال من نظام الإنتاج في المشاغل (المانيفوكتوراه) إلى نظام الإنتاج في المصانع (المعامل) والانتقال أيضا من الآلات اليدوية إلى الصناعة الآلية الكبيرة القائمة على الآلات المتطورة، وبذلك فقد أعلنت الآلة الثورة الصناعية، وأخذ النظام الآلي في الإنتاج يعمل بشكل مستمر على تخفيض حجم العمل اليدوي وإحلال أدوات ماديه آلية محل يد الإنسان.[228]

قامت الثورة الصناعية نتيجة النهضة العلمية الشاملة التي اجتاحت أوروبا الغربية بحيث أدت نهضة تكنولوجية إلى اختراع العديد من الآلات الجديدة مثل الآلة البخارية التي حققت إنتاجا عاليا واسع النطاق في وقت قياسي، مقارنة بالإنتاج الذي يرتكز على العمالة اليدوية، وأدى انتشار هذه الآلات لغزو كافة القطاعات الصناعية في انجلترا وأوروبا مثل صناعة الغزل والنسيج وأفران صهر الحديد والمعدات الزراعية وقد استكمل هذا التطور لاحقا بظهور الكهرباء والمحركات الكهربائية وصناعة الوقود، مما كان له الأثر البالغ في الأحوال الاقتصادية الاجتماعية بسائر دول أوروبا.[229]

2- أسباب الثورة الصناعية:

توجد مجموعة من الأسباب أدت إلى ظهور الثورة الصناعية وهي:

- ✓ ظهور مجموعة من الأفكار العلمية والاختراعات التي طرحت فكرة رئيسية اعتمدت في استخدام الآلات كوسيلة في وسائل الإنتاج الصناعي.
- ✓ التفكير بتحسين الإنتاج الزراعي عن طريق الاعتماد على الآلات الزراعية في زراعة وحصاد الحبوب والمحاصيل المختلفة.
- ✓ الحرص على الزيادة من كفاءة الإنتاج والتقليل من الجهد والوقت المطلوب في عملية الإنتاج.
- ✓ انجاز المهام والأعمال التي لا يمكن القيام بها يدويا.
- ✓ التخطيط للتوفير المالي من خلال الاعتماد على الخطط الصناعية الآلية في إنتاج العديد من المواد.
- ✓ التقليل من تكاليف عمليات التشغيل من خلال الاستغناء عن العمالة واستبدالها بالآلات التي تتميز بتكلفتها القليلة.[230]

3- أسباب أسبقية انجلترا في الصناعة:

---

[227]- إريك هوبز باوم، ترجمة فايز الصياغ، عصر الثورة، أوروبا، (1789 -1848)، مركز دراسات الوحدة العربية للتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة 1، 2007، ص 79، منشورة على الموقع الالكتروني:(https://foulabook.com/ar/book/)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/07/15) على الساعة 17:20.

[228]- الموسوعة العربية، الثورة الصناعية منشورة على الموقع الالكتروني:-http:/arab-enaj.com.sy/detail/2570، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/10/20) على الساعة 18:20.

[229]- أحمد عبد العالي رشيد كبة، نظرية عمارة المرحلة الرابعة،عصر الماكنة و الثورة الصناعية، منشور على الموقع الالكتروني:http://engineering.mu.edu.iq/wp-content/uploads/2018/12/part2-1.pdf، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/10/21) على الساعة 18:20.

[230]- أحمد عبد العالي رشيد كبة، نفس المرجع، ص ص 23 ،24.

كانت انجلترا في القرن الثامن عشر أسعد حظا وأكثر رخاء من فرنسا وألمانيا وغيرها من الدول الأوروبية، ولذا كانت أكثر استعدادا لقيام الثورة الصناعية فيها من تلك الدول، كما كانت أكثر منها قدرة على الاستفادة من تلك الثورة بعد ظهورها[231]يعتقد أن المرحلة الأولى من الثورة الصناعية في انجلترا امتدت من حوالي عام (1770 إلى 1830).[232]

يمكن تلخيص أسباب أسبقية انجلترا في الصناعة في ما يلي:

3-1- تجميع رؤوس الأموال فيها بسبب ممارستها للتجارة الخارجية منذ القرن السادس عشر، ولا يخفى للأموال من الأهمية العظيمة في إنجاح المشروعات الاقتصادية أو إخفائها وبخاصة في مبدأ الثورة الصناعية، حيث كان من اللازم تشجيع الاختراع وتسهيله ماليا واستثمار نتائجه علميا.

وكان إنشاء بنك انجلترا سنة 1694 عاملا كبيرا في تسهيل الحصول على رؤوس الأموال وتنظيم الأعمال الاقتصادية، ولقد سبق بيان بعض نتائج كثرة رؤوس الأموال في انجلترا في القرن 18 من حيث تحولها إلى الزراعة وتكوين الملكيات الكبيرة، ولا ريب أن تلك الأموال كانت في ذلك الوقت محفزا لتشجيع المشروعات الصناعية الجديدة، في حين أن فرنسا وهي أكبر الدول المنافسة لانجلترا، كانت خلال القرن 18 في حاله فقر وارتباك مالي وسياسي عظيم بسبب كثرة مشاكلها الحربية والسياسية وتعدد القيود الاقتصادية فيها.

3-2- توافر الأيدي العاملة لأن ما تميزت به انجلترا من الحرية السياسية والدينية وعدم التعرض للغزو منذ أمد بعيد ساعد على تزايد سكانها وجعلها ملجأ للعناصر المضطهدة في أوروبا، لاسيما سكان الأرض المنخفضة وفرنسا، وقد امتازت تلك العناصر بنشاطها وحدة ذكاءها ومهارتها الصناعية.

فنشأت في انجلترا صناعات كثيرة كالمنسوجات الحريرية والأواني الفخارية، ولم تخل الصناعة في انجلترا من الاستفادة من تلك الزيادة القيمة في عدد العمال ومهارتهم.[233]

3-3- حرية العمل وحسن تنظيمه بسبب ضعف النقابات الطائفية والميل إلى تركيز الصناعات في مناطق معينة اقتصاديا للوقت والنفقات، فمنذ القرن السابع عشر أخذ كثيرون من كبار المشتغلين بالصناعات المعدنية والصناعات الصوفية بمبدأ المركزية في الصناعة، والتوسع في الإنتاج، فامتلكوا المواد الخام والآلات اللازمة للصناعة، واستخدموا عددا كبيرا من العمال تحت إشرافهم وكان ذلك نواة لنظام المصانع الكبرى الذي ظهر فيما بعد.

3-3- كثرة الأسواق التي تتعامل معها انجلترا وكان أغلبها في الإمبراطورية البريطانية لذا ضمنت انجلترا عند قيام الصناعة الحديثة فيها الحصول على الخدمات اللازمة لها وعلى الأسواق التي تصرف فيها مصنوعاتها، وكان ذلك من أكبر العوامل المشجعة على قيام الصناعة وتقدمها، لأن الاستهلاك شرط ضروري للإنتاج، وقد كانت انجلترا وقتئذ أكثر دولة في العالم تمتعا بهذه الميزة بعد أن فقدت فرنسا أغلب أملاكها في القرن الثامن عشر. ومما زاد في أهمية الأسواق لانجلترا ما امتازت به تلك الدولة من الخبرة الواسعة في التجارة الخارجية والتفوق الواضح في الأعمال البحرية.[234]

---

[231]- إسماعيل محمد علي تطور الفكر الاقتصادي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط 1، 2011، ص 139.

- الثورة الصناعية، ص 01، منشور على الموقع الالكتروني: تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/10/20) على الساعة 18:00https://morsmal.no/images/2016 / .

[232]

[233]- إسماعيل محمد علي، نفس مرجع ، ص ص 139 ،140.

[234]- إسماعيل محمد علي، مرجع سابق، ص ص140 ،141.

4- أهم الصناعات من المنظور التقليدي لتاريخ الثورة الصناعية:

إن المنظور التقليدي لدراسة تاريخ الثورة الصناعية انطلاقا من صناعة القطن في المقام الأول هو منظور صحيح.[235]

4-1- **صناعة القطن:** كتب "ايريك هوبز باوم" عبارة شهيرة يقول فيها: " إذا ذكرت الثورة الصناعية ذكر القطن"، قد كان القطن هو الصناعة الأولى التي تطورت ومن الصعب أن نتخيل قطاعا آخر دفع جميع المبادرين بالمشروعات التجارية في القطاع الخاص إلى الثورة، حيث كان القطن حتى وقت متأخر هو الثلاثينات من القرن 18، هو الصناعة البريطانية الوحيدة التي ساد فيها استخدام المصنع أو المعمل وحتى الستينات من القرن 18 كانت المعامل تعتبر بصورة حصرية مصانع للنسيج ومعامل القطن، في أغلب الأحيان، وكان إنتاج المعامل في فروع النسيج يتميز بالبطء قبل أربعينيات القرن 18، بل أنه لا يكاد يذكر في مراكز التصنيع الأخرى.[236]

في حين أن صناعة المنتجات الصوفية كانت أقدم صناعات انجلترا وأكبرها دعامة لثروة البلاد وتجارتها ولذا كانت محاطة بتقاليد كثيرة عملت على مقاومة كل تغيير خوفا من نتائجه غير المضمونة، ولهذا تقدمت صناعة المنسوجات القطنية أكثر من تقدم صناعة المنسوجات الصوفية، وزادت انجلترا من المنسوجات القطنية على صادراتها من المنسوجات الصوفية لأول مرة سنة 1802 واستمرت تلك الزيادة حتى اليوم.[237]

بحلول عشرينيات القرن 19 صار من الممكن أن يحقق استخدام ماكينات إنتاج القطن المحسنة ربحا في مختلف أنحاء القارة الأوروبية وبحلول عقد الخمسينيات من القرن 19 صار من المربح كذلك استخدام ماكينات إنتاج قطن محسنة في اقتصاديات منخفضة الأجور مثل المكسيك والهند، وبحلول سبعينات القرن 19 بدأ إنتاج القطن من المصانع ينتقل إلى العالم الثالث.

4-2- **المحرك البخاري:** كان المحرك البخاري أكثر تكنولوجيات الثورة الصناعية التي غيرت وجه العالم نظرا لأنه سمح باستخدام القوى الميكانيكية في نطاق واسع من الصناعات المختلفة فضلا عن قطاعات السكك الحديدية وسفن الشحن عبر المحيطات، كانت الطاقة البخارية من الابتكارات التي انبثقت عن الثورة العلمية، كان الضغط الجوي أحد الموضوعات التي تشهد جدلا محتدما في فيزياء القرن 17، فقد بحث في مسألة الضغط الجوي علماء مشهورين عبر أوروبا، مثل جاليليو، فون جيريك وهايجنز، وبحلول منتصف القرن اثبت هايجنز وفون جيريك أنه إذا نجحنا في خلق فراغ في أسطوانة سيدفع الضغط الجوي المكبس عبرها. وفي عام 1675 استخدم الفرنسي دينسي هذه الفكرة في صناعة محرك بخاري بدائي نموذجي[238]، واستكمل الحداد البريطاني توماس نيوكومن (1663 -1729) من ابتكار محرك بخاري عملي في عام 1712، بعد 12 عاما من التجريب وكان لمحرك نيوكومن من دعامة أفقية كبيرة متزنة في الوسط مثل الأرجوحة، وتعلق المكبس داخل الاسطوانة من إحدى نهايتي الدعامة[239]، وتضمن المحرك غلي مياه لإنتاج البخار تم ملء أسطوانة به، ثم حقن مياه باردة في الاسطوانة لتكثيف البخار بحيث يدفع الضغط الجوي بمكبس داخل

---

[235]- إريك هوبز باوم، ترجمة فايز الصباغ، مرجع سابق، ص 95.

[236]- روبرت سي آلن، ترجمة محمد سعد طنطاوي، مرجع سابق، ص 40.

[237]- إسماعيل محمد علي، نفس المرجع، ص 143.

[238]- روبرت سي آلن، ترجمة محمد سعد طنطاوي، مرجع سابق، ص 43 -44.

[239]- الثورة الصناعية، مرجع سابق، ص 3.

الاسطوانة. تمثل الغرض من محرك نيوكومن في تجفيف وتفريغ المناجم وكانت انجلترا تضم عددا أكبر من المناجم من أي دوله آخري نظرا لوجود صناعة الفحم الضخمة.[240]

4-3- **اختراع الآلات البخارية:** كانت قوة ضغط البخار معروفة منذ القدم، ولكن الإنسان لم يفكر في الانتفاع بها عمليا إلا في أوائل القرن 18، وتمكن "نيوكومن" من اختراع المحرك البخاري الكابس، وفي سنة 1763 بدأ "جيمس وات" في العمل على تحسين ذلك المحرك بغرض باستخدامه في الأعمال الصناعية ألعامة وإدارة الآلات، وتمكن جيمس وات في العام التالي من اختراع الآلة البخارية الشهيرة التي استطاعت بواسطة سير مرتبطة بعجلتها الجانبية أن تحرك آلات الغزل والنسيج وغيرها من الوسائل الميكانيكية المستعملة في الصناعة. ولم يستخدم البخار في إدارة آلات الغزل في انجلترا إلا في سنة 1785، ومنذ ذلك الوقت أخذ عدد الآلات البخارية في الزيادة حتى بلغ 11 في برمنجهام سنة 1800، و20 في ليذر، و32 في منشستر.

ولا ريب أن الآلة البخارية التي نجح "جيمس وات" في اختراعها أحدثت في العالم تغييرات اقتصادية هائلة فاقت في خطورتها وكثرتها ما أحدثته أية آلة أخرى ابتكرها عقل الإنسان، وبهذا تم إنشاء ركن هام من أركان الثورة الصناعية القائمة على الإنتاج الميكانيكي بواسطة الآلات التي يحركها البخار والقوى الطبيعية الأخرى، وما تبع ذلك من تجمع رؤوس الأموال والأيدي العاملة الكثيرة في مراكز الصناعة الجديدة.[241]

5- **مظاهر الثورة الصناعية في انجلترا :** شهدت الثورة الصناعية نهضة البنوك وممولي الصناعة وبدأ يعتمد نظام المصانع على المالك والمدراء، وتم تأسيس سوق البورصة في لندن عام 1770، وسوق البورصة في نيويورك عام 1790.

جنت انجلترا من جراء أسبقيتها في الصناعة فوائد عظيمة لا تقدر ويمكن تلخيص أهمها فيما يأتي:

5-1- اكتسابها ثروة طائلة بسبب الأرباح الكبيرة التي جنتها من التجارة الخارجية في وقت كانت فيه انجلترا الدولة الصناعية الوحيدة في العالم، ولذا نعمت بظرف لم يسبق لدولة أن أنعمت به من قبل، ولا ينتظر أن تنعم به دولة في المستقبل، أي خلو الأسواق من المنافسة و استهلاك الحرب العالمية الأولى أعظم الدول الدائنة في العالم وكانت لندن أكبر الأسواق المالية والتجارية.

5-2- اكتساب مصنوعاتها سمعة حسنة نظرا لكثرة رواجها وطول تعود المستهلكين على شرائها حتى كان مجرد وصف الأقمشة بكونها انجليزية معناه أنها جيدة، ولا ريب في أن لحسن السمعة أهمية تجارية كبيرة ولذا تحاول المصنوعات الجديدة والمحلات التجارية الحديثة أن تحصل عليها بصرف الأموال الطائلة في الإعلان وتحمل التضحيات والمجهودات الجسيمة لمرضاة المشترين واجتذابهم، في حين انجلترا حصلت على تلك السمعة العالمية دون مجهود كبير وبمجرد أسبقيتها في التجارة.[242]

6- انتقال الثورة الصناعية من انجلترا إلى الدول الأوروبية وباقي دول العالم:

بين عامي 1815 و1870 انتقلت الثورة الصناعية من بريطانيا إلى القارة الأوروبية بنجاح كبير ولم تكتف دول أوروبا الغربية باللحاق بالدولة الرائدة، بل انضمت إليها أيضا في تكوين مجموعة من المبتكرين الذين سعوا معا إلى تطوير التكنولوجيا في العالم منذ ذلك الحين، وتحولت أمريكا الشمالية إلى دولة صناعية في القرن 19 وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية رائدة العالم في التكنولوجيا مع النظر إلى أدائها كأداء

---

[240]- روبرت سي آلن، نفس المرجع، ص 44.

[241]- إسماعيل محمد علي، مرجع سابق، ص ص 146 ،147.

[242]- إسماعيل محمد علي، المرجع السابق، ص ص 138 ،139.

الأول بين أقران متكافئين وهؤلاء يشملون دول أوروبا الغربية وبريطانيا. يرى أصحاب النظرية المؤسساتية أن التطور في القارة الأوروبية في القرن 18 كان يحول دونه المؤسسات العتيقة وقد محت الثورة الفرنسية هذه المؤسسات العتيقة، فلم تبقي منها أثرا، وهي الثورة التي صدرت إلى معظم القارة الأوروبية من خلال جيوش الجمهورية و"نابليون"، ففي كل مكان غزته الجيوش الفرنسية كان الفرنسيون يعيدون تشكيل أوروبا وفق الصورة الجديدة التي رسموها، والتي تشمل إلغاء العبودية والمساواة أمام القانون ومصادرة ممتلكات الكنيسة وإقامة أسواق وطنية من خلال إلغاء التعريفات الداخلية وفرض التعريفات جمركية خارجية، بعدما حالت حروب نابليون دون تحقق أثر فوري لهذه الإصلاحات، جاءت معركة "ووترلو" حيث صارت أوروبا مستعدة للانطلاق الصناعي. وهناك اتجاه آخر يؤكد في التفسير على دور الحوافز الإنتاجية في تبني تكنولوجيا صناعية جديدة حيث كانت بداية بريطانيا المبكرة تعني أن المصنعين البريطانيين يستطيعون التفوق على نظرائهم في القارة الأوروبية.

لم تكن تكنولوجيا الثورة الصناعية ملائمة لدول القارة الأوروبية، حيث كانت الأجور أقل وأسعار الطاقة أعلى بصورة عامة عنها في بريطانيا، ومن ثم تطلب التحول إلى التصنيع في القارة الأوروبية ابتكار التكنولوجيا الملائمة وتوفير حماية من المنافسة البريطانية أثناء حدوث ذلك.

تعتبر ألمانيا مثالا جيدا، في العصور الوسطى كانت ألمانيا مقسمة إلى مئات الوحدات السياسية المستقلة، ثم انخفض الرقم إلى 38 وحدة سياسية مستقلة خلال مؤتمر فيينا عام 1815م، أخذت "بروسيا" وهي أكبر الولايات الألمانية آنذاك بإنشاء اتحاد جمركي في عام 1818 بفرض توحيد أراضيها وقد ألغى الاتحاد الجمركي التعريفات الداخلية، وفرض تعريفة خارجية مشتركة لمنع المصنعين البريطانيين من دخول السوق المحلية.

لم تكن ماكينات الغزل والمصانع الأولى مربحة في فرنسا قبل الثورة، لكن التقدم الغني اللاحق خفض منا تكاليف إنتاج الغزل السميك بنسبه 42 % بحلول منتصف عقد الثلاثينات من القرن 19. أدى انخفاض تكاليف الإنتاج إلى جعل إقامة هذه المصانع ذات الطراز الحديث مربحة، وبحلول عام 1840 كانت فرنسا تنتج حوالي 54 ألف طن من القطن سنويا مقارنة ببريطانيا التي كانت تنتج 192 ألف طن، وكان إنتاج القطن قد بدأ في ألمانيا 11 ألف طن، وبلجيكا 7 آلاف طن، والو. م. أ كانت في تلك الفترة تعالج 47 ألف طن من القطن الخام.

وبحلول عام 1870 كانت صناعة الحديد حديثة قد أقيمت في القارة الأوروبية[243] وبالمثل لم تتخلف القارة الأوروبية عن بريطانيا في صناعات منتصف القرن 19 الجديدة، حيث أنشأت دول أوروبا الغربية خطوط السكك الحديدية وكانت القاطرات الأوروبية متقدمة بقدر مثيلاتها في بريطانيا.

كما تخطت دول أوروبا الغربية أكبر العقبات التكنولوجية التي واجهتها بحلول عام 1870 فكانت مستويات الإنتاج في القارة الأوروبية لا تزال أقل بكثير من مثيلاتها في بريطانيا، ولكن تغيرت الأمور مع اندلاع الحرب العالمية الأولى، حيث تخطت دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية بريطانيا في التصنيع، ففي عام 1880 كانت بريطانيا تنتج 23 % من إجمالي الإنتاج الصناعي العالمي، فيما كانت فرنسا وألمانيا وبلجيكا تنتج مجتمعة نسبة 17%فقط. لكن بحلول 1913 تخطت الدول الأوروبية الثلاث بريطانيا إذ ارتفع إنتاجها مجتمعة إلى 23 %، فيما انخفضت حصة بريطانيا إلى 14%، في الوقت نفسه زادت حصة أمريكا الشمالية من الإنتاج الصناعي العالمي من 15 ٪ إلى 33٪.

كانت التحولات في الإنتاج الصناعي تنطوي على تداعيات سياسية مهمة، ففي منتصف القرن 19 كانت بريطانيا "ورشة العالم" حيث كانت تنتج معظم المصنوعات التي يتم تصديرها في العالم، زادت الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا على وجه الخصوص إنتاجهما من المواد المصنعة من خلال زيادة

[243]- روبرت سي آلن، ترجمة محمد سعيد طنطاوي، مرجع سابق، ص (49- 52).

صادراتهما، وكانت التحولات في الأداء التجاري محل نقاش واسع آنذاك. بينما احتفظت بريطانيا بمكانتها التجارية ببيع منتجاتها إلى مستعمرات إمبراطوريتها.

لم تكتف القارة الأوروبية وأمريكا الشمالية بالتفوق على بريطانيا في الإنتاج الصناعي بين عام 1870 و 1913، بل نافستها بصورة واضحة في الريادة التكنولوجية، وتتمثل إحدى السمات المهمة في أواخر القرن 19 في تطوير صناعات جديدة بالكامل مثل صناعة السيارات والنفط والكهرباء والكيماويات، وكانت جميع الدول الغنية منخرطة في إنشاء هذه الصناعات، وأول من صمم سيارة تعمل بالبنزين هو "سيجفريد ماركوس" وهو نمساوي الجنسية في عام 1870. كما أن كثيرا من الصناعات الجديدة ارتبطت بتطور العلوم الطبيعية[244].

7- **نتائج الثورة الصناعية:** ترتبت عده نتائج مباشرة وغير مباشرة عن الثورة الصناعية.

7-1- النتائج المباشرة: كانت النتائج الأولى للثورة الصناعية سيئة في مجموعها لأن استخدام الآلات الجديدة وقيام المصانع الكبيرة لم يكن انقلابا اقتصاديا فحسب، بل كان انقلابا اجتماعيا أيضا.

7-1-1- اختلال الصناعة: أن طبقة العمال الريفيين التي مارست الصناعة المنزلية كانت أكثر الطبقات شعورا بسوء الحالة وأعلاها صوتا بالشكوى من المخترعات الجديدة، فإن كل اختراع جديد في صناعة معينة كان سببا في إحداث تغيير عظيم في تلك الصناعة، ودفع أغلب المشتغلين بها إلى البطالة، فاضطر العمال في النهاية إلى الرضوخ للفضاء الذي حل بهم، والعمل على تهيئة حياتهم وموارد رزقهم بطريقة تتفق مع الظروف المتغيرة.

7-1-2- كثرة المهاجرة الداخلية: زاد في متاعب المشتغلين بالصناعات اليدوية الريفية ما حدث من الانقلاب الزراعي في انجلترا بعد منتصف القرن 18، إذ أن المزارع الصغير الذي اشتغل بالصناعة المنزلية رغبة في زيادة الرزق صار معرضا لأزمتين شديدتين في وقت واحد أزمة الزراعة بسبب شدة منافسة المالك الكبير وأزمة الصناعة بسبب شدة المنافسة للآلات الجديدة.

7-1-3- سوء حالة العمال: أدت كثرة مهاجرة سكان الريف إلى المدن وشدة إقبالهم على العمل في المصانع إلى قيام كثير من المشاكل التي تعاني انجلترا بعضها حتى اليوم، وأهمها مشكلة المساكن وإرهاق العمال بسبب قلة أجورهم وطول ساعات عملهم خلال مستوى الصحة العامة والأخلاق العامة.

7-2- **النتائج غير المباشرة:** عندما حلت سنة 1725، كانت أغلب الاختراعات الهامة قد ظهرت في انجلترا وأخذت الصناعة بعد ذلك في التقدم بخطى واسعة، فاستقرت في نظامها وتخلصت تدريجيا من مساوئ الانقلاب الخطير الذي عانته منذ حوالي 1760، ولذلك بدأت النتائج غير المباشرة للثورة الصناعية في الظهور تبعا، وتلك النتائج لم تترك ناحية من نواحي الحياة الاجتماعية الاقتصادية والسياسية في انجلترا إلا غيرتها تغييرا جوهريا وكانت تلك النتائج أعظم في خطورتها في مدى تأثيرها من نتائج الثورة الفرنسية.

7-2-1- النتائج الاجتماعية:

ارتفاع مستوى المعيشة: استلزمت الثورة الصناعية احتشاد العدد الكبير من العمال في المصانع ومهدت بذلك الطريق إلى تنظيم صفوفهم وزيادة اتحادهم، فأصبحوا قادرين على المساومة على استخدام الضغط لتحسين أحوالهم مما كانوا عليه في عصر الصناعة اليدوية، وقد نتج عن ذلك ارتفاع أجور العمال

[244]- روبرت سي آلن، مرجع سابق، ص (53- 55).

تدريجيا ونقصت ساعات عملهم نقصا واضحا، وتخلص العمال من أنواع الإرهاق والاستبداد التي خضعوا لها في بداية الثورة الصناعية.

تحسن مركز المرأة: أتاحت الثورة الصناعية للمرأة فرصة لم يسبق لها أن عرفت مثلها من قبل، وهي العمل في المصانع والكسب المستقل عن الرجل، فأخذت سبل العمل تتسع أمامها تدريجيا حتى صارت المرأة في الوقت الراهن والحاضر منافسا خطيرا للرجل في جميع ميادين العمل. وقد نشأ عن زيادة استقلال المرأة الاقتصادي في انجلترا منذ قيام الثورة الصناعية أن اتسعت مداركها و صارت تحترم نفسها و تستحق احترام الرجل لها، و أصبح القانون معترفا لها بالمساواة الفعلية مع الرجل من الوجهة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.[245]

7-2-2- النتائج الاقتصادية:

-زيادة ثروة الدولة: جنت انجلترا من جراء أسبقيتها في الصناعة ثروة طائلة يصعب تقديرها، ولا يقصد بالثروة مجرد النقود المكدسة في خزائن الحكومة والمصارف والأفراد فحسب، إنما تشمل أيضا أنواع الثروة الحقيقية التي تزيد في أثمان البلاد ومقدرتها على الإنتاج كالمصانع والمناجم والسفن وطرق المواصلات الممهدة وغيرها.

ونظرا لكثرة الأرباح التي اغتنمتها انجلترا في صناعاتها العديدة وتجارتها الواسعة كان من المتعذر توظيفها كلها في داخل انجلترا، ولذا أقبل الأغنياء في تلك البلاد على توظيف أموالهم في الخارج، ولاسيما في الإمبراطورية البريطانية وكثير من دول أمريكا الجنوبية.

-زيادة نفوذ رجال المال: أدت الثورة الصناعية إلى زيادة نفوذ أصحاب الثروات النقدية الكبيرة والتي تنقسم إلى قسمين: فريق يوظف أمواله في الأعمال الاقتصادية المختلفة كإنتاج السلع وتصريفها وتأدية الخدمات المتعددة للمجتمع كوسائل النقل والفنادق...الخ. ويعرف هذا الفريق باسم أصحاب رؤوس الأموال. والفريق الآخر يتاجر في النقود باعتبارها سلعة ولا يساهم في الأعمال الاقتصادية بطريقة مباشرة، وإنما يتخصص في إقراض المشتغلين بما يحتاجون إليه من النقود، ويسمى هذا الفريق باسم رجال الأموال أو الممولين، إذ أنه أصبح أصحاب رؤوس الأموال مسيطرين سيطرة تامة على الصناعة والمشتغلين بها لامتلاكهم أهم عناصر الإنتاج الصناعي. وفريق رجال المال يسيطر على سياسة الدولة المالية وعلى أصحاب رؤوس الأموال أنفسهم، وذلك لأن جميع الأعمال الاقتصادية الكبيرة تقوم على أساس الاقتراض.

-زيادة الخلاف بين العمال وأصحاب الأعمال: لا شك أن الخلافات بين العمال وأصحاب العمل لم تخل منه أية دولة صناعية في العالم والذي يعتبر من النتائج المحتومة لنظام الصناعة، يعود بالضرر الكبير على جميع المشتغلين بالصناعة وعلى الأمة بأجمعها، لأنه إذا نجح أصحاب الأموال في تنفيذ أغراضهم فإن ذلك يؤدي إلى تخفيض أجور العمال وإرهاقهم، كما يؤدي إلى ضعف القوة الشرائية وقلة رواج التجارة فتقل مكاسب الصناعة تبعا لذلك، أما إذا نجح العمال في زيادة أجورهم وتخفيض ساعات عملهم فإنهم بذلك يسببون ارتفاع المصنوعات وغلاء المعيشة ويحرمون أنفسهم في النهاية من الانتفاع من زيادة الأجور. وإذا استمرت الأجور والأسعار في التزايد المطرد أدى ذلك إلى أزمة اقتصادية شديدة تجرف أمامها العمال وأصحاب رؤوس الأموال.[246]

7-2-3- النتائج السياسية:

يمكن تلخيص أهم النتائج السياسية في مايلي:

---

[245]- إسماعيل محمد علي، مرجع سابق، ص (152- 161).

[246]- إسماعيل محمد علي، مرجع سابق، ص (162- 166).

7-2-3-1- زيادة قوة الدولة: قد شغلت انجلترا بسبب في الصناعة وتقدمها العظيم في هذا الميدان مركزا ممتازا بين دول العالم منذ عصر "نابليون" واستطاعت أن تحافظ على إمبراطوريتها الواسعة وأن تزيد في امتلاكها على حساب الإمبراطورية الألمانية والعثمانية نظرا لسيطرتها البحرية التي كانت أحسن الوسائل للدفاع عن نفسها ومحاربة أعدائها أو محاصرتهم ، و لعل أبلغ دليل على علاقة الصناعة بالقوة الحربية ما حدث بعد معركة "دنكرك" سنة 1940 عندما انسحب الجيش البريطاني من فرنسا وترك وراءه جميع معداته الحربية ولكن بريطانيا استطاعت في زمن قصير أن توجه مصانعها العديدة نحو إنتاج المعدات الحربية بكميات عظيمة واستطاعت أن تمون قواتها المحاربة بكل ما احتاجت إليه من أسلحة ومعدات متنوعة.

7-2-3-2- زيادة قوة الرأي العام: لا ريب أن ظهور الرأي العام وقوته من أجل نتائج الثورة الصناعية لأن ذلك يتحقق بواسطة كثره اختلاط الناس في ما بينهم بواسطة الدعاية المنظمة التي من أهم وسائلها الجرائد، وكل ذلك من ثمرات الثورة الصناعية ولا تقتصر أهمية الجرائد على أنها لسان الرأي العام فحسب، لأنها في الحقيقة معلمة الرأي العام في الوقت نفسه، ولذا كانت قوة عظيمة في الدولة واستحقت أن تلقب باسم "صاحب الجلالة الصحافة" ففي مقدورها رفع الحكومات أو إسقاطها.

7-2-3-3- تعديل اتجاه السياسة الداخلية والخارجية: لم تكن نتائج قانون الإصلاح الدستوري في انجلترا مقصورة على تعديل نظام الحكم في البلاد فحسب، بل شملت أيضا تعديل سياسة الدولة الخارجية والداخلية. فأصبح الغرض الأول منهما خدمة مصالح سكان المدن بكل الوسائل، أما السياسة الداخلية فقد اتجهت إلى نشر الإصلاحات الاجتماعية التي تعود بالفائدة على سكان المدن قبل غيرهم، كتحسين المساكن والمواصلات والصحة العامة، أما من وجهة السياسة الخارجية فقد أصبح غرضها الأول تشجيع تجارة انجلترا الخارجية بالاستعمار أو عقد المعاهدات التجارية. وصارت علاقة انجلترا السياسية بأية دولة أخرى قائمة على مقدار مساعدة تلك الدول أو معاكستها للتجارة البريطانية.

ولا ريب في أن انجلترا فقدت كثيرا من الأسواق بسبب الأغلاط السابقة التي وقعت فيها، ومع ذلك فإن تفوقها الصناعي والتجاري لم يتعرض لخطر جدي لأسباب كثيرة، كعملها على إصلاح تلك الأغلاط واتساع تجارة العالم أجمع، وارتفاع الأجور وزيادة القوة الشرائية في أغلب الدول، ولذا كان أكبر أثر للمنافسة الأجنبية التي تعرضت لها انجلترا منذ أواخر القرن الماضي تقليل مدى تقدمها الصناعي و تفوقها التجاري بدلا من القضاء عليه.[247]

المحاضرة 10:مدرسة الطبيعيين (حوالي منتصف الق 18م)

الفيزيوقراطيين مجموعة صغيرة من الاقتصاديين[248] ، ظهرت في فرنسا منذ حوالي منتصف القرن الثامن عشر سميوا بالاقتصاديين وعلى رأسهم "فرانسوا كيناي" (1694-1774)م، ثم أصبحوا يعرفون

بالفيزيوقراطيين[249] انتشرت فكرة القانون الطبيعي التي كانت تستمد أصولها من أرسطو ثم انتقلت إلى كتاب القانون الروماني ثم إلى المدرسيين في العصور الوسطى ويقصد بالقانون الطبيعي المجرى الذي حددته الطبيعة كي يسير فيه الإنسان، فقد كانت هذه فكرة مطبقة قبل عصر الطبيعيين على العلوم الطبيعية خاصة في عصر "إسحاق نيوتن" الذي حاول مناقشة إمكانية استخلاص قوانين علمية تكشف عن العوامل التي تحكم الظواهر الطبيعية، أما في العلوم الاجتماعية وفي علم الاقتصاد بالذات فلم تكن فكرة تطبيق القانون الطبيعي عليها قد انتشرت بعد، وجاء ذلك على يد الطبيعيين وفي مقدمتهم طبيب الإمبراطور لويس

---

[247]- اسماعيل محمد علي، مرجع سابق، ص (167- 180).

[248]- عبد الرحمن عبد الله كبسور، مرجع سابق، ص 18.

[249] -C. Rodrigues ,Les grands courants de l'analyse économique depuis le XVI ème siècle, chapitre3, Economie_ Sociologie_ Histoire classe d'ECO1 (2013 -2014) p 05,منشور على الموقع الالكتروني:
(eloge- des-ses.com/Wp- content/ uploads/ 2016/ 05/ pensé- «économique- 2013- 2010- CR. R) ، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/10/15) على الساعة 15:00.

الخامس عشر "فرنسوا كيناي" الذي لم يهتم بالاقتصاد إلا بعد أن جاوز الستين من عمره حيث نشر عدة مقالات بعنوان "القمح" سنة 1756م وآخر بعنوان المزارعون عام 1757م، وأعقب ذلك ظهور مؤلفه المشهور والذي يعتبر إنجيل المدرسة والمسمى بالجدول الاقتصادي عام 1758. والفيزيوقراط كلمة يونانية مؤلفة من "فيزيو" و "قراط" وتعني حكم الطبيعة.[250] كانوا الطبيعيون على خلاف تام مع المركنتيليين خاصة فيما يتعلق بالثروة والتجارة في المعادن النفيسة، ويرون أن ليس للدولة أن تتدخل في النشاط الاقتصادي بل تركوه حرا لحركة الطبيعة.[251]

1- **سبب قيام المدرسة الطبيعية:** هناك عدة عوامل ساعدت على قيام المدرسة الطبيعية والتي سوف نذكرها كالتالي:

1-1- من الناحية الفلسفية: كانت الفكرة السائدة هي النظر إلى الملك باعتباره صاحب سلطان مطلق، وقد كانت هذه الفكرة امتدادا للآراء التي صاحبت القضاء على الإقطاع، والتي كانت تطالب بقوة الملوك حتى تقوى سلطة الدولة الناشئة.[252]

1-2- من الناحية الاقتصادية: إن العيوب التي صاحبت ظهور وتطبيق المذهب التجاري في القرنين 16 و17 ميلادي، والأضرار الاقتصادية التي نجمت عنه بسبب السياسة الاقتصادية التي كانت تخضع لإدارة الحكام بشكل مباشر وخاصة في مسألة المفاضلة بين أوجه النشاط الاقتصادي على المستوى الداخلي، مع ظهور الأزمات ما نتج عنها من بطالة وتضخم وكساد بسبب تطبيق سياسة جلب المعادن النفيسة بتشجيع التجارة الخارجية.[253]

وسوء حالة المزارعين بسبب انخفاض دخلهم على إثر تطبيق سياسة التجاريين الذي كان من أثرها جعل أثمان المنتجات الزراعية منخفضة لتشجيع الصناعة، ولذلك فقد ساد الشعور بضرورة إصلاح ذلك الحال[254] ،بالإضافة إلى القيود الكثيرة التي فرضت على النشاط الاقتصادي، كالتعريفات الجمركية العالية وتكريس مبدأ تدخل الدولة بشكل تام في الحياة الاقتصادية وغيره.[255]

2- **فكرة القوانين الطبيعية:**

لقد استقطبت آراء "فرنسوا كيناي" العديد من المفكرين والرواد في الأوساط السياسية والفكرية. ومن أتباع هذه المدرسة "وليم بتي" (1623-1687) م الذي كان يعتقد بوجود قوانين طبيعية تحكم العلاقات الاجتماعية ويعتبر أن العمل هو الأساس في العملية الإنتاجية، وكذلك "كانتيون" الذي وضع كتاب "طبيعة التجارة بصفة عامة" 1755 وعندما تخضع الجماعة الإنسانية للنظام الطبيعي واعتبر أن الأرض هي الأساس في العملية الإنتاجية. يؤمن أصحاب النظرية الفيزيوقراطية بأن المجتمعات تتطور حسب نظام طبيعي وضعه الله لسعادة البشر، وهذا النظام الطبيعي هو عبارة عن مجموعة النظم التي تحقق الانسجام ومحيطه، ومن هنا تفهم الاهتمام الخاص الذي توليه المدرسة الفيزيوقراطية للفردي في المجتمع وهذه القوانين الطبيعية تقوم على مبدأين هامين يوجهان نشاط الأفراد واستمرار الحركة والتطور.

2-1- **مبادئ الطبيعة:**

مبدأ المنفعة الشخصية: فالإنسان حسب رأيهم يهتدي في نشاطه وتصرفاته الاقتصادية بما يحقق منافعه الشخصية فالمنفعة الذاتية هي الحاضر الذي يدفع الإنسان نحو الجد والنشاط والإنتاج.

250- أحمد ابراهيم عبد منصور وآخرون، مرجع سابق، ص 59.
251- عبد الرحمن عبد الله كبسور، نفس المرجع، ص ص 18،19.
252- أسماء جاسم محمد، مرجع سابق، ص 22.
253- بويلي سكينة، مرجع سابق، ص 289.
254- عبد الرحمن عبد الله كبسور، مرجع سابق، ص 19.
255- بويلي سكينة، مرجع سابق، ص 289.

مبدأ المنافسة بين المنتجين: الفرد عندما يسعى إلى تحقيق منفعته الشخصية يدخل في تنافس مع بقية المنتجين في المجتمع[256].

2-2- خصائص القوانين الطبيعية:

-إنها مطلقة لا استثناء لها، وكل محاولة من الفرد لعدم تطبيقها يكون جزاءه إلحاق الألم به فيضطر إلى الرجوع إليها.

-أنها عالمية تطبق في كافة بلاد العالم بصرف النظر عن ظروف كل بلد وخصائصه التي تميزه عن غيره من البلاد ؛

-أنها لا تتغير فهي أزليه أبديه لا يلحقها التعديل والتبديل؛

-أنها قوانين إلهية بمعنى أن الله هو الذي فرضها وحتمها.[257]

3- آراء الطبيعيين والتحليل الاقتصادي في الفكر الطبيعي:

يعتبر مؤرخو الفكر الاقتصادي عصر الطبيعيين بداية لمنشأ علم الاقتصاد الوضعي حيث قامت مدرستهم باستخدام التحليل العلمي المتعمق للظواهر الاقتصادية واستنباط واستخراج القوانين الاقتصادية التي كونت فيما بينها لمجموعة متكاملة ومترابطة من الأفكار الاقتصادية عن طريق بحث منظم للظواهر الاقتصادية، وفي ما يلي أهم ما ورد في مدرسة الطبيعيين من أفكار اقتصادية.

3-1- الناتج الصافي عند الطبيعيين واعتبار الأرض كمصدر للثروة:

خلافا لرأي التجاريين الذين يعتبرون ثروة الدولة التي تحقق لها قوتها الاقتصادية تتمثل فيما تملكه من ذهب وفضه بينما نجد الطبيعيين يعتبرون الطبيعة ممثلة في الأرض هي المصدر الوحيد لثروة الدولة.[258] فالأرض وحدها هي التي تعطي ناتجا صافيا أو إضافة إلى ما يدخل فيها من نفقات في عملية الإنتاج،[259] ويعرف الناتج الصافي عند طبيعيين بأنه الفرق بين الناتج الكلي وما يستخدم في الإنتاج الزراعي من أدوات إنتاج ومواد أولية، فإنهم يرون أن هذا الناتج الصافي لا يعود إلا على الزراعة، أما بقية القطاعات فهي عقيمة وعالة على القطاع الوحيد المنتج، وعليه يقيس الطبيعيون الثروة بالناتج الصافي، حيث أنه يمثل القيمة الفائضة التي يمكن استهلاكها مع بقاء قدرة البلد الإنتاجية على ما هي عليه، أي إذا زاد الناتج الصافي زاد ثراء البلد وزادت قدرتها على الاستهلاك والعكس بالعكس، ويمكن اعتبار نظرية الفيزيوقراط في الناتج الصافي مطابقا لما اصطلح عليه حاليا بالناتج القومي بالنظر إلى المفهوم المتقارب من خلال أن الناتج الصافي يقصد به تلك القيمة التي يضيفها المجهود الإنتاجي، بحيث يقتطع من قيمته الإجمالية نفقات الاستهلاك والعمل خلال العملية الإنتاجية، وعليه ينسحب هذا المعنى على كل نشاط اقتصادي يحقق قيمة صافية وليس الأمر حكرا على قطاع الزراعة، وهذا ما لا يوافق عليه الطبيعيون من خلال فكرتهم الأساسية حول إنتاج قطاع الزراعة دون غيره.[260] وهكذا نجد أن تعريف الطبيعيين للإنتاج يعتبر قاصرا ومحدودا، لأنه يقتصر على خلق مواد جديدة ومن ناحية أخرى فإن نظرة الطبيعيين للحياة كانت نظرة تفاؤلية ذلك لأنهم اعتقدوا أن الناتج الصافي أو الفائض في الإنتاج قد تولد عن عمل الطبيعة وليس عن عمل الإنسان، فالطبيعة

256- وديع طوروس، مرجع سابق، ص ص 68، 69.
257- أسماء جاسم محمد، مرجع سابق، ص 22.
258- زينب صالح الأشوح، مرجع سابق، ص ص(114،115).
259- عبد الله الطاهر وآخرون، مرجع سابق، ص 181.
260- بويلي سكينة، مرجع سابق، ص 292.

بحسب اعتقادهم تعمل حتى عندما يكون الإنسان نائما، لذا فإن ناتج عملها هذا هو هبة من الطبيعة إلى الإنسان وعن ذلك يزداد ثراء البلد[261].

3-2- الجدول الاقتصادي والدورة الاقتصادية (دورة الثروة):

تعرض أصحاب المدرسة الفيزيوقراطية لكيفية توزيع الناتج الصافي بين طبقات المجتمع، ولذلك وضع "كيناي" جدول اقتصادي يبين فيه كيف يتم توزيع الثروة على أفراد المجتمع،[262] ولقد تأثر "كيناي" عند وضعه للجدول الاقتصادي بمعلوماته الخاصة بالدورة الدموية التي توضح أن الدم ينتقل بين أجزاء الجسم بطريقه منتظمة وأنه لو حدث اختلال في هذه الحركة فإن الجسم يتعرض للاضطرابات. وقد تصور "كيناي" أن النظام الاقتصادي يشبه الجسم تماما وأن السلع تنتقل داخل هذا النظام كما ينتقل الدم داخل الجسم، وبناء على ذلك حاول "كيناي" أن يقتبس نظام الدورة الدموية ويطبقه على تداول السلع داخل النظام الاقتصادي فتصور أن الناتج الصافي (الدخل القومي) يتدفق بين قطاعات الاقتصاد القومي في شكل تدفقات دائرية تلقائية.[263]

ويمكن أن تلخص الدورة الاقتصادية كما يراها "كيناي" والطبيعيون كما يلي:

الناتج الصافي الذي يحصل عليه المزارعون يعطون جزءا من قيمته لملاك الأراضي الزراعية في مقابل استخدامهم لأرضهم ويحتفظ المزارعون بالباقي؛

ينفق الملاك بعض ما حصلوا عليه للحصول على ما يلزمهم من منتجات المزارعين والبعض للآخر على ما يلزمهم من التجار والصناع؛

فيما يتعلق بالتجار والصناع فإنهم يتلقون جزءا من دخولهم من المزارعين (حيث يشتري المزارعين ما يلزمهم من التجار والصناع) والجزء الآخر من الدخل يتلقونه من الملاك.

وفي نموذجه عن الجدول الاقتصادي قسم "كيناي" المجتمع إلى ثلاث طبقات:

الطبقة المنتجة: وهي طبقة المزارعين انطلاقا من الأهمية القصوى التي أولوها الزراعة واعتبارها القطاع المنتج الوحيد والمحقق للناتج الصافي.[264]

طبقة الملاكين العقاريين: وهم فئة المنتفعين المستغلين (من تتلقى الناتج الصافي فقط)

الطبقة العقيمة: وهم التجار والصناع فهم لا يضيفون إلى الناتج صافي أي شيء يذكر.

ومن خلال تصنيف طبقات المجتمع السابق ذكره فإن الفيزيوقراط استندوا في نظرتهم إلى النظام الطبيعي إلى فكرة الملكية في صورها المتعددة وهي تشمل:

الملكية الشخصية: وهي حق الشخص في الحصول على مقابل إنتاجه؛

الملكية المنقولة: وهي حق الشخص في ملكية ثمرة عمله؛

الملكية العقارية: وهي تتعلق بصفه خاصة بملكية الأراضي الزراعية، ذلك أن الفيزيوقراط أفردوا موقفا خاصا للملاك العقاريين في استقرار النظام الاجتماعي[265].

261- أسماء جاسم محمد، مرجع سابق، ص 23.
262- وديع طوروس، مرجع سابق، ص 69.
263- زينب صالح الأشوح، مرجع سابق، ص ص 117، 118.
264 - بويلي سكينة، مرجع سابق، ص 293.
265 - وديع طوروس، مرجع سابق، ص 70.

وبالنتيجة فإن التجار والصناع ينفقون هذا الدخل لدى المزارعين للحصول على ما يلزمهم من المنتجات الغذائية والمواد الأولية لنشاطهم الاقتصادي، وهكذا نجد أن الدخل يؤول في النهاية بعد أن يدور في الجسم الاقتصادي إلى طبقة المزارعين فالمنتجات والدخول تمر بدورة تبدأ من الزراع وتنتهي بالمزارع، مما يعكس مدى أهمية الزراعة في النشاط الاقتصادي.[266]

3-3- نظرية الطبيعيين في الضريبة: يقوم النظام الضريبي في هذا الفكر على أساس أن الزراعة هي القطاع الوحيد الذي ينتج ناتجا صافيا، وبالتالي فإن عليها وحدها تحمل عبء الضريبة على المجتمع، وقد استند الطبيعيون في فكرتهم هذه على أنه لو فرضت الدولة الضريبة على الصناع والتجار فإنه يكون باستطاعتهم نقل عبئها إلى المزارع عن طريق رفع أسعار المنتجات التي يبيعونها لهم بمقدار هذه الضريبة.[267]

3-4- نظرية الطبيعيين في العمالة والفائض: قسم الطبيعيون العمالة إلى فئتين: الأولى هي الفئة المنتجة وتتكون من العمالة القادرة على خلق وتكوين فائض (الفائض هو الشيء الذي يزيد على الثروة المستهلكة ويتم استخدامه في الإنتاج)، أما الفئة الثانية فهي الفئة العقيمة أو غير المنتجة وهي تضم كل أنواع العمالة المتبقية. والفائض كتعريف بسيط عند الطبيعيين هو "الفائض يتكون عندما يكون متوسط ما يستهلكه العمال من طعام وما يستخدمونه من بذور أقل من مقدار ما ينتج من استخدام الأرض الزراعية).[268]

3-5- المبادلات التجارية: يرى الفكر الطبيعي أن المبادلات التجارية لا تولد ناتجا صافيا ولا تضيف قيمة، فعملية التبادل التجاري هي عملية لا تنتج ثروة ولكن قد تنتج ربحا، والربح في نظرهم يختلف عن الثروة، حيث أن ربح أحد الأطراف في التبادل التجاري إنما هو خسارة لطرف آخر، وهذا ينطبق على التجارة الداخلية والخارجية على حد سواء.

3-6- الأسعار: تعتبر المنافسة في فكر "فرانسوا كيناي" العامل الأهم في التفسير الصحيح لكيفية تقدير أي سلعة مستقلا عن تأثير أي بائع أو مشتر بمفرده، وأن سعر السلعة يتحدد بعدد من العوامل الأخرى تشمل المصاريف التي يتحملها المنتجون من أجل تصنيع السلعة والمصاريف التي يتحملها التجار في سبيل نقلها من مراكز إنتاجها إلى مراكز توزيعها في الأسواق.[269]

3-7- السياسة الاقتصادية للطبيعيين:

يرى الطبيعيون أن هناك قوانين طبيعية تحكم الكون وتتحكم وحدها في الحياة الاقتصادية وتكيف مظاهره، وبناء على تلك الفكرة الجوهرية لفكر الطبيعيين فقد نادوا بعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أو في شؤون الأفراد. ويرى المفكرون الطبيعيون أن هناك توافق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة، لأن المصلحة الأخيرة ما هي في الواقع إلا مجموع مصالح الأفراد، ولقد قامت سياسة الطبيعيين على أساس المبدأ الاقتصادي المشهور "دعه يعمل، دعه يمر" "laisser faire, laisser passer"، حيث قصدوا بعبارة "دعه يعمل" حرية ممارسة النشاط الاقتصادي الذي يرغب فيه الفرد، ويقصد بالعبارة "دعه يمر" حرية التبادل الداخلي والخارجي وتنقل السلع بين البلاد بدون تدخل الدولة.[270]

---

266 - أسماء جاسم محمد، مرجع سابق، ص 23.

267 - عبد الله الطاهر وآخرون، مرجع سابق، ص 182.

268 - زينب صالح الأشوح، مرجع سابق، ص ص 123، 124.

269 - عبد الله الطاهر وآخرون، نفس المرجع، ص (181- 183).

270 - زينب صالح الأشوح، مرجع سابق، ص ص 124، 125.

وأكدوا على أهمية أن يترك تصدير المنتجات الزراعية للخارج حرا وتلغى القيود التي كانت موجودة من قبل على هذا التصدير تنفيذا لتعاليم المذهب التجاري، وهكذا كانت سياسة الطبيعيين سياسة اقتصادية حرة، ومع ذلك فقد وضعوا قيدا على هذه السياسة الحرة فسمحوا بتدخل الدولة.[271] وذلك للأسباب التالية:

- لصيانة الأمن الداخلي والخارجي؛
- لحماية الملكية الفردية؛
- لجعل الأفراد ينفذون ما يرتبطون به من عقود.

4- **تأثير آراء الطبيعيين في الفكر الاقتصادي:** لقد ترتب على آراء الطبيعيين نتائج هامة في ميدان الفكر الاقتصادي وأهمها:

4-1- لم يعد ينظر للنقود باعتبارها ثروة كما كان الحال عند التجاريين بل أعطيت الأهمية كما يجب أن يكون الوضع الصحيح للإنتاج؛

4-2- أدت آراء طبيعيين إلى تخفيف القيود التي كانت مفروضة على النشاط الاقتصادي في ظل المذهب التجاري؛

4-3- إن الطبيعيون هم الذين أسسوا المذهب الفردي أو المذهب الحر الذي ساد حتى منتصف القرن العشرين؛

4-4- كان الطبيعيون أول من أعطى صوره عن دوره الناتج الكلي وانتقاله داخل البلاد في مجموعة، وعن كيفيه توزيعه بين طبقات المجتمع المختلفة.[272]

5- **جوانب القصور في الفكر الطبيعي والانتقادات الموجهة للمدرسة:**

وضعت المدرسة الطبيعية الأسس لقيام علم الاقتصاد السياسي والمذهب الفردي الحر، باعتبار أن النشاط الاقتصادي يجب أن يترك للأفراد يديرونه وفقا لمصالحهم الشخصية، ويمكننا هنا طرح بعض جوانب القصور في الفكر الطبيعي والانتقادات الموجهة للمدرسة الطبيعية.

5-1- إن قول أصحاب المدرسة الفيزيوقراطية بأن القوانين التي تحرك المجتمع والاقتصاد هي قوانين طبيعية لإرادة الإنسان عليها هي مقولة غير علمية، إذ من المعروف أن الظواهر الاقتصادية تتغير مع تغير الواقع الاقتصادي والاجتماعي، لكن الفيزيوقراط لا يعترفون بالتطور الاقتصادي والاجتماعي.[273]

5-2- كانت فكرتهم على الإنتاج قاصرة ومحدودة وذات طابع مادي، لما كانت تتطلب في العمل المنتج من أن يكون خالقا لمادة جديدة، ولا يمكن التسليم معهم بأن العمل الإنتاجي الوحيد هو الزراعة. فالإنتاج بحسب الفكرة التي يسلم بها المجتمع الآن هو كل خلق لمنفعة جديدة أو زيادة لمنفعة موجودة من قبل، والمنفعة هي كل إشباع لحاجة إنسانية، وعلى ذلك فالصناعة والتجارة أعمال منتجة كالزراعة تماما، لأنها جميعها تخلق منافع جديدة وتزيد من المنافع الموجودة فتشبع حاجات الأفراد.[274]

5-3- وقد ترتب على خطئهم في تحديد فكرة الإنتاج أن رتبوا عليها خطأ آخر، حيث اتصلت السياسة المالية للطبيعيين على فرض ضريبة وحيدة على الزراعة فقط وعلى ملاك الأراضي الزراعية تحديدا، باعتبار أن الزراعة هي النشاط المنتج الوحيد ولأن الصناعة والتجارة بحقيقتهما نشاطان منتجان يسهمان فعلا في خلق ناتج صافي، فلذلك يتعين فرض ضريبة على ناتجهما الصافي مثل الضريبة المفروضة على ناتج الزراعة.

---

271 - زينب صالح الأشوح، مرجع سابق، ص ص 124-125.
272 - أسماء جاسم محمد، مرجع سابق، ص 24.
273 - وديع طوروس، مرجع سابق، ص 71.
274 - أسماء جاسم محمد، مرجع سابق، ص 25.

5-4- أفضت سياساتهم الاقتصادية إلى العودة بفرنسا إلى عهد الزراعة إذ ترتب على اعتقاد الطبيعيين أن الزراعة هي النشاط الاقتصادي المنتج الوحيد في المجتمع وإهمال النشاطين الصناعي والتجاري الأمر الذي تسبب في عرقلة نمو المجتمع والحيلولة دون ازدهار.

5-5-يغلب على فكر الطبيعيين الطابع الوصفي في التوزيع على عكس نظرية التوزيع من الاقتصاديين الكلاسيكيين التي تتسم بميل واضح إلى التحليل العلمي، و لعل هذا العيب في فكر الطبيعيين هو الذي حد من نقدهم إلى القول بأن الطبيعيين لم يتملكوا نظرية التوزيع.

5-6- كان تقسيم الطبيعيين في المجتمع اقرب إلى علم الاجتماع منه إلى علم الاقتصاد في حين أن الاقتصاديين الكلاسيكيين كانوا أكثر دقة في تقسيمهم لعلم المجتمع.[275]

5-7- ذهب "تورغو" في النقد لفكرة الطبيعيين حيث ركز تحديدا إلى أن الطبيعيين لم يروا إلى رأس المال نظرة أشمل واكتفوا بملامسة أحد أشكاله وهو الشكل المقدم من الزراعة فقط، كما أن "تورغو" كان من أوائل الاقتصاديين الذين انتقدوا فكرة أن الزراعة هي النشاط الاقتصادي المنتج الوحيد، وانطلق غيره من المعارضين لهذه الفكرة أن الزراعة تخضع لتناقض الغلة.

5-8- اعتبار الجدول الاقتصادي من أهم مساهمات الطبيعيين، إلا أنهم تجاهلوا معاملات المزارعين مع بعضهم وكذا الصناع مع بعضهم وقد نجح في ربط القطاعات ببعضها.[276]

المحاضرة 11:المدرسة الكلاسيكية التقليدية (الربع الأخير من القرن 18م)

انبثق هذا المذهب على الأسس التي وضعها الطبيعيون وتطور في انجلترا نتيجة التوسع الاقتصادي الذي عرفته فترة أواخر القرن الثامن عشر ميلادي (18م)، وخاصة أن الهدف الرئيسي للتحليل الاقتصادي الذي اعتمدته المدرسة التقليدية هو تفسير النظام الليبرالي مما ساعد على بلورة نظرية اقتصادية متكاملة هي الأولى في تاريخ الفكر الاقتصادي، بحيث يعتبر أول محاولة لتفسير متكامل واضح لنظام معقد من العلاقات الاجتماعية مبني على مفهوم الحرية المطلقة.

1- نشأة المدرسة:

وقد تأثر الفكر الاقتصادي للمدرسة الكلاسيكية في أواخر القرن 18م وأوائل القرن 19م بالتطورات التي حدثت في المجتمع الأوروبي من النواحي الاقتصادية، السياسية والاجتماعية وبالتحول من الرأسمالية التجارية إلى الرأسمالية الصناعية التي بدأت بالظهور في أواخر القرن18،[277] حيث تعاظم الدور الذي أصبح يلعبه الإنتاج السلعي وأصبحت الصناعة هي القطاع الاقتصادي السائد وخاصة بعد تطورات في مجال الاستخدام الواسع للماكينات ووسائل النقل والاتصال. وهذا الواقع الجديد المليء بالتناقضات والآمال والأحلام كان بحاجه إلى فكر جديد يتناسب معه و يتناسب لمتطلبات نموه.

وهنا قدمت المدرسة الكلاسيكية التي ظهرت في بريطانيا أفكارها وآرائها في كل هذه القضايا، وقد تجلى هذا الأمر في أعمال آدم سميث، دافيد ريكاردو، جون باتيست ساي وآخرون.[278]

2- الأسس العامة للفكر الكلاسيكي في المجال الاقتصادي:

[275] - عبد الرحمن عبد الله كبسور، مرجع سابق، ص ص 23، 24.
[276] - عبد الرحمن عبد الله كبسور، مرجع سابق، ص ص 24، 25.
[277] - عبد الله الطاهر وآخرون، مرجع سابق، ص 183.
[278] - وديع طوروس، مرجع سابق، ص 72.

على الرغم من أن مفكري المدرسة الكلاسيكية ركزوا اهتمامهم على مشاكل وجزئيات متباينة المضامين والأبعاد، إلا أنه كانت هناك خطوطا عامة تجمع تفكيرهم بما يمكن أن يشكل مدرسة فكرية عامة واحده هي مدرسه الكلاسيكيين ويمكن تلخيص الأسس المشتركة في ما يلي:

2-1- الفلسفة الاقتصادية العامة: يبني الكلاسيكيون كل تحليلهم الاقتصادي على فلسفة عامة يمكن إيجازها فيما يلي:

2-1-1- الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي والفرد يخضع في قيامه بالنشاط الاقتصادي لدافع المصلحة الخاصة؛

2-1-2- يسعى كل فرد إلى تحقيق مصالحه الخاصة التي تتمثل في صفه أساسية في الحصول على أكبر منفعة شخصية ممكنه، وكنتيجة لسعي كل فرد لتحقيق مصالحه الشخصية يحدث تنافس بين جميع الأفراد،[279] وهذا التنافس لا يعني أن هناك تعارضا بين المصالح الشخصية للأفراد والمصلحة العامة للمجتمع حيث أن المصلحة العامة ما هي إلا محصلة المصالح الذاتية للأفراد،[280] ، ويرى آدم سميث أن هناك سمه ميزت نظرية الميول الأخلاقية هي اليد الخفية، بحيث أن القوة الاجتماعية هي السبب في دفع الفرد للعمل للصالح العام، بحيث تقود الفرد إلى تحقيق غاية لم يكن من الأصل جزء من مقصده؛[281]

2-1-3- اعتقد الكلاسيكيون بوجود قوانين طبيعية تحكم النشاط الاقتصادي ورأوا أن مهمة الاقتصاديين تنحصر في البحث عن هذه القوانين؛[282]

2-2- كل الأسواق (سوق السلع والعمل) يسودها المنافسة الكاملة، حيث تسعى كل المشروعات إلى تعظيم أرباحها الكلية في ظل هذه المنافسة بتخفيض تكلفة إلى أقل حد ممكن مقارنة مع زيادة قيمة الناتج الحدي؛[283]

2-3-يرى الكلاسيك أن الإنتاج هو خلق المنافع أو زيادتها وهم يرون أن عناصر الإنتاج تتمثل في ثلاثة هي: الطبيعة، العمل ورأس المال. غير أن العمل (حسب رأيهم) هو العنصر الرئيسي الذي يحتل المكان الأساسي بين تلك العناصر.[284]

2-4-قاموا الكلاسيك بدراساتهم التحليلية للظواهر الاقتصادية للمجتمع انطلاقا من مميزات كانت تسودهم وهي:

تكوين المجتمع من ثلاث طبقات محددة لوظائفها الاقتصادية هي: الطبقة الرأسمالية وهي التي تملك وسائل الإنتاج.

الطبقة الاستقراطية وهي التي تملك الأرض.

الطبقة العاملة وهي التي تقوم بأداء الأعمال وهي مرتبطة في ماهيتها بفعل عملية الإنتاج.

يتركز النشاط الاقتصادي على مجال المبادلة والرق التي تكون من نوع الأفراد من نوع الرجل الاقتصادي.

---

279 - زينب صالح الأشوح، مرجع سابق، ص 132.
280 - عبد الله الطاهر وآخرون، مرجع سابق، ص 183.
281 - عبد الرحمن عبد الله كبسور، مرجع سابق، ص 26
282 - زينب صالح الأشوح، نفس المرجع، ص 133.
283 - وديع طوروس، مرجع سابق، ص 72.
284 - زينب صالح الأشوح، نفس المرجع، ص ص 144، 134.

-المنافسة على المستويين الداخلي والخارجي حيث يقتضي دور الدولة على وظيفتها من خلال النظام العام من خلال حماية الملكية الفردية من كل اعتداء وهو ما يسمى اصطلاحا بالدولة الحارسة.

3- أفكار آدم سميث:

3-1- لمحة تاريخية حول المفكر آدم سميث(1723-1790):

ولد آدم سميث في عام 1723 باسكتلندا، وتوفي في 1790 درس المنطق والفلسفة، ألف كتابين أساسيين (البحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم في 1776 ، ونظرية المشاعر الأخلاقية في 1759.)[285] اكتشف وقدم الكثير من الأفكار الاقتصادية ذات القيمة العلمية الكبرى والتي مازال يؤخذ بها حتى اليوم مما جعل المفكرين يلقبونه ب "أبو الاقتصاد".[286] وتتركز الدوافع الاقتصادية لدى "سميث" على دور المصلحة الذاتية ذلك أن السعي إليها بصوره فردية وتنافسية هو مصدر القدر الأكبر من الخير العام. ومن أشهر أقواله (إننا لا نتوقع غذاءنا من إحسان الجزار أو صانع الجعة أو الخباز، وإنما نتوقعه بمصلحتهم الخاصة نحن لا نخاطب إنسانيتهم، وإنما نخاطب حبهم لذواتهم).[287]

-زعم ادم سميت في نظرية المشاعر (الميول) الأخلاقية أن أفعال الناس تتأثر لحد كبير بالرغبة في نيل استحسان الآخرين، وفي اعتقاده أن سعادة المرء في امتلاكه ثلاثة مقومات هي: الصحة،قوت يومه، و الثالث هو الضمير الحي، فلاإنسان بهذا الوضع هو الذي تتوفر أمامه الحظوظ.[288] وقد ظهر الاقتصاد السياسي الكلاسيكي على يد "آدم سميث" الذي اختلف عن التجاريين والفيزيوقراط معا بذهابه إلى أن المصدر الأساسي للثروة ليست التجارة أو الأرض بل العمل. كما ذهبت سميث في كتابه ثروة الأمم 1776 إلى أن ثروة كل أمة تقاس بقدرتها الإنتاجية وبحجم إنتاجها من السلع بكافه أنواعها، وأصبح مقياس الثروة لديه هو إنتاجية العمل التي تتضاعف أضعافا كثيرة إذا ما تم تقسيم العمل بحيث يظهر التخصص في كل عمل جزئي.[289]

3-2- أهم الأفكار والنظريات لآدم سميث:

3-2-1- القيمة عند آدم سميث: قد فرق سميث بين قيمتين هما قيمة استعمالية وقيمة تبادلية، حيث تتمثل الأولى في المنفعة الذاتية للشيء، بينما تتمثل الثانية في ما لشيء من قدرة على شراء أشياء أخرى.[290]

فالقيمة الاستعمالية هي المنفعة التي يكتسبها المستهلك من استعماله للسلعة، والقيمة التبادلية هي السعر الذي يتبادل به الناس السلعة مقابل باقي السلع، وتحدث عن طريق العرض والطلب في السوق و الأشياء التي لها قيم استعمالية كبيرة لها قيمة تبادلية قليلة أو تنعدم[291].

ويبقى المثال الأكبر الذي يوضح الفرق بين المفهومين هو مثال الماء والماس فالماء نافع إلا أنه لا قيمة له في المبادلة في الغالب (أي لا سعر له)، أما الماس فهو غير قيمة استعمالية (لا نفع ضروري له) ولكن يتم مبادلته بكمية كبيرة من السلع لندرته الشديدة.

---

[285] -Alain MARCIANO, Histoire de la pensée économique, cours de licence 3, sciences économiques, université montpellier 1, (2011- 2012), p 15, منشورة على الموقع الالكتروني: (eco.um1.free.fr/doc/semestre_5/Histoire_de_la_pense_eco/cours/acaa207.pdf)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/10/20) على الساعة 16:00.

[286] - زينب صالح الأشوح، مرجع سابق، ص 131.

[287] - جون كينيث جالبرت، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، مرجع سابق، ص 77.

[288] - عبد الرحمن عبد الله كبسور، مرجع سابق، ص 26.

[289] - وديع طوروس، مرجع سابق، ص 76.

[290] - زينب صالح الأشوح، نفس المرجع، ص 150.

[291] - عبد الرحمن عبد الله كبسور، نفس المرجع، ص 27.

ومن خلال هذا المثال يؤكد آدم سميث أن القيمة الاستعمالية لا تشكل أساس القيمة التبادلية، أي أن حجم المنفعة ليس هو الوحيد المحدد لسعرها، و يبرز ذلك بأن العمل هو المقياس الشامل الوحيد والدقيق للقيام في كل مكان وزمان.[292]

وقام آدم سميث بمحاوله تحديد القيمة التبادلية هي حالة بدائية حيث تقوم السلعة بقيمة العمل المبذول في إنتاجها، وفي حالة نظام اقتصادي يقوم على استخدام النقود حيث يختلف السعر الحقيقي (الرسمي) للسلعة مع سعرها السوقي، وفي تلك الحالة يوضح أن السعر الطبيعي الذي يتلاقى عنده الطلب على السلعة مع عرضها هو الذي يمثل القيمة التوازنية للسلعة.[293]

3-2-2- العمل كمقياس للقيمة: يعتبر آدم سميث أن العمل الإنساني هو مصدر الثروة في المجتمع، فالعمل البشري هو الذي يزيد في قيمة السلع والخدمات، وأن قيمة السلعة تقاس بمقدار العمل المبذول في إنتاجها، ولذلك كان يدعو إلى مبدأ تقسيم العمل والتخصص في النشاطات الإنتاجية، حيث أن ذلك يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والكفاءة وزيادة مهارة العمال إلى حد كبير، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى زيادة العرض من السلع والخدمات وصولا إلى التوازن الكلي في الاقتصاد[294]. ولقد ميز سميث بين السعر الحقيقي والسعر الاسمي للسلع، أو بين سعر السلع (عملا) أو سعر السلع (نقودا).فالعمل عند آدم سميث هو المقياس الحقيقي للقيمة القابلة للتبادل لكل السلع كما ذكرنا سابقا.[295]

وعلى خلاف الطبيعيين الذين حصروا العمل المنتج في الزراعة فقط، فقد اعتبر سميث أن العمل المنتج يشمل جميع الأنشطة الاقتصادية[296]، فالعمل المنتج هو الذي يضيف لقيمة الشيء، والعمل غير المنتج بضده، فالأول هو الذي يضيف إلى رأس المال الذي لم يملكه المجتمع ويبقى أثره على خلاف الثاني. ولقد دعا إلى تقسيم العمل حيث استخدمه لمعنيين مختلفين:

الأول: تخصص قوة العمل للمساعدة في تحسين الإنتاجية بزيادة المهارة والقدرة على الابتكار، وهذا يتوقف على حجم السوق.

الثاني: تقسيم قوة العمل بين العاملين في أعمال منتجة والعاملين في غير ذلك.

والعمل المنتج عند آدم سميث هو ما أدى إلى إنتاج سلعة مادية، وإلى خلق فائض ليستخدم في الاستثمار، وعلى هذا قد أخرج سميث رجال الكنيسة، المحامين، الأطباء والفنانين ... الخ من فئة الطبقة المنتجة، برغم إقرار أنهم يأخذون أجورا على أعمالهم ويعد تقسيم العمل نقطة البداية في نظرية النمو الاقتصادي لدى آدم سميث حيث تؤدي إلى أعظم النتائج في القوى المنتجة للعمل.[297]

3-2-3- السعر و الربح و المنافسة:

ميز سميث بين السعر الطبيعي والسعر غير الطبيعي أو الاحتكاري للسلعة. ويعتبره كسعر توازن ثابت ومستقر وظاهرة مرتبطة بالمدى الطويل و سعر السوق فهو مرتبط بالمدى القصير ويحدد بالعرض وبالطلب. وذهب إلى أن السعر الطبيعي للسلعة هو مجموع تكاليف إنتاجها، والإيجار العقاري للأرض التي تم الإنتاج عليها والربح على رأس المال المستخدم، و أي زيادة في هذا السعر هي زيادة غير طبيعية. ومن بين الأسباب التي ذكرها آدم سميث لهذه الزيادة في السعر هي:

---

[292] -M.Alain MARCIANO, opcite, p 16.

[293] - زينب صالح الأشوح، مرجع سابق، ص ص 151،150.

[294] - عبد الله الطاهر وآخرون، مرجع سابق، ص 184.

[295] - عبد الرحمن عبد الله كبسور، مرجع سابق، ص 27.

[296] - زينب صالح الأشوح، نفس المرجع، ص 150.

[297] - عبد الرحمن عبد الله كبسور، مرجع سابق، ص 29.

- عندما يرتفع طلب على سلعة ما فإن الأرباح التي يمكن أن يحققها رأس المال المستثمر في إنتاجها تزيد، لكن يحتم المنتجون على هذه الحقيقة أن يخفوا عن الجمهور هذا الارتفاع كي يضمنوا لأنفسهم بيعا موسعا ناتجا عن ارتفاع الطلب، ولكي يمنع المنافسين الآخرين من أن يتدخلوا في إنتاج تلك السلعة التي عليها طلب متزايد، لأن تزاحم رؤوس الأموال المستثمرة في إنتاج هذه السلعة سوف يقلل أرباحهم.[298]

-عندما يكتشف منتج ما أسلوبا جديدا في الإقلال من تكاليف إنتاجه سواء آلة جديدة أو طريقة جديدة لمعالجة المواد الخام توفر من العمل والوقت اللازم لإنتاجها، ويحتفظ المنتج بهذا الاكتشاف لنفسه باعتباره حقا خاصا له، و باعتباره من أسرار الصناعة كي يتمكن من الاستمرار في الإنتاج بتكاليف أقل تمكنه من البيع الأكثر ربحا، والحقيقة أن هذه هي الصورة الأولى لحقوق الملكية الفكرية التي تستخدم الآن لاحتكار المؤسسات الصناعية في الغرب للعلم والتكنولوجيا حجبهما عن بقية العالم.[299]

-عند منح الدولة امتيازات احتكارية لفرد أو شركة ينزع الاحتكارات تلقائيا نحو التحكم في الإنتاج بحيث لا يخضع هذا المنتج الاحتكاري لقوانين العرض والطلب التي تؤدي إلى الإقلاع من سعر السلعة التي عليها طلب متزايد، وعلى العكس يحبس المنتج الاحتكاري إنتاجه، بحيث لا يستجيب لحجم الطلب القائم كي يتمكن من بيع إنتاجه بسعر أعلى من الذي يمكن أن يوفره حجم الطلب الحقيقي، ويسلك كما لو أن هناك ضعفا في الطلب و يرفع السعر، وهو يستطيع القيام بذلك بسهولة لأنه سيطر على السوق.[300]

3-2-4- التراكم الرأسمالي عند سميث: يعتبر سميث عملية التراكم الرأسمالي أحد الشروط الضرورية لتحقيق التنمية الاقتصادية، فيجب أن يكون هناك ادخار أكبر من قبل الأفراد وبالتالي استثمار أكثر في الاقتصاد الوطني، وتتمثل عناصر النمو وفقا لسميث في كل من المنتجين، المزارعين والمستثمرين الذين يجب منحهم حرية التجارة والمنافسة مما يؤدي إلى توسيع أعمالهم وزيادة التنمية الاقتصادية.

يعتقد آدم سميث أن الناتج الكلي السنوي لأي دولة يقسم إلى جزأين:

الجزء الأول: يستخدم لإحلال رأس المال الذي استخدم في شكل معدات، مواد خام، وأجور للعمال خلال عملية الإنتاج.

الجزء الثاني: يذهب كأرباح وريع، ويرى سميث أن الجزء الأول فقط هو الذي استخدم لتشغيل العمل المنتج، كما ذهب سميث إلى تمجيد العمل والادخار واعتبر أن حياة الترف سيئة، وأن رأس المال يزداد بالاقتصاد في الإنفاق وينخفض بالتبذير وسوء التصرف، فالفرد الذي يدخر يضيف إلى رأسماله، فإما استثمره، وإما أقرضه لفرد آخر مقابل فائدة، فعلى قدر المخاطرة برأس المال يكون الربح.[301]

الريع هو المدخل الذي يتأتى عن الرأسمالية والأرض والأملاك وغير المرتبط بعمل صاحبه، ويطلق الريع أيضا على الدخل الناجم عن الفوائد التي يتلقاها أصحاب رأس المال وحاملو سندات الخزينة.

و الريع في مفهوم آدم سميث هو ذلك الجزء من إنتاج الأرض الذي يقدمه المزارع للمالك لقاء استثماره لإمكانيات الأرض، فهو يعتبر أن الريع هو نتيجة لعطاء الأرض ملكية.[302]

3-2-5- الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة: يعتبر الاقتصاديون الكلاسيك أن الحرية الاقتصادية هي الدعامة الأساسية للنظام الرأسمالي وهي الإطار الضروري لتحقيق التقدم الاقتصادي، وهذه الحرية الاقتصادية تشمل حرية التعاقد، حرية التملك، حرية التجارة الداخلية والخارجية، وحرية ممارسة أي مهنة

---

[298] - أشرف حسن منصور، آدم سميث الليبرالية الاقتصادية، تحديات ثقافية، العدد 27، 2007، ص 06، منشورة على الموقع: (https://www.academia.edu/3495780) ، تم الاطلاع عليه بتاريخ(2021/12/12) على الساعة 16:00.

[299] - وديع طوروس، مرجع سابق، ص ص 77،78.

[300]- أشرف حسن منصور، نفس المرجع، ص 07.

[301] - عبد الرحمن عبد الله كسور، مرجع سابق، ص ص 29،30.

[302] وديع طوروس، مرجع سابق، ص 86.

أو نشاط اقتصادي. فالدولة برأي آدم سميث يجب أن تحمي الحرية الفردية ودورها في تحقيق الصالح العام ما دامت لا تمتلك القوانين، وعلى الدولة أن تعمل على فض النزاعات بين الناس والدفاع عن الوطن. فالدولة غير صالحة للقيام بالمهام الاقتصادية، وذلك لأنها تبذر الأموال التي يجنيها الأفراد، و لأنها سيئة في الإدارة الاقتصادية لعدم وجود مصلحة مباشرة للموظفين التابعين لها.[303]

وأن حرية التجارة والتخصص بين الشعوب أمر حيوي وهام للدولة والشعب فيما يكلف الدولة كثيرا إذا صنعته محليا، ولماذا لا تجلبه بأقل من ذلك من دولة أخرى؟ وفي رأي آدم سميث أن هناك توزيعا طبيعيا للمنتجات بين مختلف الشعوب مما ينشأ عنه ميزة لجميعها. وغير أن سميث يغير حرية التبادل الدولية هذه، لذلك ترفض رسوم على السلع المستوردة إذا كان الإنتاج المحلي منها يتعرض لتكلفة أعلى بسبب فرض ضريبة خاصة عليه، فيمكن استخدام الرسوم الجمركية لأغراض المساواة.

3-2-6- الحلقه المتكاملة للنمو الاقتصادي لآدم سميث:

يرتكز تحليل آدم سميث الاقتصادي على محاور ثلاثة رئيسية هي تقسيم العمل، تحليل السعر والتخصص، وطبيعة النمو الاقتصادي، يرى آدم سميث أن هناك حلقة متكاملة تتم من خلالها عملية النمو الاقتصادي، وبمعنى آخر فإن النمو الاقتصادي هو عملية تقوم على سلسلة متصلة من المسببات التي تتصل مع بعضها البعض بشكل لا يمكن كسره، بما يشكل في النهاية حلقة متكاملة من العوامل التي تعد كل منها سببا ونتيجة للآخر والشكل الذي اقترحه "سميث" للنمو الاقتصاد هو كالآتي.

الشكل (1): الحلقة المتكاملة للنمو الاقتصادي

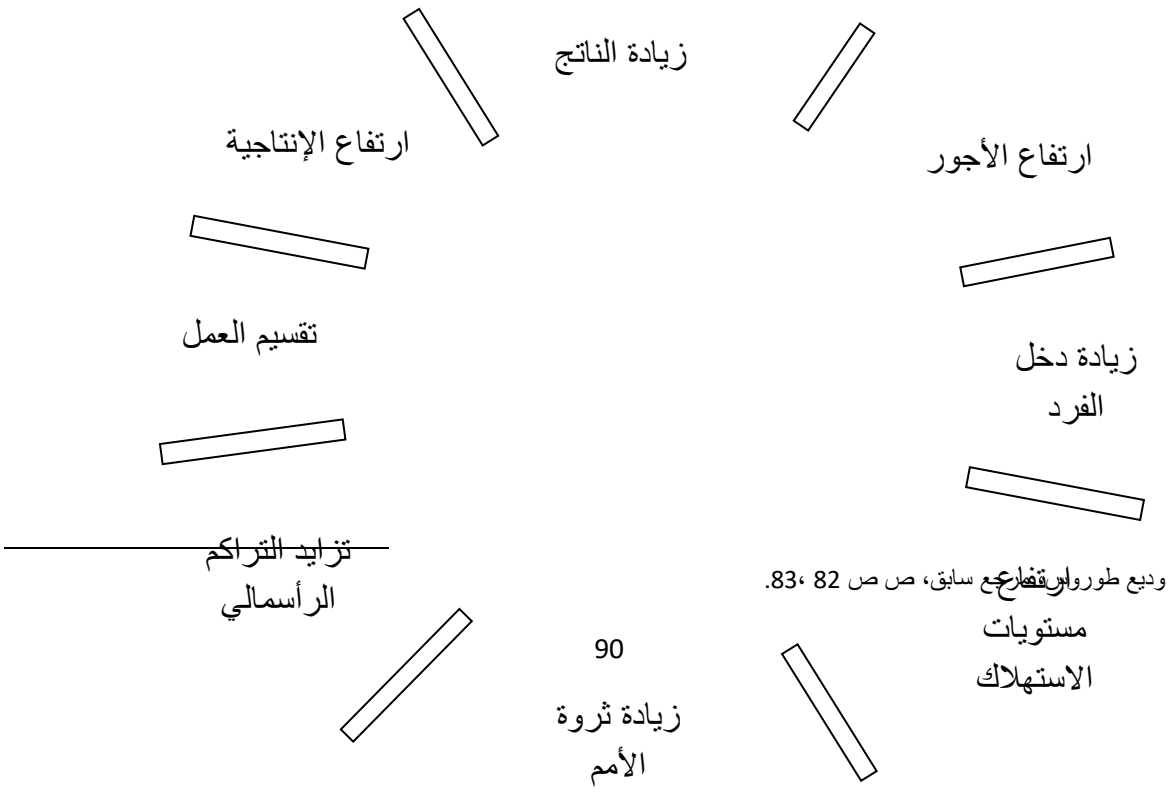

303 - وديع طوروس، مرجع سابق، ص ص 82، 83.

وفقا للحلقة المبينة في الشكل فإن عملية النمو الاقتصادي تتم في صورة عوامل سببية تتجه في عملها في اتجاه عقارب الساعة بدون انكسار، غير أن آدم سميث يوضح أن هناك قيدا واحدا يتحكم في عملية تسيير النمو التلقائي الدائري، وهو صعوبة ايجاد أوجه استثمارية جديدة نتيجة لاستمرار نمو المخزون الرأسمالي مع الزمن.[304]

4- **دافيد ريكاردو: (1772 -1823م):** ينتمي ريكاردو إلى عائلة يهودية هولندية الأصل واستوطن انجلترا، واشتغل سمسارا في بورصة الأوراق المالية، وأصبح عضوا بمجلس العموم عام 1819،[305] انتخب عضوا في البرلمان البريطاني في سنة 1819 حيث أيد حرية التجارة،[306] يعتبر أعظم من يمثل المدرسة التقليدية الكلاسيكية بعد آدم سميث، اتبع ريكاردو المنهج الاستنباطي في طرح نظرياته، ومن أهم مؤلفاته: كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب الذي أصدره في عام 1817، ومن أشهر نظرياته التي تدرس إلى اليوم: نظرية السعر الطبيعي ونظرية القيمة، نظرية النفقات النسبية، ونظرية الريع... وغيرها.[307]

كان ريكاردو متشائما إزاء مستقبل الجنس البشري متجها إلى الخط العريض الذي اختطه مالتس لنفسه، إلا أن تشاؤم ريكاردو كان من النوع الحذر المبني على معرفة تامة بأصول النظرية الاقتصادية خاصة

قانون تناقض الغلة. كان ريكاردو يشعر دائما بأن لديه الكثير مما يستطيع أن يسهم به في تقدم علم الاقتصاد النظري، و ربما كان لدراسته المتعمقة والمتأنية لكتاب آدم سميث " ثروة الأمم" أثر في ذلك، كما ساهم تأثره بأفكار مالتس رغبته الأكيدة بتوغله في علم الاقتصاد.[308]

وفيما يلي سيتم توضيح بعض المفاهيم والنظريات التي تطرق إليها ريكاردو وشرحها شرحا يخول لأي قارئ إمكانية فهمها:

1-4- القيمة عند ريكاردو:

304 - زينب صالح الأشوح، مرجع سابق، ص 147-150.
305 - عبد الرحمن عبد الله كبسور، مرجع سابق، ص 30.
306 - وديع طوروس، نفس المرجع، ص 78.
307 - عبد الرحمن عبد الله كبسور، نفس المرجع، ص 30.
308 - أعلام اقتصادية لدافيد ريكاردو، الاقتصاد النظري الكامل (2012/7/26)، الأنباء، منشورة على الموقع الالكتروني: (https://www.alanba.com/km/or/economy-news/business-and_markets)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/10/15) على الساعة 17:00.

ميز دافيد ريكاردو بين القيمة والثروة، فالثروة هي مجموعة من القيم الاستعمالية، أما قيمة السلعة مرتبطة بشروط الإنتاج، وميز بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، ولاحظ أن المنفعة هامة لقياس القيمة التبادلية للسلعة، ولكن تعتبر غير كافية.[309]

فقد حاول ريكاردو تجنب ما وقع فيه سميث بشأن نظرية القيمة، فهو يقرر أن الفرد بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية منشأه ندرة السلع المختلفة، وهذه السلع قد يكون لها قيمة استعمالية مرتفعة مع ذلك تنخفض قيمتها التبادلية لوجودها بوفرة مثل الماء والهواء. فهو يرى أن القيمة الاستعمالية لا يمكن قياسها وفقا لأي معيار مألوف الاختلافها باختلاف الاشخاص، بمعنى أنها قيمة شخصية. أما القيمة التبادلية فتتوقف على تكلفة الإنتاج.[310]

فقد ناقش ريكاردو فكرة القيمة معلنا أن قيمة الشيء هي ما بذل فيها من عمل فالسلعة (أ) أغلى من السلعة (ب) لأن الأولى بذلت في إنتاجها ساعات عمل أطول من الأخرى، وهو هنا يؤكد مبدأ له أهمية في الفكر الاشتراكي، وهو أن العمل أساس القيمة وهي بعينها الفكرة الأساسية لآراء ماركس في العمل بتلك الفكرة التي يعلق من شأنها المفكرون اليساريون الماركسيون قائلين كذبا أنها من أفكار ماركس، في حين أنها والحق يقال أنها من أفكار ريكاردو التي كتبها قبل ماركس بثلاثين سنة.[311]

والمأزق الذي وضع فيه ريكاردو هو إغفاله لدور العامل في سيرورة الإنتاج، فقوة العمل عند ريكاردو لا تقدر بساعات العمل مما يمنح الامتيازات كلها لمن يملك وسائل الإنتاج.

يذهب بالتالي فائض القيمة بشكل كامل للرأسمالي كونه من يملك رأس المال. الأذهى من ذلك أن قوة العمل (هي العنصر الوحيد الذي يملكه العامل) تصبح جزءا لا يتجزأ من رأس المال بمجرد أن تأخذ حالتها المادية المتمثلة في المنتوج. والفكرة هنا أن العامل المجد لا يستفيد من فائض القيمة كونها تذهب إلى الرأسمالي لتزداد بذلك أرباحه ويرتفع بالتالي رأس المال في سيرورة مستمرة يرتفع فيها فائض القيمة بشكل أكبر مع تجدد كل عملية إنتاج، لأن قيمة رأس المال تحدد فائض القيمة في النهاية، وهذا التبرير يعتبر من تجاوزات الطبقة الرأسمالية في حق العمال، والحل هو توزيع وسائل الإنتاج بشكل عادل يضمن استفادة العامل من فائض القيمة بالشكل اللازم.[312]

يعتقد ريكاردو أن ريع الأرض ليس سببا في القيمة، إنما هو نتيجة مشتقه من الأسعار، فارتفاع أسعار الحبوب ليس بسبب الريع الناتج من الأرض لأن الريع يتأثر بارتفاع أسعار الحبوب. ويعتبر رأس المال عملا مختزنا أي عملا بذل في الماضي في إنتاج الأوراق والآلات التي تستخدم في العملية الإنتاجية، وأن نسبته لا تتغير بالنسبة إلى جميع السلع، أما نفقة الإنتاج فهو يرجعها إلى عنصر العمل وحده، ويرى أنها تتوقف على:

* كمية العمل المختزن أو غير المباشر المبذول في إنتاج السلعة؛
* نوعية العمل؛

---

309 - زكرياء بغور، ديفيد ريكاردو تحت المجهر، في نقد الاقتصاد السياسي، مجلة الحوار المتمدن، العدد 5074، (2016/2/13)، محور الإدارة والاقتصاد، منشورة على الموقع الالكتروني: http://www.ahewar.org/debad/show.art.asp?aid، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/11/10) على الساعة 13:00.

310 - أعلام اقتصادية، مرجع سابق، ص 07.

311 - عبد الرحمن عبد الله كبسور، مرجع سابق، ص ص 30، 31.

312 - حسيبة شريفي، مقال حول نظريات القيمة، الثروة، الأسعار، التوزيع... توزيع المداخيل عند أهم مدارس الفكر الاقتصادي، منشورة على الموقع الالكتروني http://hassibacherifi.yolasite.com/resources/LES%20ECOLES (09/08/2020) à 15 :00، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/11/15) على الساعة 16:00.

* العمل المختزن أو غير المباشر وكمية العمل المبذول في مراحل سابقة في إنتاج المعدات و الأدوات المستخدمة حاليا في إنتاج السلعة، ولكن هذه النظرية أغفلت اثر عوامل الندرة كما اغفلت جانب الطلب.[313]

2-4- نظرية التوزيع عند ريكاردو:

تعتمد نظرية التوزيع في النظام الفكري الكلاسيكي على نظرية الكلاسيكيين للقيمة و الأسعار وعلى نظريتهم في الإنتاج. فالمستحدث عندما يقوم بشراء الخدمات المنتجة (العمل، الأرض ورأس المال) فانه يدفع لأصحابها قيمتها، وبعد أن يحصل على السلعة نتيجة مزج عناصر الإنتاج فانه يعمد إلى بيعها والثمن الذي يحصل عليه المستحدث من بيع السلعة المنتجة هو الذي يدفع ثمنا للخدمات المنتجة وهكذا إذ يدفع مستحدثون لتكاليف الخدمات المنتجة إلى أصحابها يوزع الدخل عليهم، أي أن هذا الثمن الذي يدفع لعناصر الإنتاج يتكون من الريع و أجرة العمل و الربح، و انطلاقا من ذلك تتفرع نظرية التوزيع إلى ثلاث نظريات هي نظرية الريع، نظرية الأجر ونظرية الربح.

4-2-1- **نظرية الريع:** الريع وهو ما يحصل عليه ملاك الأراضي نظير سماحهم لغيرهم باستخدامها،[314] فيعتبر أن الريع ينشأ بسبب اختلاف الميزة التي تتمتع بها أرض خصبة بالنسبة إلى أرض ثانية أقل خصوبة، حيث لو كانت جميع الأراضي بنفس درجة الخصوبة، لما ظهر الريع.

وعلى الرغم من أن مسألة الريع شغلت الفكر الاقتصادي لفترة طويلة من الزمن وحاول كثير من المفكرين تفسيرها وخاصة الفيزيوقراط الذين فسروا الريع، كما رأينا سابقا بالمنتج الصافي واعتبروه هبة من الطبيعة تعطيه الأرض، إلا أن مسألة الريع وارتبطت ارتباطا وثيقا باسم ريكاردو.

تعتمد نظرية عند ريكاردو على معطيين:

أ- قانون الغلة المتناقصة في الزراعة بحيث توضح أن الإنسان في بداية التطور يتاح له مساحات كبيرة و شاسعة من الأرض بحيث تزيد عن حاجته، و من تم يبدأ الإنسان في زراعة الأرض الخصبة وفي هذه المرحلة التي يكون هنا ريع للأرض لأنها وفيرة وما يزال هناك أجزاء كثيرة منها. غير مستغلة.و بالتالي فإن زيادة العرض و انخفاض الأسعار يعني خفض الربح و هو ما يسمى بقانون الغلة المتناقصة.

ب- استعمال الاراضي الحدية بسبب التزايد السكاني: حيث يلجأ السكان إلى زراعة الأراضي الحدية التي تؤدي بطبيعة الحال إلى ارتفاع تكاليف هذه الأراضي الأقل خصوبة أو الأبعد منها موقعا من الأسواق، وحيث أن السعر السائد في السوق لابد أن يتساوى وأن يسود السوق بأكملها، لذلك يحصل أصحاب الأرض الأكثر خصوبة والأفضل موقعا على فائض هو ما يسميه ريكاردو بريع الأرض.[315] (وهذا ما يسمى فيما بعد بالريع التفاضلي أو الفرقي)، ومن ثم وبناء على النظرية المذكورة يكون الريع هو الفرق بين أثمان المنتجات التي تتحدد على أساس نفقاتها في الأراضي الأقل خصوبة وتكاليف الإنتاج في الأراضي الخصبة التي زرعت أولا، و يحصل عليه أصحاب تلك الأراضي الخصبة. وكلما تقدم الزمن وزاد السكان يضطر المنتجون إلى زراعة أراضي أقل خصوبة من الأراضي الثانية، ويظهر لتلك الأراضي الثانية هي الأخرى ريعا وهكذا، ومنه يتضح أن الريع يتقرر ويتحدد نتيجة لعاملين: تكاثر السكان على مر الزمن، والالتجاء إلى زراعة أراضي أقل خصوبة.

4-2-2- **نظرية الأجور:** سعى ريكاردو لتحديد حد توازن ثابت يستقر عنده مستوى الأجر في تقلباته في مدة قصيرة، فصرح بأن مستوى توازن الأجور يتعادل مع الحد الأدنى

---

313 - عبد الرحمن عبد الله كبسور، مرجع سابق، ص 31.
314 - زينب صالح الأشوح، مرجع سابق، ص 140.
315 - وديع طوروس، مرجع سابق، ص 86، 87.

الضروري للحياة أي أن مستوى الأجور يتحدد بما يعادل قيمة المواد الضرورية لمعيشة العامل في الحد الأدنى أو ما يسمى بمستوى الكفاف، وتعتبر هذه المقاربة لمفهوم الأجر مقاربة امبريالية استغلالية بامتياز، فإذا كان الحد الأدنى للمعيشة هو ما يحدد أجر العامل، فهذا يعني أن الأجر لا يتحدد بالمجهود المبذول في عملية الإنتاج أي أن كل مجهود إضافي عن الحد الطبيعي فهو لا يعود بمنفعة على العامل، بينما يعود على الرأسمالي بكل المنفعة.[316]

وترى النظرية أن الأجر لا يتحدد بمفاوضات العمال، بل أنه محكوم فقط بقانون طبيعي أطلق عليه في تلك النظرية اسم "القانون الحديدي للأجور" على اعتبار أن العمال مقيدون به، ولا يستطيعون تغيير المستوى اللازم لمعيشة العالم الضرورية، فإن حالة العمال سوف تتحسن وتزيد رفاهيتهم ويقبلون على الزواج ويزيد نسلهم، مما يؤدي إلى زيادة عرض العمال الذي سوف يؤدي إلى انخفاض الأجر إلى المستوى الذي يتساوى فيه مع نفقة المعيشة الضرورية. أما لو انخفض الأجر عن هذا الحد فسوف تسوء حالة العمال وينقص معدل زواجهم ونسلهم الذي يؤدي في النهاية إلى نقص عرضهم وبالتالي إلى ارتفاع أجورهم المشروط بارتفاع مسبق للحد الأدنى للمعيشة أي أن وضعية العامل لا تتغير حتى مع ارتفاع أجره وهكذا.[317]

ونظرية الأجور لم تأخذ أبعادها الواضحة إلا عند ريكاردو فقد فرق بين صورتين للأجر: الأجر الطبيعي أو (السعر الطبيعي)، وهو ما يكفل للعامل وأسرته مدخولا يسمح له ولهم بمتابعة الحياة لمتابعة العمل ومتابعة إنجاب الأولاد، والأجر الإسمي وهو المبلغ من النقود الذي يحصل عليه العامل والذي يمكن أن يبقى ثابتا إذ لابد له من أن يتزايد، ولكن هذه الزيادة وهمية بسبب الزيادة الحتمية في أسعار المواد الغذائية (وفق نظرية الريع لدى ريكاردو بسبب الأجور إلى زراعة الأراضي الأقل خصوبة نتيجة تزايد السكان). مما يعني أن مستوى الأجر الفعلي سوف يبقى عند مستوى الكفاف مهما بلغ التقدم الاقتصادي.[318]

4-2-3- **نظرية الربح:** طبقا لنظرية القيم والأسعار في المدرسة الكلاسيكية فإن الربح هو حصة المستحدث من الدخل الناجم عن العمليات الإنتاجية، وتعود نظرية الربح في أصولها إلى آدم سميث. حيث حدد قيمة السلعة بكلفة إنتاجها المتمثلة بعوائد عوامل الإنتاج المستخدمة من أجل إنتاج السلعة.

وحسبه ريكاردو، فإن المالك العقاري سيتأثر بكامل الريع، وما تبقى من دخل يتم اقتسامهم بين العامل وصاحب العمل، وحصة العامل تحددت بمستوى الكفاف، كما ذكرنا سابقا (أي بمقدار ما يكفل تجديد قوة العمل)، إذا ما تبقى يشكل الربح. ويرى ريكاردو أن الربح ينزح دائما نحو الانخفاض، وسبب ذلك ارتفاع الأسعار المستمر الذي يتبعه تزايد الأجر الإسمي، فانخفاض الربح إلى أن يأتي الوقت الذي ينعدم فيه الربح وهو الوضع المستقر. ومع ذلك فإن ريكاردو كان يعتقد بإمكانيات وجود عوامل من شأنها أن تحد من انخفاض الربح ومن ارتفاع الريع في نفس الوقت ومن أهمها حرية التجارة الخارجية. على الرغم من نواحي الضعف الكثيرة التي تتصف بها هذه النظرية إلا أنها كشفت النقاب عن ظاهرة مهمة وهي التناقض بين مصالح الطبقة العاملة ومصالح الطبقة الرأسمالية. ولم يفرق ريكاردو بين الفائدة والربح ذلك لأن المنتج كان في الغالب يستخدم في إنتاجه رأسماله الخاص.[319]

---

316 - زينب صالح الأشوح، مرجع سابق، ص ص 142، 143.

317 - أعلام اقتصادية، مرجع سابق.

318 - نظرية التوزيع، بحث منشور على الموقع الالكتروني، ص ص 3، 4،منشور على الموقع الالكتروني: http://www.hama.edu.sy/newsites/economy/wp-content/uploods/2018/09/pdf، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/08/505) على الساعة 14:30.

319 - نظرية التوزيع،مرجع سابق.

4-3-**نظرية التجارة الخارجية:** اعلن ريكاردو نظرية في التجاره الخارجية (الدولية) أعنى بها نظرية التكاليف النسبية التي مازالت إلى يومنا هذا نظرية أصيلة ومبدأ من مبادئ التجارة الدولية.[320]

لقد فاق ريكاردو سميث في خصوص أن قيام التجارة الخارجية على أساس تباين في النفقات النسبية، سيمكن من تطبيق مبدأ التخصص وتقسيم العمل على نطاق العالم، وعلى ذلك يمكن لكل دولة استخدام مواردها بأقصى كفاءة ممكنة لتحقيق نمو اقتصادي أفضل، حيث تتلخص النظرية في أن كل دولة ينبغي أن تتخصص فيما تكون نفقاته أقل مقارنة مع دولة أخرى، بحيث يحصل الإجادة الإفادة. وكذا الدولة الثانية تتخصص في سلعة غير السلعة التي تخصصت بها الدولة الأولى لأنها أقل مقارنة مع الدولة الأولى وهكذا.[321]

اعتمدت نظرية التجارة الدولية على عدة فرضيات كما أوردها ريكاردو في مرجع مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب وهي:

التجارة الدولية تتم بين دولتين مختلفتين؛

تنتقل عوامل الإنتاج بحرية بين فروع الإنتاج المختلفة والمناطق المختلفة داخل الدولة؛

التبادل يتم بالنسبة لسلعتين فقط؛

الدولتان تكونان على قدر واحد من الأهمية الاقتصادية؛

لا يجب فرض تكاليف النقل والتأمين بين الدولتين؛

دالة الإنتاج متجانسة وهي من درجة واحدة؛

المنافسة الكاملة داخل الدولة وفيما بين صناعاتها؛

توجد تقنية واحدة لصنع السلعة وتختلف من دولة لأخرى.

الشرط الوحيد بالنسبة لريكاردو هنا هو وجود اختلاف في سعر السلع بين الدولتين لتكون الفائدة متبادلة، بحيث أن كل دولة تتفوق في إنتاج سلعة معينة تستفيد بتصديرها وتستورد سلعة أخرى بالموازاة، وهذا هو مبدأ "التبادل الداخلي".

المشكله الأكبر من هذه الفرضيات هي أن الدول ذات الاقتصاديات الضعيفة ستضطر إلى القيام بتنازلات اقتصادية كالسماح للدول المصنعة باستغلالها كأسواق استهلاكية، وكمجالات للاستثمار بتكاليف أقل (أي يد عاملة منخفضة الأجر ومواد أولية بتكاليف أقل) وتنازلات سياسية تتمثل في قبول الدول الضعيفة اقتصاديا بالتدخل في سياستها داخليا والتحكم في قراراتها المصيرية وهو ما تعيشه حاليا بشكل جلي.[322]

5- روبرت مالتس (1766-1834) ونظريته في السكان:

5-1- لمحة تاريخية حول المفكر (روبرت مالتس):

عاش مالتس خلال الفترة الممتدة ما بين (1766- 1834) وهو ابن لرجل من الريف الأنجليزي المثقفين، كان لوالده اهتمامات فكرية واسعة، وصف بالقدرة على المناقشة وإبداء الرأي وكان صديقا حميما لريكاردو مع مخالفته له في الرأي و اشتهر بنظريته في السكان. أدى التحول إلى المجتمع الرأسمالي الصناعي والتطور في استخدام التكنولوجيا الموسعة والاعتماد الكثيف على الآلات والطاقة والنقل

320 - أعلام اقتصادية، مرجع سابق.
321 - عبد الرحمن عبد الله كبسور، مرجع سابق، ص 32.
322 - زكريا بغور، مرجع سابق.

والمواصلات إلى حدوث مشاكل اجتماعية خطيرة كزيادة الكثافة السكانية في المناطق الصناعية، ازدياد عدد العاطلين عن العمل نتيجة الاستخدام المطرد للآلة، انتشار الأوبئة والأمراض، تشغيل الأطفال والنساء، الظروف القاسية في العمل وفترات العمل حتى وصلت إلى 16 ساعة يوميا.[323]

اعتبرت نظرية السكان من أشهر النظريات التي قدمت تحليلا متعمقا للمسألة السكانية تلك التي قدمها الاقتصادي الشهير "مالتس" حتى أن تلك النظرية تم الاعتماد على دعوتها باسم ذلك العالم الاقتصادي، وأصبح اسمها نظرية "مالتس" في السكان.[324]

في ظل هذا الوضع التاريخي نشر "روبرت مالتس" مؤلفاته:

مقاله حول السكان عام 1798 ؛

كتاب حول رسالة في الاقتصاد السياسي عام 1803؛

ملاحظات عن آثار قوانين الغلال عام 1814؛

بحث في طبيعة وتطور الريع عام 1815.

2-5- **نظرية مالتس في السكان:** ظهرت تلك النظرية في عام 1793 م كأول نظرية عملية تحليلية تستخدم الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية من الواقع العملي في دراسة نمو السكان، حيث وضع نظريته في السكان منحازا في ذلك إلى جانب ملاك الأراضي الزراعية وذلك من أجل تبرير سوء أحوال العمال. فهو يقول أن الزيادة السكانية هي عملية بيولوجية ولا علاقه لها بالنظم الاجتماعية القائمة وهو في ذلك يبني تحليله على معطيين:

الأول: أن الغذاء ضروري للإنسان.

والثاني: أن العاطفة الجنسية بين الجنسين ضرورة.

ولم يكن مالتس أول من ناقش مشكلة السكان بل سبقه في ذلك افلاطون في العصر الإغريقي، وكذا المركنتيليين، وكذا من عصر آدم سميث ودافيد ريكاردو.

وباختصار تتلخص نظرية السكان في أن هناك علاقة طردية بين نمو السكان وبين نمو الموارد الغذائية، غير أن السكان يتزايدون على أساس متتالية (نسبة) هندسية (1، 2، 3، 7، 16، 32...) في حين تتزايد الموارد الغذائية على أساس متتالية حسابية (عددية) (1، 2، 3، 4، 5، 6)، ويرى مالتس أنه بناء على تلك الفرضية فإن عدد السكان يتضاعف كل 25 سنة، بينما لا تحدث زيادة مماثلة في الموارد من خلال نفس المدة وأنه ما لم تتبع الموانع الطبيعية مثل تأخير الزواج مع العفة، فإنه ستحدث كوارث طبيعية تلقائية لإعادة التوازن بين السكان والموارد الطبيعية المتاحة[325]، و ليثبت مالتس على أن السكان يتزايدون بمتتالية هندسية بينما الموارد الطبيعية تزيد وفقا لمتتالية حسابية قام بإحصائيات عن عدد السكان والموارد في عدد من البلدان، وقد افترض مالتس ثلاثة قوانين أو فروض هي:

أ- وسائل العيش تحد حتما من التكاثر السكاني؛
ب- يزداد السكان دائما عندما تزيد وسائل العيش إلا إذا حالت موانع؛
ت- الموارد التي تهبط بعدد السكان إلى موارد العيش إما إيجابية كالحروب والمجاعات والأوبئة والكوارث الطبيعية وإما واقية، وهي التدابير التي تتخذ للحد من التناسل (العزوبية، تأخر سن الزواج...)،

---

323 - وديع طوروس، مرجع سابق، ص 84.
324 - زينب صالح الأشوح، مرجع سابق، ص 135.
325 - زينب صالح الأشوح، مرجع نفسه، ص 36.

ويعتقد مالتس أنه إذا لم يضبط التناسل (أي حجم السكان) فسوف تحدث كارثة بقلة الغداء، و عدم وفاءه بحاجة السكان.[326]

والحقيقة أن نظرية مالتس هذه تستند إلى دعامتين:

الدعامة الأولى: تتمثل في أن التكاثر البشري هو عملية محض بيولوجية لا علاقة لها بالظروف والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للإنسان، إلا أن الدراسات الاقتصادية والاجتماعية أثبتت عكس ذلك، وهو أن السكان في أي مجتمع يجوز النظر إليهم بمعزل عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية.

الدعامة الثانية: وهي إيمان "مالتس" بما يسمى بقانون تناقض الغلة، الذي يقول بأن الزيادة في الإنتاج لا تتناسب مع الزيادة المستخدمة عنصري العمل والمال. [327]

ويعتبر مالتس المؤسس الحقيقي للنظرية السكانية والرائد الفعلي للدراسات السكانية التحليلية العلمية المتعمقة، غير أن ذلك لا يمنع من القول بأن هناك من قدموا عروضا علمية قيمة حول المسألة السكانية. وبالتركيز على الكلاسيكيين نجد على سبيل المثال أن ريكاردو قد تناول المسألة السكانية بشكل جزئي في طيات تحليلية لقوانين تناقص الغلة، حيث أوضح أن هناك أثر طردي للزيادة السكانية على مشكلة الغلة المتناقصة، حيث أن الزارعين في الدول التي يزداد عدد سكانها بصفة مستمرة يضطرون جيلا بعد جيل إلى زراعة الأراضي الحدية على حافة الصحراء أو الغابات الموحشة التي ترتفع تكلفة إنتاجها، وفي نفس الوقت تنخفض إنتاجيتها مقارنة بالأراضي الأخرى.[328]

نقد النظرية: وصفت نظرية السكان بالتشاؤم حيث أهمل هذا الأخير التقدم التكنولوجي الذي يزيد من كفاءة الأرض، مع ذلك فإن النظرية لها صدى في عالم اليوم، فالعالم اليوم يعاني من ما اصطلح على تسميته "بالانفجار السكاني" وعلى أساس ذلك أنشئت منظمة الأغذية العالمية.[329]

3-5- **نظرية الريع والأجر عند مالتس:** بالرغم من أن نظرية الريع ارتبطت ارتباطا وثيقا باسم ريكاردو، إلا أن بوادر نظرية الريع ظهرت لدى مالتس، حيث بعد أن أقر الفيزيوقراط على رأيهم من أن الريع أثر طبيعي لصفة وضعها الله في الأرض، فإنه يضيف إلى ذلك أن الأرض تمتاز بصفة فريدة وهي ضمان استمرار قيمتها وزيادة هذه القيمة، وبالتالي ضمان استمرار وزيادة دخل أصحابها من دون حدود وذلك بسبب تزايد أعداد السكان، وبالتالي زيادة حاجاتهم إلى منتجات الأرض.

أما فكرة نظرية الأجر فقد وجدت عند آدم سميث واعتنقها "مالتس" والذي بررها بأن نمو عدد السكان سوف يجعل الأجور تستقر على مستوى لا يزيد كثيرا عن المقدار الذي جعلته الطبيعة والعادات ضروريا لمعيشة العمال، ولكن كما سبق ذكره فإن النظرية لم تأخذ أبعادها الواضحة إلا عند ريكاردو.[330]

6- جون ستيوارت ميل (1806 – 1873)م:

هو فيلسوف واقتصادي بريطاني، ولد في (20/ 05/ 1806)، وهو أحد أتباع المدرسة الكلاسيكية ومن رواد الفلسفة الليبيرالية، ويرى في الإعلام أنها تقوم بتزويد الجماهير بالحقائق المجردة، بهدف بناء عقولهم بناء سليما بصورة طبيعية، وأن المعلومات التي يجب أن تتناولها أجهزة الإعلام يجب أن تتسم بالموضوعية، كما أن الفرد في ظل هذه الفلسفة يتمتع بحرية مطلقة، ويستطيع أن يفعل ما يحلو له، وليس لأحد التدخل في شؤونه وحياته، ويؤمن "ميل" بوجود قوانين طبيعية تسير الكون لكنه لا يؤمن بأن هذه

---

326 - وديع طزوس، مرجع سابق، ص 85.
327 - وديع طوروس، مرجع سابق، ص 85.
328 زينب صالح الأشوح، مرجع سابق،ص ص 136 ،137.
329 - عبد الرحمن عبد الله كسبور، مرجع سابق، ص 33.
330 - نظرية التوزيع، مرجع سابق، ص 01-03.

القوانين الطبيعية مصدرها العناية الإلهية، إضافة إلى أن أعمال الإنسان وتصرفاته تتأرجح وتتكيف تبعا لمصلحته الشخصية. لقد دافع ميل عن مبدأ الحرية الاقتصادية ورأى فيه الدعامة الأساسية للنظام الاجتماعي فهو يقول: "كل ما يحد المنافسة شر، وكل من يوسع نطاقها خير"، غير أن إيمانه المطلق بمبدأ عدم تدخل الدولة لم يمنعه من استثناء بعض المجالات التي لابد من التسليم فيها بتدخل الدولة، وهذه المجالات هي:

* وضع برنامج إصلاحي للتعليم وجعله إلزاميا دون أن يؤدي ذلك إلى احتكار الدولة للتعليم؛
* حماية الأحداث والأطفال وتحديد ساعات العمل ومد يد المساعدة للفقراء والمحتاجين؛
* مصادرة ريع الأراضي عن طريق الضرائب لإعادة توزيعها على المجتمع باعتبار أن الريع هو هبة الطبيعة؛
* تحديد الإرث باعتبار أن الملكية الخاصة نظام اجتماعي وليست حقا طبيعيا؛
* قيام الدولة بالمشاريع التي لا يقبل عليها الأفراد لسبب من الأسباب كأن تكون غير مربحة أو تفوق قدرتهم.[331]

من أهم مؤلفاته مبادئ الاقتصاد السياسي ونظام المنطق[332]، ويعتبر المؤلف الأول بمثابة تجميع لجميع مذاهب المدرسة التقليدية بحيث استخدم هذا الكتاب فيما بعد كموجز للاقتصاد السياسي استخدمته الأجيال المختلفة من طلاب علم الاقتصاد في انجلترا.

6-1- نظرية مخصص الأجور:

على خلاف اقتصادي المدرسة الكلاسيكية الآخرين، فقد أخذ "جون ستيوارت ميل" بنظرية مختلفة تسمى نظرية "مخصص الأجور" wage fund theory أو رصيد الأجور، ولقد اعترض ميل على رأي الكلاسيكيين الآخرين في أن الأجر يتحدد على أساس ما يكفي للاستمرار في العمل في الحياة[333]، ويرى خلافا لذلك أن الأجر الإسمي أو (الأجر الدارج) يتوقف على عاملين أولهما هو الرصيد الذي يخصصه رجال الأعمال لدفع الأجور، و الثاني هو عرض العمل فإذا كانت زيادة كمية رأس المال المخصص لدفع الأجور تخرج عن إمكانية العمال، فإنهم بإمكانهم التحكم بعددهم. ومن تم يرى ستيوارت ميل أن متوسط أجر العامل يتحدد بقسمة الرصيد الذي يخصصه رجال الأعمال لدفع الأجور على عدد العمال.

تعتبر نظرية ستيوارت ميل في الأجور تطورا علميا هاما في الفكر الاقتصادي المتعلق بالأجور، وترجع أهميتها إلى أنها تربط الأجور بتكوين رأس المال ربطا مباشرا، ولو أن المدرسة الكلاسيكية الحديثة ابتعدت تماما عن نظرية رصيد الأجور و قررت أن الأجر يتحدد بالطلب على العمل الذي يتحدد بالإنتاجية الحدية وبعرض العمل الذي يتحدد بمجموعة من العوامل الأخرى.[334]

6-2- نظرية الربح:

لم يفرق ريكاردو كمن سبقه بين الفائدة والربح ذلك لأن المنتج كان في الغالب يستخدم في إنتاجه رأسماله الخاص، وقد رأينا في نظرية الإنتاج أن "جان باتيست ساي" أبرز دور المستحدث وأوضح كيف يقوم بدور منظم الإنتاج وتحمل مخاطرته، وعلى الرغم من أن هذه الفكرة لم تلق صدى في بريطانيا إلا أن جون ستيوارت ميل فرق بين الفائدة والربح ومع ذلك اعتبر الفائدة جزءا من الربح، حيث مازال يعتبر أن الحالة العادية هي حالة المستحدث الذي يستخدم رأسماله ولا يعتمد على رأسمال

---

331 - وديع طوروس، مرجع سابق، ص ص81،80.

332 - شبكة طلبة الجزائر، المدارس الاقتصادية، ص 05،منشور على الموقع الالكتروني: (www.etudiantdz.com) ، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/08/25)على الساعة 15:00.

333 - زينب الأشوح، نفس المرجع، ص 143.

334 - زينب الأشوح، نفس المرجع، ص ص144،143.

غيره، وفي نظرية ستيوارت ميل فإن الربح يتألف من ثلاثة عناصر: مكافأة الحرمان، ومقابل الخاطرة، وجزاء النشاط.[335]

3-6- التنمية الاقتصادية عند ميل:

ينظر ستيوارت ميل للتنمية الاقتصادية كوظيفة للأرض والعمل ورأس المال، حيث يمثل العمل والأرض عنصرين أصيلين للإنتاج ، في حين يعد رأس المال تراكمات سابقة لناتج عمل سابق، ويتوقف معدل التراكم الرأسمالي على مدى توظيف قوة العمل بشكل منتج فالأرباح التي تكتسب من خلال توظيف العمالة غير المنتجة مجرد تحويل للدخل ومن سمات هذه النظرية:

6-3-1- التحكم في النمو السكاني: اعتقد ميل بصحة نظرية مالتوس في السكان، وقصد بالسكان الذين يؤدون أعمالا إنتاجية فحسب، و اعتقد أن التحكم في السكان يعد أمرا ضروريا للتنميه الاقتصادية.

6-3-2- معدل التراكم الرأسمالي: يرى "ميل" أن الأرباح تعتمد على تكلفة عنصر العمل، ومن تم فان معدل الأرباح يمثل النسبة ما بين الأرباح و الأجور فعندما ترتفع الأرباح تنخفض الأجور ويزيد معدل الأرباح والتي تؤدي بدورها إلى زيادة التكوين الرأسمالي وبالمثل فان الرغبة في الادخار هي التي تؤدي إلى زيادة معدل التكوين الرأسمالي.

6-3-3- معدل الربح: يرى "ميل" أن الميل إلى غير المحدود في الاقتصاد يتمثل في أن معدل الأرباح يتراجع نتيجة لقانون تناقص وقلة الحجم في الزراعة وزيادة عدد السكان وفق معدل "مالتس" وفي حاله غياب التحسن التكنولوجي في الزراعة وارتفاع معدل نمو السكان بشكل يفوق التراكم الرأسمالي، فان معدل الربح يصبح عند حده الأدنى وتحدث حاله من الركود.

6-3-4- حالة السكون: اعتقد "ميل" أن حالة السكون متوقعة الحدوث في الأجل القريب ويتوقع أنها ستقود إلى تحسين نمط توزيع الدخل وتحسين أحوال العمال ولكن ذلك يمكن أن يكون ممكنا من خلال التحكم في معدل الزيادة في عدد طبقة العمال بالتعليم وتغيير العادات.

6-3-5- دور الدولة: كان "ميل" من أنصار سياسة الحرية الاقتصادية التي يجب أن تكون القاعدة العامة، لذلك فقد حدد دور الدولة في النشاط الاقتصادي عند حده الأدنى وفي حالات الضرورة فقد مثل إعادة توزيع ملكية وسائل الإنتاج .

7- جون باتيست ساي(1767-1831)م:

هو اقتصادي فرنسي من مؤسسي الاقتصاد السياسي العام (يدرس قضايا بصيغه قانونية) وأفكاره هي بالأساس الدفاع عن الملكية الخاصة وما يميز الأفكار الاقتصادية العامة أنها تعترف بالأشكال الخارجية الظاهرة بينما تفتقر إلى المعرفة التي تتطابق مع العلم والتجربة، وقد كان من المعارضين لتدخل الدولة في النظام الاقتصادي.[336] و يعتبر "ساي" نفسه امتدادا لآدم سميث برغم أنه في الحقيقة يهدم نهائيا فكر "سميث" ويتضح ذلك من مجمل أفكاره التي سوف نعرضها لاحقا.

تميزت أفكار "ساي" بالتحديد والتحليل العميق للظواهر الاقتصادية وكان متفائلا بآرائه عكس "مالتس و ريكاردو وجون ستيوارت ميل" من مؤلفاته المشهورة دروس في الاقتصاد السياسي عام 1803

---

[335] - نظرية التوزيع، مرجع سابق، ص 05.

[336]-النظرية الكلاسيكية في نظريات و سياسات التنمية،الموسوعة الجزائرية للدراسات و التنمية و الاستراتيجية،منشورة على الموقع الالكتروني: https://www.politics_dz.com، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/11/15)، على الساعة16:00.

الذي يعد من المراجع الرئيسية في علم الاقتصاد[337]، وكتابه تعليم الاقتصاد السياسي عام 1815، والدروس الكاملة في الاقتصاد السياسي التطبيقي عام 1828 و 1829 م[338].

رفض "ساي" تأييد النظام الإمبراطوري، وبقي معارضا ومضطهدا من السلطة الرسمية و لم تتح له فرصة الكتابة و النشر إلا بعد تجديد أفكار الثورة وقيام حكومة القناصل، وكان لهذه الأحداث أثرها الكبير في تكوينه الفكري وبقيه ملازمة له طوال حياته. في عام 1819 عين أستاذا في معهد الفنون الجميلة والحرف، وسمي أستاذا للاقتصاد السياسي في المدرسة الفرنسية، ثم عين بعد ذلك عضو في الأكاديمية الملكية السويدية للعلوم[339].

7-1- القيمة والأجور عند ساي:

لفهم نظام أو قانون ساي يجب فهم نظريته في القيم حيث يعتقد أن قيمة البضائع تتألف من المواد الأولية والأرباح والأجور المدفوعة من أجل إنتاجها أي أن قيمة البضاعة تراوحت عنده بين تكاليف إنتاجها و منفعتها.
والقيمة لا تتحدد بالعمل وإنما بالخدمات والنفع وأن الخدمات لا تنتج عن العمل وحده بل عن رأس المال والطبيعة أيضا.

أما نظرية الأجور فقد جاءت بناءا على تحليله لنظرية القيمة (الخدمات) حيث يقول أن مداخيل مختلف الفئات في المجتمع تختلف باختلاف مشاركتها في صنع خيرات المجتمع، وأن هناك ثلاثة عوامل هامة في هذا الصدد وهي: رأس المال، الأرض، والعمل الرأسمالي. وهو ما يملكه المساهم و ينال ربحه بمقدار مشاركة رأس ماله في صنع خيرات للمجتمع.

صاحب الأرض: شارك أيضا في صنع هذه الخيرات وريع الأرض هو مكافأة عادلة ينالها لقاء ذلك.
العامل: يصبح الأجر هو المكافأة العادلة على ذلك المجهود الذي يقوم به في صنع تلك الخيرات ومنه نلاحظ أن نظرية العوامل الثلاثة للنفقات جاءت لإثبات وجود انسجام بين الطبقات بحيث تنال كل طبقة حصتها العادلة لقاء مساهمتها في الإنتاج.

7-2- نظرية التوزيع:

إن نظام "ساي" وأتباعه لم يطرح كيف يتم تحديد الأجور عن طريق التوازن بين العرض والطلب، ولا سيما أن آلية السوق لا تستطيع التخلص من البطالة ولا تضمن الاستخدام الكامل للمعدات الرأسمالية.

أما عن الأرباح فانه من السذاجة أيضا الاعتقاد بأن الربح هو سعر خدمات وسعر خدمات رأس المال وانه يتحدد بقانون العرض والطلب وذلك لان رأس المال لا يطلب وإنما يدخل في حوزة أصحاب المشاريع وبنفس الوقت سوق رأس المال يهم فقط

عمليات الإقراض ويكون السعر حينذاك هو سعر الفائدة وليس سعر الربح.

---

[337]-أحمد عبد العزيز،تذكرون من هو رائد مدرسة الحرية الاقتصادية، منشور على الموقع الالكتروني: https://www.abeqtisad.com/abeqtisad/economic-thought/jean-baptiste-say ، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/11/15)، على الساعة17:00.

[338] - محاضرة 11 في علم الاقتصاد،مدخل إلى علم الاقتصاد، الفرع الثالث:تفاؤلية جان باتيست ساي، منشور على الموقع الالكتروني: http://08 stars.blogspot.com/2016/06/11.html، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/11/20)، على الساعة17:00.

[339]-أريج خضر،المدرسة الكلاسيكية و رواد الفكر الاقتصادي،مجلة علمية ثقافية قائمة على أقلام و أفكار شباب من مبدئ العرب، الأردن، منشور على الموقع الالكتروني:https://elmahatta.com، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/11/25)، على الساعة16:00.

وأتباع "ساي" فيما بعد افترضوا أن أي رأس مال مستثمر في المشاريع هي بالضرورة رأس مال مستقرض ولذا فإنهم خلطوا بين ربح رأس المال وفائدة رأس المال وهذا مخالف بالتأكيد للحقيقة، فالجزء الأكبر من رؤوس الأموال المستثمرة في المشاريع هو دائما ملكية لأصحاب المشاريع أنفسهم.[340]

7-3- التمييز بين العمل المنتج والعمل غير المنتج:

يرفض "ساي" التمييز المقدم من قبل "سميث" بين العمل المنتج والعمل غير المنتج، ولا يعتبر العمل المنتج حصرا العمل الهادف إلى صنع جسم مادي ويقول أن هناك منتجات غير مادية يمكن تبادلها مثل "صناعة الطب"، حسب تعبير ساي.

إن ملاحظة "ساي" حول صناعه الطب صحيحة، فهو يدعم بأن كل ما يبادل خدمه معينه مقابل أجر معين يعتبر منتجا وذلك فان العسكريين والموظفين والإداريين في نظره منتجون وهو يعتقد أن الموظفين والعسكريين منتجون وليس بسبب كون النفقات العامة التي يكلفوها تعود من جديد إلى مجتمع وإنما بسبب الأمن والخدمات التي يقدموها. لكنه يميز بين بضائع دائمة وبضائع تستهلك بسرعة. في الحقيقة "ساي" حطم كل المقاييس التي تسمح بالتمييز بين الإنتاج وبين الخدمات الإدارية في مجتمع ما.

7-4- قانون المنافذ:

هو قانون اقتصادي وضعه الاقتصادي الليبرالي الفرنسي "ساي" في مطلع القرن 19 م، وتعود إلى قانون المنافذ شهرة "ساي"، فقد بلغ بهذا القانون قمة تفاؤله وذلك حين اعتقد أن الأزمات التي قد يمر بها الاقتصاد العالمي ستزول من تلقاء نفسها بفضل قانون مفاده أن كل إنتاج عندما ينتهي صنعه و عند طرحه في السوق سوف يشكل منفذ منتج أخر. أي أن المنتج حين خلقه لسلعة ما يفتح إمكانية شراء سلعة أخرى مقابلة للسلعة التي أنتجها، وهذا يعني أن السلعة هي نفسها قوه شرائية، ولذا فهذه القوه الشرائية تتوقف على مقدار الإنتاج وأن النقد الذي يؤخذ عوضا عنها ليس له مهمٰ سوى إطالة الزمن بين بيع السلعة الأولى وشراء السلعة الثانية. مثال على ذلك وبناء على ذلك فإن "ساي" لا يعتقد بالمخاوف من حدوث أزمات فيض الإنتاج لأن نظام الحرية الاقتصادية الذي يحدده الربح يكفي لتوجيه المنتجين نحو المنتجات المطلوبة في السوق والتي هي تعبير عن حاجة المستهلكين وقد يكون هناك كساد مؤقت في المنتجات ناتج عن عدم وجود منتجات عند المستهلكين يبادلونها مع منتجات أخرى هم بحاجة إليها. وقانون ساي مفاده أن المنتجات تستبدل بمنتجات والعرض يخلق الطلب الخاص به.

يوضح الجزء الأول (أي أن المنتجات تستبدل بمنتجات) دور النقد الذي يعد وسيطا للتبادل التجاري فقط لا غير، إنها اطروحة الحياد النقدي التي تفيد أن النقد لا يؤثر في الواقع على القطاعات أو المقادير الحقيقية (العمالة، النمو) ولكنه يؤثر فقط على المقادير الاسمية (التضخم). ويشدد المنظرون النقديون على أطروحة حياد النقد على المدى الطويل، وهذا يعني أن السياسات النقدية على المدى القصير يمكن أن تؤثر على المتغيرات الحقيقية وليس لها تأثير دائم إلا على الأسعار، وعلى المدى الطويل بعبارة أخرى إن النمو النقدي المفرط لا يساهم في رفع الإنتاج بشكل دائم ولكنه يرفع من معدلات التضخم فحسب.

و يرمي الجزء الثاني (العرض يخلق الطلب الخاص به) إلى إظهار أن استمرار الخلل في اقتصاد السوق على المدى الطويل أمر غير وارد، فالعرض يلعب في ذلك دورا محركا. فزيادة العرض (الإنتاج) يؤدي إلى توزيع معادل للدخل، وبالتالي يشكل وسيله لشراء عرض إضافي.

يفترض هذا التحليل مرونة كبيرة في النظام الاقتصادي بأكمله لأن الطلب يمكن أن يتوجه إلى قطاع أخر. ينبغي إذن أن يكون لدى عوامل الإنتاج ما يكفي من سهوله لتتناسب مع حجم الطلب.

---

[340] -محاضرة 11، مرجع سابق.

مثال على ذلك النجار الذي يصنع كرسيا أو طاوله سيقوم ببيعه ثم يشتري بثمنه سلعة أخرى، ففي اللحظة التي أنتج فيها النجار الكرسي فقد قام بدون وعي منه بخلق طلب على سلعة أخرى في سوق آخر ليكن السوق الملابس مثلا. وبذلك خلق العرض (أي إنتاج الكرسي وعرضه في سوق الكراسي) الطلب الخاص به (وليكن الطلب على معطف كان يحتاج النجار لشرائه بعد تمزق معطفه القديم).

8- إجماع بعض المفكرين حول نظرية حد الكفاف:

أجمع كل من آدم سميث و ريكاردو و ستيوارت ميل على أن الزيادة السكانية المستمرة ستؤدي إلى زيادة عرض العمالة، مما سيؤدي في الأجل الطويل إلى انخفاض حد الكفاف الذي سيؤدي بدوره إلى إصابة العاملين بسوء التغذية و إلى تدهور مستوياتهم الصحية. و على الجانب الآخر، يرى أصحاب النظرية المعنية أن ارتفاع مستويات الأجور على حد الكفاف يشجع على الزواج الذي يساهم في زيادة معدلات الإنجاب.

ولقد ربط ميل وبعض الكلاسيكيين الآخرين بين عدد السكان وبين كل من رأس المال و مستوى الأجور، فأوضح أن هذا الأخير يتوقف على خارج قسمة عدد السكان على رأس المال[341].

9- موقف المفكرين الكلاسيك من مشكلة التشغيل:

تضمنت مدرسة الكلاسيك موضوع تشغيل المال حيث أوضحت أن حجم التشغيل لابد أن يتحدد عند مستوى التشغيل الكامل، بمعنى أن كل العمال الموجودين في الاقتصاد القومي والراغبين في العمل لا بد أن يعملوا، وأن أية بطالة بين العمال لابد أن تزول تلقائيا، وتوضح النظرية أنه إذا وجدت بطالة فإن ذلك يعني أن عرض العمال أكبر من الطلب عليهم، ويؤدي هنا إلى تنافس العمال فيما بينهم للحصول على العمل مما يؤدي بدوره على انخفاض أجور العمال الذي يحفز بدوره المنظمين إلى زيادة حجم العمالة المطلوبة مما يؤدي في النهاية إلى تشغيل العمال المتعطلين.

لقد ترتب على هذه الفكرة في التشغيل أن الكلاسيكيين اعتبروا أن حجم الإنتاج الكلي يبقى ثابتا دائما عند مستوى واحد طالما أن حجم العمالة التي تقدم هذا الإنتاج ثابتا، ويرون أن التغيير في حجم الناتج القومي لا يحدث عادة إلا في الأجل الطويل وذلك نتيجة التغير في بعض العوامل الأخير مثل التغير في الفن الإنتاجي أو في عدد السكان.([342])

10- الربح والفائدة:

كان الكلاسيكيون الأوائل مثل "ريكاردو" لا يميزون بين المنظم (هو الذي يشرف على المشروع ويتحمل مخاطره) والرأسمالي (الذي يقرض نقوده)، غير أن الأساليب تميز بينهما حيث أوضح أن الربح يمثل دخل المنظم بينما الفائدة تمثل دخل صاحب رأس المال. أما عن قيمة مل من الفائدة والربح فيرى أصحاب المدرسة الكلاسيكية أن الفائدة تتحدد على أساس عرض وطلب الادخار. أما معدل الربح فهو كما يرون يتناقص مع التطور الإنساني، يفسرون ذلك بأن التطور الإنساني يؤدي إلى زيادة تراكم رؤوس الأموال المنتجة وذلك بدوره يؤدي إلى انخفاض معدل الربح الذي يتم الحصول عليه.

11- نظرية النقود:

لم ينس الكلاسيكيون أن يتناولوا النقود بالتحليل والتفنيد فذكروا أن النقود من حيث وظيفتها هي مجرد وسيط للمبادلة وأداة لقياس القيم، ولكنهم تجاهلوا وظيفتها مخزن للقيمة وأداة لحفظ المدخرات، ومن ثم فقد بنوا تحليلهم للنقود على افتراض وجود اقتصاد لا نقود فيه، وبالتالي فقد تجاهلوا حقيقة هامة وهي إمكانية وجود آثارا سارة للنقود على الاقتصاد وتصورا أن للنقود آثارا إيجابية فقط لأنها تعتبر أداة تيسير المبادلات داخل هذا الاقتصاد. ومن خلال تحليلهم للنقود أشار أصحاب المدرسة الكلاسيكية إلى أن تقلبات المستوى العام للأسعار (أو قيمة النقود) يمكن أن يرجع بصفة أساسية إلى غير كمية النقود. ولقد ضمنوا تحليلهم هذا في ما تدعى بالنظرية الكمية التي تقوم على فكرة أن السبب الوحيد في حدوث تقلبات في مستوى الأسعار في

---

[341] - زينب صالح الأشوح،مرجع سابق، ص 144.

[342] - زينب صالح الأشوح، مرجع سابق، ص 139- 152.

الأجل القصير هو تغير كمية النقود بالزيادة في كمية النقود لا بد أن تؤدي حتما إلى ارتفاع مستوى الأسعار في الأجل القصير والعكس بالعكس يذكر.

12- السياسة الاقتصادية للمدرسة الكلاسيكية:

نادى الكلاسيكيون بتطبيق سياسة الحرية الاقتصادية والعلاقات الاقتصادية على الصعيد المحلي والدولي، وبناءا عليه فإننا نلاحظ أن المدرسة الكلاسيكية تتعارض مع مدرسة التجاريين التي عارضت سياسة الحرية الاقتصادية. غير أن سياسة الحرية الاقتصادية التي مر بها الكلاسيكيون تتفق مع هذا مع السياسة الاقتصادية التي نادى بها الطبيعيون التي تقوم بصفة أساسية على الحرية، والتي صيغت في عبارتهم الموجزة المشهورة دعه يعمل، دعه يمر، ويبرر أصحاب المدرسة الكلاسيكية تبنيهم لسياسة الحرية الاقتصادية واعتبار الحرية وسيلة أساسية فعالة لحل المشكلات الاقتصادية ولإعادة التوازن الاقتصادي المنشود، ولتحقيق أكبر قدر ممكن من الإنتاج القومي طبقا لرغبات المستهلكين.

غير أن مفكرا واحدا من المدرسة الكلاسيكية كان له رأيا مخالفا لمجموع الكلاسيكيين الاقتصاديين الآخرين بشأن السياسة الاقتصادية الواجب اتباعها وهو "جون استوارت ميل". ففي أواخر حياته، نادى "ميل" بتطبيق المبادئ الاشتراكية وبضرورة تدخل الدولة في الأمور الاقتصادية جميعها. والواقع أن هذا الاقتصادي كان آخر الاقتصاديين الكلاسيكيين، وعلى الرغم من أن بعض أفكاره كانت تبدو بعيدة تماما عن الأفكار المتعمقة للمدرسة الكلاسيكية إلا انج زهر أفكاره في معظم تحليله كان متمشيا في الاتجاه العام لتيار الفكر الاقتصادي الكلاسيكي العام مما جعل من ذلك المفكر عضوا في المدرسة الكلاسيكية.[343]

13- تقييم آراء وأفكار المدرسة الكلاسيكية:

1- إنهم طبيعيون لأنهم يؤمنون بالقوانين الطبيعية التي تسير الكون.

2- إنهم نفعيون لأنهم يؤمنون بالمبادرة الفردية كمحرك أساسي للنشاط الاقتصادي.

3- يعتبر الكلاسيك أن استمرار الكساد وتفشي البطالة ليس إلا نتيجة حتمية لتدخل الدولة والنقابات.

4- لم يهتم الكلاسيك بالنتائج الاجتماعية الناجمة عن آلية النظام الليبرالي، فلقد اهتموا بالنواحي الإنتاجية فقط وبكيفية التوصل إلى الثروة، أما العامل فاعتبروه مجرد عامل من عوامل الإنتاج يستوي أجره عند الحد اللازم للمعيشة ويحمك عليه بالموت والزوال عا انعدام الطلب عليه.

5- يعتبر الكلاسيك أن وظيفة النقود تقتصر على كونها أداة لتسهيل عمليات التبادل فقط.

يبقى أن نقول أن المدرسة الكلاسيكية تركت تأثيرا كبيرا على تطور العالم الاقتصادي ولا يزال هذا الدور يتفاعل إلى يومنا هذا بدليل العودة إليها باستقصاء بعض نظرياتها.[344]

14- نقد المدرسة الكلاسيكية:

- انتقدت من حيث منهج البحث وذلك لاعتقادها بوجود قوانين عامة مطلقة تنطبق على الاقتصاد في كل الأمكنة والأزمنة بلا تمييز.
- من حيث التحليل الاقتصادي انتقدت نظرية التخصص والتجارة الدولية عند الكلاسيك في أنها تدخل النقود والأسعار في بحثها كما أنها لا تهتم بالتطور والتغيير اللذان يحدثان لاقتصاديات البلاد المختلفة.
- انتقدوا في نظرتهم للتشغيل أو التوظيف الكامل وهو أهم وأخطر انتقاد وجه للكلاسيكيين فقد رأى أن انخفاض الأجر الذي رأى فيه الكلاسيك العامل الذي يقضي على البطالة هناك احتمال أن يؤدي إلى انخفاض دخل العمال من ثم ينخفض طلبهم على السلع مما يدفع المنتجين إلى نقص الإنتاج وطرد جزء من العمال فتزيد البطالة.
- ومن ناحية السياسة الاقتصادية انتقدت السياسة الحرة التي نادى بها الكلاسيك في الآتي:

- أنها إلى تكوين احتكارات ضخمة قضت على المشروعات المنافسة واحتكرت السوق.

- الأزمات متتالية التي أخذت تمر بالنظام الرأسمالي سببها زيادة الأنتاج وعدم وجود تصريف لهذا الإنتاج أي عدم وجود طلب كافي لتصريف الإنتاج.

---

[343] - زينب صالح الأشوح، مرجع سابق، ص152، 153.

[344] - وديع طوروس، مرجع سابق، ص ص 88،89.

- أدت إلى سوء توزيع الدخل والثروة مما مما ينافي العدالة الاجتماعية.
- عدم ملائمة سياسة حرية التجارة الدولية لكل البلدان.[345]
- العمال "ساي" في الحقيقة ظاهرة معروفة وهي ظاهرة الميل إلى الاكتناز التي تعني أن فرد أو المنتج وإن كان يبحث إلى التخلص بأسرع ما يمكن من البضاعة التي بين به. فإنه من غير المؤكد سعيه إلى التخلص بالسرعة نفسها من النقد الذي سيصبح بين يديه، بل على العكس من ذلك تماما فإنه يسعى في بعض الأحيان لتخزين النقد الذي بين يديه بانتظار فرصة جديدة، أفضل لاستخدام ذلك النقد.
- والنقد الآخر هو أن "ساي" لا يرى كيف أنه حتى في الحالة التي لا يكون فيها هناك ميل إلى الاكتناز لا يمكن معرفة كيف يستطيع بعض المنتجين أن يأخذوا المبادرات الأولى تطوير إنتاجهم.[346]

المحاضرة 12: الفكر الاقتصادي المعارض للكلاسيكية (المدرسة التاريخية، الإصلاحية والماركسية)

يتناول هذا الفرع التيارات الفكرية المناوئة (المناقضة) للفكر الاقتصادي الكلاسيكي فكافة المدارس والأفكار التي يدرسها هذا الفرع شنت هجوما حادا إما على الكلاسيكيين أو على الواقع الاقتصادي المتردي للطبقة العاملة إبان صعود الرأسمالية الصناعية أو على كليهما، وسنركز في هذا الفرع على المدارس الإصلاحية التي يقرها البعض بتيارات الاشتراكية الخيالية والمدرسة الألمانية التاريخية والمدرسة المارسكية.

1- المدرسة التاريخية (الألمانية):

أسست المدرسة التاريخية عام 1871 مع تأليف كتاب (نهج الاقتصاد السياسي) بزعامة "روشر" حيث تزعم هذا الأخير عملية الإصلاح بمعية بعض الاقتصاديين الألمان الذي وضع فيه الآراء والأفكار الرئيسية للمدرسة التاريخية.

بقيت الأفكار الاقتصادية الألمانية سائدة في ألمانيا دون غيرها لفترة طويلة وكانت الأفكار الألمانية لها خصوصيتها اختطها الألمان لمنطقتهم ووفق ظروفهم متأثرة بأفكار الفيلسوف "هيجل" حيث أن قيام المدرسة التاريخية على أسس من التجارب والتاريخ هو منهج هيل الاستقرائي وفيها يتم دراسة بعض الأفكار الاقتصادية التي يرى فيها مفكرو المدرسة التاريخية بأن علم الاقتصاد هو العلم الذي يدرس كل شيء يرغب الناس فيه ويشعرون بأنه مكمل لرفاهيتهم في الحياة الاقتصادية.

تركت معاهدة السلام التي تلت الحرب النابليونية ألمانيا مقسمة إلى 39 ولاية منفصلة، بعضها ممالك وبعضها غير ديمقراطية. القوى الأوروبية المنتصرة استغلت ألمانيا لمصالحها الخاصة والنمسا تريد ألمانيا ضعيفة ومقسمة، بريطانيا تريد روسيا قوية لمنع قيام فرنسا مرة أخرى، روسيا تريد لنفسها بولندا التي تحتلها ألمانيا والنمسا. ونضال الألمان ضد نابليون أشعل المشاعر الوطنية والقومية فكثير من الألمان طالبوا بالتوحيد والإصلاح الدستوري ولكن السعي للوحدة قد أحبط لمدة نصف قرن والطموحات نحو الديمقراطية لم تتحقق لقرن من الزمان ثم تحقق ولكن بشكل ناقص تحت ظروف سيئة للغاية تحت وطأة الهزيمة في الحرب العالمية الأولى.

---

[345] - معاد الشرفاوي الجزائرلي، تاريخ الفكر الاقتصادي، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2020، ص 130، منشور على الموقع الالكتروني: /pedia.SVUonline.org/pluginfile.php/2491/mod_resource/content17تاريخ الفكر الاقتصادي-مقرر.pdf ،تم الاطلاع عليه بتاريخ(2021/06/06) على الساعة 16:00.

[346] - عبد الرحمن عبد الله كبسور، مرجع سابق، ص ص 33، 34.

وبما أن بعض المؤسسات الاقتصادية الهامة في ألمانيا في القرن 19 تختلف بشكل جوهري عنها في بريطانيا فإنه ليس من الغريب أن تختلف الإيديولوجية الاقتصادية أيضا أو أن تظهر إيديولوجية اقتصادية مختلفة. التنظيمات التجارية استمرت في ألمانيا حتى قيام الإمبراطورية عام 1871 وذلك بعد وقت طويل من اختفاء هذه التنظيمات في بريطانيا. كما أن المنافسة وحرية المنشآت التي يأخذها الكلاسيك على أنها مسلمات في تحليلهم الاقتصادي كانت مقيدة جدا في ألمانيا بسبب البيروقراطية الكبيرة التي تنظم وتدير مختلف شؤون الحياة الاقتصادية الألمانية، علم الإدارة العامة كان متطور جدا. والنظريات مثل: "دعه يعمل" لم تكن صالحة لوضع ألمانيا، المدرسة التاريخية دافعت وبررت طريقة الألمان وه طريق البحث التاريخي عن مدى صحة وملائمة المبادئ الاقتصادية الكلاسيكية البريطانية.[347]

والمدرسة التاريخية هي في الحقيقة مدرسة ألمانية، هي مدرسة قومية بامتياز وروادها ورموزها ميعهم من الألمان، إلا أن تأثيرها اللاحق تجاوز حدود ألمانيا. وبدأت هذه المدرسة بالشكل في أربعينات القرن التاسع عشر في الفترة (1843-1853)م، وبلغت أوجها بوصفها تيار كري هام بعد 1870.([348])

ألمانيا التي أوجدت المدرسة التاريخية كانت مقسم، زراعية بشكل رئيسي، مع التوجه القومي الوطنية والعسكرية والأبوية والإخلاص للواجب والعمل والتدخل الحكومي المكثف، كل هذه مجتمعة ساهمت في تغير وتحسين مسار النمو الصناعي، ولأن ألمانيا في منتصف قرن التاسع عشر كانت متخلفة جدا عن بريطانيا في التطور الصناعي فإن اقتصادييها كانوا يرون مساعدة الحكومة على أنها مطلوبة للحاق بالدول المتقدمة.([349])

2- نقد المدرسة التاريخية للفكر الكلاسيكي:

وجهت المدرسة الألمانية نقدا حادا للمدرسة الكلاسيكية، وكان أشبه بنقب الأساسات. فالمدرسة التاريخية لم تر أن هناك قوانين أزلية تحكم الحياة الاجتماعية، بل رأت أن القوانين الاقتصادية إن وجدت فوجودها مؤقت ومشروط بتوفر الظروف المناسبة حل فعلها وبالتالي لكل مرحلة قوانينها وشروطها وظروفها، ولا بد من إعادة النظر فيما يحدث تبعا للتطور والحركة في الأحداث والوقائع. من جهة ثانية، أخذت المدرسة التاريخية على الكلاسيكيين غراقهم في محاولة الاستفادة من منهج التجريد رأت أن التحليل المبني على المشاهدة هو المنهج الأصح في دراسة الاقتصاد والمجتمع. وأخيرا فقد انتقدت المدرسة التاريخية تصوير الشخص الاقتصادي على شكل كينونة تسعى وراء المصلحة الذاتية، في حين أن الدوافع الإنسانية التس يمكن أن تبني عليها دراسة السلوك الإنساني متنوعة.

و للحقيقة فإن المدرسة الألمانية تتمتع بنزعة لتفضيل الواقع بأبعاده الاقتصادية والتاريخية والسياسية على النموذج الرياضي الأصم.

- فريدريك لست (1789-1846) موجد المدرسة الاقتصادية الألمانية في التاريخ، ولد في ألمانيا عمل كموظف حكومي وشغل منصب أستاذ جامعي في الإدارة والسياسة. تأثر "لست" بالمدرسة الأمريكية وبالاقتصادي "هاملتن" تحديدا وكانت اتجاهاته الاقتصادية على نقيض الاقتصاد الكلاسيكي البريطاني الذي نادى بحرية التجارة الدولية. ورأى "لست" بألا مصلحة وطنية لألمانيا بحرية التجارة لأنها ليست في وضع متميز يمكنها من جني ثمارها. وبدلا من ذلك تخذ منحى الاقتصاد الوطني أو النظام الوطني. وطرح فكرة حكاية "الصناعة الوليدة" التي يخشى عليها من المنافسة غير العادلة مع الصناعات الأجنبية الناضجة. وكان يصر على أن لكل بلد إمكانياته وظروفه الخاصة ولكل بلد مستوى محدد من التطور.

3-أهم مبادئ المدرسة التاريخية:

---

[347] - إبراهيم كبة، مرجع سابق، ص 200.

[348] - المدرسة التاريخية الألمانية، مقال منشور على الموقع الالكتروني: http://fac.KSU.edu.Sa/sites/default/files/indrs_itrykhy_O.pdf، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/12/05) على الساعة 16:00.

[349] - معاد الشرفاوي الجزائرلي، مرجع سابق، ص 136.

اتفق أصحاب مبادئ المدرسة التاريخية على مفتاحية التاريخ في فهم الاقتصاد وعلى اعتبار علم الاقتصاد علما وثيقا صلة بالبيئة الاجتماعية والثقافية السائدة، ولكنهم تباينوا في فهم الوقائع التاريخية. لخصنا أهم مبادئ المدرسة في ما يلي: [350]

3-1- المنهج الداروينى (النهج التطوري في دراسة الاقتصاد):

استخدمت المدرسة التاريخية منظورا تطوريا ديناميكيا لدراسة المجتمعات، وركزت على التراكم تنموي. وتماشيا مع النظرية الدارونية في علم الأحياء فإن النظام الاجتماعي يولد ويتطور وينمو وأخيرا يتضاءل ثم يموت فالمجتمع دائم التغير. ولذلك فإن ما يلائم (من المبادئ الاقتصادية) بلدا في وقت معين قد لا يلاءم بلدا آخر وقد لا يلاءم نفس البلد في وقت آخر. وهذا النهج نسبي كان مفيدا خاصة في الهجوم على الاقتصاد الكلاسيكي.[351] حيث استند المفكر "لست" إلى هذا المبدأ عندما قال بأن ما ينطبق على بريطانيا لا ينطبق بالضرورة على غيرها. فتاريخ ألمانيا مختلف عن تاريخ بريطانيا. وإذا كان من المناسب لبريطانيا أن تكون عالمية لتحصد منافع التجارة التي نادى بها سميث وريكاردو فإن الأنسب لألمانيا أن تكون قومية وهذا يفسر عندهم الحمائية البريطانية في فترة صعود الرأسمالية والليبرالية في فترة قوتها.

3-2- التأكيد على الدور الإيجابي للحكومة (المنهج التدخلي):

إذا كان محور الاهتمام في الاقتصاد الكلاسيكي الفرد "المحتاج" الساعي وراء مصلحته الذاتية، فإن محور الاهتمام عند المدرسة التاريخية هو الأمة، والأمة أهم من الفرد. ولا يمكن الاعتماد على الفرد في تحقيق مصلحة الأمة تلقائيا. أنه لا يعقل أن تتفق مصلحة الفرد الأنانية مع المصلحة العامة. وبالتالي وباعتبار أن من المدرسة كانت قومية فإن لا بد من تدخل الدولة لتحقيق المصلحة العامة. بين الواضح أن النظام السياسي القائم في ألمانيا كان يرحب بذلك.[352]

3-3- المنهج الاستقرائي التاريخي:

ركزوا رواد المدرسة التاريخية على أهمية دراسة الاقتصاد تاريخيا لجزء من الكل. ولأن الظواهر الاقتصادية والاجتماعية الأخرى متشابكة فإن الاقتصاد السياسي يمكن دراسته إلا مع الفروع الأخرى للعلوم الاجتماعية. هذه المدرسة انتقدت التجريد، الاستنتاج التحليل الساكن غير الحقيقي، النوعية الغير تاريخية لمنهجية المدرسة الكلاسيكية والحرية.

هذه المدرسة قدمت دراسات استقرائية مكثفة مستخدمة المواد والمصادر الأولية وكذلك دراسة المؤسسات الاجتماعية. وأن بعض اقتصاديي هذه المدرسة يرخصون تقريبا أي شكل من أشكال التنظير الاقتصادي، فقد أنكروا وجود أي قانون اقتصادي صحيح أو حقيقي والاستثناء الوحيد هو أنهم يعتقدون أن نماذج أو مسارات التطور مميزة تاريخيا عن بعضها وأن هذا يمكن تعميمه تحت قانون التطور".

3-4- **المنهج الإصلاحي:**

لم تدع المدرسة التاريخية إلى انتفاضة على الواقع ولم تبشر بتغيير ..ادم إلى الأفضل بشكل حتمي، بل طالبت بأن تقوم الدولة من خلال مؤسساتها الحكيمة على حد تعبير "روشر" بالعمل على الإصلاح بصورة مستمرة، فالحاجة إلى الإصلاح دائمة والتغيير الأمثل هو التغيير الأبوي البطيء المتدرج والمدروس، أما الثورة فهي كارثة مهما كان الواقع صعبا. ومن الواضح أيضا أن هذا المنهج كان مناسبا جدا للطبقة الحاكمة في ألمانيا ولأثريائها.

4- مساهمات المدرسة التاريخية:

مهمة هذه المدرسة قد تمت عندما أصبحت هناك قناعة لدى مختلف الاقتصاديين أن الدراسات التاريخية التجريبية ضرورية لتفسير الحاضر لامتحان النظريات ولتطوير نظريات جديدة. هذه الأيام منهج الاستقاء التاريخي أصبح مقبولا ليكمل منهج الاستنتاج التجريدي. تغيير الأوقات والجدل المنهجي قد أبر الاثنين على العمل معا مثلا: التحليل الكمي يجمع التنظير التجريدي مع الاختبار التجريبي، فالبيانات غالبا تاريخية.

---

350 - معاد الشرفاوي الجزائرلي، مرجع سابق، ص 138.

351 - المدرسة التاريخية الألمانية، مرجع سابق.

352 - معاد الشرفاوي الجزائرلي، مرجع سابق، ص 138.

أهم مساهمات هذه المدرسة هو هجومها على مبدأ "دعه يعمل" وقد أصبح هذا الهجوم وجه للمستقبل، رواد هذه المدرسة تبينوا أن المشروع الحر بدون ضوابط ليس بالضرورة يقود إلى أفضل النتائج للمجتمع ككل. وقد كانوا على حق في اعتقادهم أن الإصلاح قد يتحول إلى ضرار جسيمة بسبب إذكاء الفروقات الطبقية.[353]

5- تأثير المدرسة الألمانية خارج حدود ألمانيا:

كان التأثير الأكبر في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث سيطر حاملوا شهادة الدكتوراه الألمانية على كراسي أساتذة الاقتصاد في الو.م.أ وكان لها تأثير على الفكر الاقتصادي المؤسساتي هناك من يرى أن تأثيرها امتد إلى بلدان أخرى مثل كندا وغيرها.

تضاءل وجود المدرسة التاريخية في كليات الاقتصاد بدءا من ثلاثينات القرن 20، وأما اليوم قد يتخرج طال الاقتصاد من الكلية دون أن يذكر شيئا عن المدرسة الألمانية، لمكنها لا تزال بالتأكيد تمتلك بقية من اهتمام في أقسام التاريخ والفلسفة وعلم الاجتماع. ويرى البعض أن أعمال "شومبتر" تعد على الرغم من نقده للمدرسة التاريخية امتدادا لهذه المدرسة لما انطوت عليه أعماله من تأثر بالمنهج التاريخي لاسيما في مجال دور الابتكار وريادة الأعمال في التطور الاقتصادي.

وأخيرا، كما ذكر سابقا تعتبر دراسات الاستدلال القياسية المعاصرة التي تستند من جهة إلى النظرية الاقتصادية، ومن جهة إلى البيانات التاريخية بمثابة اعتراف عام بحكمة المدرسة التاريخية وضرورتها دون التخلي عن النموذج الرياضي التجريدي للنظرية الاقتصادية اليوم تحاول اختبار نماذجها باستخدام البيانات التاريخية وترفض رفضا عاما للأساليب الإحصائية الصرفة في تنقيب البيانات كونها لا تستند إلى أساس نظري متين.[354]

6- الفكر الاقتصادي الاشتراكي:

إن الأنظمة الاقتصادية المختلفة التي سبقت الاشتراكية تتشابه بخصائص أساسية مع اختلاف في المستوى بحيث يتغير شكل هذه الخصائص من نظام إلى آخر. في حين تبقى الخصائص الأساسية ثابتة وتدور هذه الخصائص بشكل عام حول طبيعة الملكية، وانقسام المجتمع على أساسها إلى طبقات، وما يتبع ذلك من علاقات اقتصادية، وطريقة توزيع الناتج بين أفراد المجتمع.

إن الدوافع الأساسية للفكر الاقتصادي الاشتراكي هي إزالة الفوارق الطبقية في المجتمع والوصول إلى نظام اقتصادي متوازن بعيدا عن التقلبات والأزمات التي عرضها النظام الرأسمالي بتلبية الحاجات المادية والمعنوية لجميع أفراد المجتمع.[355]

1-6- الجذور التاريخية للمذهب الاشتراكي:

يرجع الكثير من مؤرخي الفكر الاقتصادي المذهب الاشتراكي إلى الفيلسوف اليوناني "أفلاطون"، الذي صور في كتابه "الجمهورية" مجتمعا مثاليا يعيش فيه الناس حياة ملؤها سعادة، الحرية والعدالة. وقد بنى أفلاطون هذا المجتمع ثلاثة فئات من الناس هي:

الفئة الأولى: فئة الصناع، الذين يبنون المنازل، وينتجون الطعام والملابس.

الفئة الثانية: فئة المحاربين الذين يدافعون عن الوطن ضد العدوان الخارجي.

الفئة الثالثة: فئة الحكام الفلاسفة، الذين يتم اختيارهم بكل عناية ودقة ويحرم عليهم كل أنواع الملكية الخاصة أن ينصرفوا إلى رعاية حكمهم وإقامة العدل بين الناس.

قد كان أفلاطون، يهدف من وراء ذلك إلى تصوير مدينة مثالية، يعيش فيها الناس سعداء متحابين، وتزول منها كل صور الظلم الاجتماعي، السياسي والاقتصادي، ورغم أن أفكاره ظلت أفكارا خيالية بعيدة عن التطبيق الواقعي، إلا أنها ظلت حاضرة في أذهان الكثير من الفلاسفة والمفكرين.عهد أفلاطون، لم يمر جيل إلا ويظهر فيه مفكر، أو فيلسوف، يحاول مقاومة مساوئ نظام الملكية الخاصة عن طريق تصوير مجتمع خيالي تنعدم فيه الملكية الخاصة، ويعيش فيه الناس أحرارا من كل القيود المادية والمعنوية التي تدعوا للمساواة، والملكية العامة للمجتمع، التي تدعو للعدالة الاجتماعية لأكبر عدد من المواطنين. وقد تبنى

---

353 - المدرسة التاريخية الألمانية، الألمانية، المرجع السابق.

354 - معاد الشرفاوي الجزائرلي، مرجع سابق، ص 140.

355 - عبد الله الطاهر وآخرون، مرجع سابق، ص ص 189، 190.

هذه الأفكار الكثير من الفلاسفة والشعراء والقساوسة، المساواة والملكية الخاصة، والفروق للطبقية بين الناس، ليس هو التفسير السليم لقانون سماء. أما في عصر الإصلاح الديني في أوربا في القرن 16، فقد أثار "مارتن لوثر" الشكوك حول الملكية الخاصة، وعدها من السيئات التي يجب أن يتخلص منها المجتمع. إلا أن هذه الآراء ظلت محبوسة في الإطار التخيلي بعيدة عن التطبيق على أرض الواقع، خاصة في ظل النفوذ القوي الذي كان يتمتع به الملوك والأمراء. واستمر الحال على هذا المنوال حتى وضع كارل ماركس أساس الاشتراكية العلمية التي كانت تهدف إلى تفويض مبادئ الرأسمالية.[356]

6-2- نشأة وتطور النظام الاشتراكي:

نادى تطبيق النظام الرأسمالي لفترة تجاوزت نصف قرن من الزمن إلى حدوث خلل في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، وظهور احتكارات كبيرة وانخفضت الأجور الحقيقية للعمال وظهور فوارق كبيرة في توزيع الدخل والثروة. فبدأت أمارات التوتر بين الرأسماليين والعمال، فقد فشل النظام في تحقيق العدالة وأدت اليد الخفية لقوى السوق التي توجهها المصلحة الذاتية وإيجاد مجتمع غير إنساني وغير عادل تسرب إليه الروح التجاري والانقسام الاجتماعي والصراع بين صاحب العمل والمستخدم، بين صاحب العقار والمستأجر، مما جعل النظام الرأسمالي يعمل بين طياته بذور فنائه كما روج له الاشتراكيون.[357]

يطلق لفظ الاشتراكية للتعبير عن الكثير من المعاني المختلفة فأحيانا يطلق على مجرد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبذلك تكون الاشتراكية نقيضا لسياسة الحرية الاقتصادية. ويطلق أحيانا للتعبير عن تدخل الدولة في حياة العمال والطبقات الفقيرة، بهدف سن التشريعات الاجتماعية والاقتصادية التي تخفف معاناتهم، وتمنحهم بعض المزايا. إلا أن الاشتراكية من الناحية العلمية تعني النظام الذي تؤول فيه ملكية مواد الإنتاج والأراضي والآلات والمصانع للدولة، بمعنى آخر فإن الاشتراكية على خلاف ما تقتضيه الرأسمالية تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج المختلفة.[358]

6-3- خصائص النظام الاشتراكي:

إن الآراء التي انتقدت وهاجمت أسس النظام الرأسمالي مهدت لظهور النظام الاشتراكي القائم على النزعة الجماعية في إطار هيكل وفق تصور يسعى لصياغة نظريات متكاملة ذات خصائص تميزها عن المذهب الفردي، ويتم تحديدها قفي ما يلي:

أ- مستوى التطور الاقتصادي: اقتصاد متقدم من الناحية التقنية مع ارتفاع الدخل الفردي.

ب- أساس الموارد الاقتصادية، يقوم على الاعتماد الكبير على الطرق الرأسمالية في الإنتاج.

ت- طبيعة الملكية، تعتمد على الملكية العامة أو التعاونيات، والسيطرة الاجتماعية على وسائل الإنتاج.

ث- مركز القوة الاقتصادية، فالدور الأساسي للمؤسسات العامة في اتخاذ القرارات الاقتصادية وتنظيم القوة الاقتصادية عن طريق المركزية في اتخاذ القرارات.

ج- توزيع الدخل والثروة، حيث انعدام الحصول على الثروة عن طريق ملكية الموارد الرأسمالية.

ح- الحوافز الاقتصادية، إذ يقوم النظام الاشتراكي على انعدام حافز الربح والاعتماد على الحوافز غير السوقية.[359]

6-4- أنواع الاشتراكية والأفكار الاقتصادية التي تضمنها كل نوع:

أخذت الاشتراكية في الفكر الاقتصادي والتطبيق الفعلي عدة صور هي الاشتراكية الخيالية، والمثالية، وصورة الاشتراكية الماركسية نسبة إلى كارل ماركس.

6-4-1- الاشتراكية الخيالية:

قبل ظهور الاشتراكية الماركسية، كان المنادون بالاشتراكية يحاول تصوير عالم خيالي، تسود فيه مبادئ الاشتراكية الخيالية وتنعدم فيه مساوئ النظم الاجتماعية والاقتصادية السائدة، محاولين إقناع الأفراد

---

356 - وديع طوروس، مرجع سابق، ص 103.

357 - بويلي سكينة، مرجع سابق، ص 355.

358 - وديع طوروس، مرجع سابق، ص 101.

359 - بويلي سكينة، مرجع سابق، ص 357.

والحكومات بالمشاركة في إقامة هذا العالم الخيالي، وكان اعتمادهم ذلك على التأثير العاطفي المصحوب لسرد للمساوئ الاجتماعية الاقتصادية التي كانت سائدة في تلك الفترة، ومن هذا المنطلق فإن الاشتراكية الخيالية لم تكن ذات أساس علمي تحليل وإنما كانت مجرد تخيلات وأحلام ليس لها أساس علمي.[360]

سيسموندي (1773- 1842):

سيسموندي ارسطقراطي ينحدر من أصل إيطالي، اهتم بالتاريخ والدراسات الاجتماعية ودرس الاقتصاد الكلاسيكي لآدم سميث وديفيد ريكاردو ولكن فيما بعد أصبح من أشد النقاد للفكر الكلاسيكي، فبخلاف الكلاسيكية التي ترى في التطور التكنولوجي شرطا للتقدم والازدهار نظر سيسموندي بريبة إلى دور التطور التكنولوجي ودعا إلى عدم المبالغة في توسيع الإنتاج من خلال إحلال الآلة محل العامل مادام الإنتاج كافيا، وبالنسبة إليه فإن كل ما يضر بالعامل وعائلته مرفوض.[361]

لقد اعترض سيسموندي على المذهب الحر وانتقده بسبب فشله في معالجة الأزمات المختلفة، وكان بداية من أنصاره لكن انقلب عليه وطالب بإدخال تعديات وإصلاحات على مبادئه، وطالب بالاهتمام بجوانب الطبيعة الإنسانية والاجتماعية والأخذ بعين الاعتبار المعايير القدمية والأخلاقية. وأهم الأفكار التي دعا إليها في سعيه للإصلاح من خلال انتقاد الرأسمالية هي:

الأزمات الاقتصادية سببها الصراع الطبقي الناجم عن الرأسمالية، وانتقد ما أفرزته الثورة الصناعية من تقسيم المجتمع إلى طبقة الأغنياء وبقة الفقراء، وهذا التقسيم الناجم عن شعار حرية المنافسة التي أدت إلى تمركز رأس المال في يد القلة، والفصل بين العمل والملكية الذي كرس وضعا اقتصاديا متمثلا في كون ما يؤدي العمل محروم من الملكية ومن يملك لا يعمل، وبذلك يكون سيسموندي قد سبق ماركس في تقسيم المجتمع إلى طبقات المالكين والعمال. كما اعتبر أن البؤس الذي يعاني منه العمال ناجم أيضا عن انخفاض أجورهم بسبب زيادة عرضهم على الطلب عليهم، فسوء التوزيع هو سمة النظام الرأسمالي، يتطلب علاجا لمواجهة آثاره الاجتماعية لإصلاح الخلل والفروق، ولتحسين ظروفهم طالب بالحد من استخدام الآلات الإنتاجية الذي يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمال وتعرضهم للفقر والبطالة.

إبراز أضرار التركيز على المصلحة الخاصة و افتراض اليد الخفية التي تحقق المصالحة العامة بالضرورة، ويرى أن علم الاقتصاد ليس هو علم الثروة بل هو علم يهدف إلى رفاهية الإنسان من الناحية المادية، وعليه يجب تجنب المنافسة الحرة التي تقضي على الضعفاء من العمال، والملاحظ أن أغلب مطالبه واقتراحاته ظلت دعوات إصلاحية اجتماعية أكثر منها حلولا اقتصادية عملية. [362]

6-4-2- الاشتراكية المثالية (التعاونية):

في حين حاول سيسموندي وغيره من المفكرين نقد النظام الرأسمالي ومحاولة إصلاحه، نشط اتجاه آخر مختلف في نقد الرأسمالية امتد تياره من فرنسا إلى الو.م.أ على الجانب الآخر من الأطلسي[363] وفيما يلي دراسة لثلاثة من المفكرين الاشتراكيين المثاليين الذين اشتركت آرائهم في صفة واحدة هي التعبير عن الضيق، واقع الحياة الاقتصادية ما تحويه من آلام وحرمان لغالبية الشعب.

سان سيمون (1760-1825):

فرنسي من طبقة النبلاء التي ذهبت الثورة الفرنسية بثروتها من غير رجعة. كان الهدف الأساسي حسب وجهة نظر سيمون هو حاجة العالم إلى سلطة تتحكم في حياة الإنسان. فلقد عمدت الثورة الصناعية إلى إشاعة روح ثورية جديدة، وبما أن هذه الثورة لم تتمكن من إزالة العقبات القديمة التي تحول دون التقدم. لقد حان الوقت لوضع خطط بناء اجتماعي جديد يقوم على الاشتراك والتعاون. وقد ربط سيمون هذا الغير بتقدم المعرفة والخروج إلى النظام الصناعي العلمي، اتحاد القوى الصناعية مع قوى العلم والمعرفة، ولكي نضمن تحقق هذا الاتحاد يجب أن يسود السلام، واقترح إقامة برلمان أوربي يضمن التمثيل الحقيقي للشعب.

طالب سيمون بتدخل الدولة لعدة أسباب منها:

---

[360] - وديع طوروس، نفس المرجع، ص 101

[361] - معاد شرفاوي الجزائري، مرجع سابق، ص 141.

[362] - بويلي سكينة، مرجع سابق، ص 364، 365.

[363] - معاد الشرفاوي، الجزائرلي مرجع سابق، ص 144.

أ- تنظيم الملكية؛
ب- إعادة توزيع الثروة لمنع حدوث الاحتكار و الاستغلال؛
و قد اقترح نقل الصناعة من الملكية الخاصة على الملكية العامة، مع الإبقاء على الملكية الخاصة في السلع الاستهلاكية. نلاحظ هنا أن "سيمون" لم يناد بإلغاء الملكية إلغاءا تاما، و إنما جزئيا إلى ملكية عامة و خاصة، على أساس أن النوع الثاني يضمن ملكية السلع الاستهلاكية، و هكذا مهدت آراء "سيمون" و أتباعه لمن جاء بعدهم في أصحاب الفكر الاشتراكي.[364]

شارل فورييه(1772-1837)م Charles Fourrier:

خاب أمل "فورييه" في الثورة الفرنسية التي رأى أنها فشلت في تحقيق العدالة. فالصناعيون الجدد حلوا محل النبلاء القدامى، و لم تتخلص فرنسا من سوء توزيع الثروة و ما يتصل به من مظالم تطال أغلبية الناس. و من تم لم يرى الحل بثورة جديدة، و إنما بتغيير تدريجي يبدأ من بناء مستعمرات تعاونية تشكل مدخلا لعالم جديد. ارتأى "فورييه" أن الإصلاح ينبغي أن يتم عن طريق الحد من الطغيان الصناعي على الحياة الاقتصادية.كان يرغب على سبيل المثال ألا تتركز المصانع في مناطق حضرية بل أن تنتشر في الريف، بما يسمح للعمال التمتع بجودة حياة أفضل. و على النقيض من الكلاسيكيين، لم يرى "فورييه" إمكانية للاتساق بين مصلحة الفرد و مصلحة المجتمع في إطار حرية السوق، بل وجد أن نظام المنافسة يقود إلى الفوضى و إلى اختلال حاد في المساواة و العدالة الاجتماعية و راي أن النظام الرأسمالي لا يمكن أن يكون في مصلحة الفقراء. فالنظام الرأسمالي أو "المدني" كما يسميه مركب بطريقة يجعل مصير الأنشطة الانتاجية إلى التركز في احتكارات ترعى مصالحها الأنانية على حساب مصالح الأكثرية. على عكس "سيمون" الذي آمن بإمكانية الإصلاح من فوق، آمن "فورييه" بالاصلاح من تحت بطريقة سلمية مبنية على بناء مجتمعات تعاونية صغيرة يسميها مستعمرات على أمل أن تنضج و تنتشر و تتسع باتجاه تحقيق بناء المجتمع الجديد.[365]

روبرت أوين (1771-1858) م:

انتقد "أوين" الرأسمالية الصناعية بشدة، و رأى أن الجشع الرأسمالي و اللهث وراء الربح هو أصل كل الشرور في النظام القائم. و اعتقد "أوين" أن التربية العقلية و الذهنية تمهد إلى التحول الاجتماعي، فالتعليم من أهم العوامل التي تشكل عقلية الإنسان و تجعله كائنا طيبا، و قد هاجم "أوين" ساعات العمل الطويلة و الأجور المنخفضة و طالب بوجوب تدخل الدولة لأنها القوة الوحيد التي يمكنها تدعيم التنظيم الجديد.

و لقد كانت اشتراكية "أوين" ذات طابع زراعي، فهو ينادي بتنظيم المجتمع على أساس إقامة جماعات صغيرة تضم المجموعة ألفين إلى ثلاثة آلاف شخص، يهتمون بالزراعة و تأتي الصناعة في المرحلة الثانية، و سبب اتجاهه إلى الزراعة هو اعتقاده بأن الأرض هي مصدر و عماد الاقتصاد الوطنين و أن ظروف الصناعة و ما سببته من بؤس و شقاء للعمال ملئت قلبه حسرة و ألما ، و دفعته إلى حياة الريف.[366]

إن الآراء التي نادى بها كل من "سيمون"، "فورييه" و "أوين"، و قد تكون أقرب إلى الخيال، و كانت هذه الآراء صدى للمآسي التي شاهدوها و تأثروا بها دون أن يكون في جعبتهم نظرية علمية مكتملة الجوانب الاشتراكية. و لذلك كان هناك مجموعة من الانتقادات التي وجهت إليهم نذكر منها:

- بالغوا كثيرا في قدرتهم على تحقيق مجتمع المستقبل و في قدرتهم على نشر المعرفة و على هداية الآخرين؛
- كانت تنقصهم النظرة المستقبلية و بعد النظر، من حيث زيادة الإنتاجية و تطوير أسس العمل المنظم بين العمال و زيادة قدرة العمال على إدارة الشؤون الصناعية.[367]

---

[364] - عبد الله الطاهر و آخرون، مرجع سابق،ص ص 191،190.
[365] - معاد الشرفاوي الجزائرلي، مرجع سابق، ص 145.
[366] - عبد الله الطاهر و آخرون، مرجع سابق، ص ص 193،192.
[367] - عبد الله الطاهر و آخرون،مرجع سابق، ص 193.

6-4-3- الاشتراكية الماركسية(العلمية):

قبل التطرق إلى فلسفة ماركس و نظرياته المختلفة حول الاشتراكية، سوف نقدم نبذة قصيرة حول هذا المفكر الاقتصادي.

6-4-3-1- نبذة حول المفكر كارل ماركس:

ولد كارل ماركس في بروسيا في أسرة بورجوازية في 1918/05/05 م من أسرة يهودية، درس القانون و عمل محاميا و اشترك في الثورة الصناعية الكبرى سنة 1848م، فنفي من ألمانيا إلى لندن حيث عاش و توفي هناك.

نشر ماركس مع" انجلز" بيان الحزب الشيوعي سنة 1848 خلال الثورة و الذي كان ينتهي بالعبارة الشهيرة:"أيها العمال في جميع أقطار العالم اتحدوا" و المبادئ التي حملها البيان شرحت بشكل مفصل في كتابه بعنوان راس المال الذي أصدره فيما بعد، و مع أنه يتألف من ثلاثة أجزاء و لكن لم ينشر منها سوى الكتاب الأول في حياته سنة 1867.

كان ماركس في بداية الأمر مثاليا، لكن بعد دراسة الاقتصاد الكلاسيكي و الاطلاع على مواد تاريخية متنوعة بدأ بانتقاد مثالية ما سماه اشتراكية البورجوازية الصغيرة، و سيتحول من مثالي إلى مادي و إلى ناشط شيوعي لا يتوقف عن نشر آرائه الثورية أينما حل في فرنسا، بلجيكا و ألمانيا و لكن نشاطه الثوري في باريس و بلجيكا لم يتكلل بالنجاح.و من المفارقات أن البلد الذي احتضن الناشط الشيوعي حتى وفاته كان بانجلترا أهم معاقل الرأسمالية في زمن ماركس.

من أهم مؤلفات ماركس كتاب "نقد الاقتصاد السياسي" عام 1859 م و الكتاب الشهير "رأس المال" الذي نشر الجزء الأول منه سنة 1867.

فريدريك انجلز كان من عائلة راسمالية ألمانية تمتلك استثمارات في انجلترا ولد في سنة (1820 و توفي في 1895) و لكنه بدلا أن يستنفذ جهده في الاشراف على أعمال أبيه في انجلترا أنفق وقته في المطالعة و في دراسة أوضاع العمال.نشر في نقد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي و في أوضاع الطبقة العاملة قبل ان يلتقي مع ماركس.أدى لقاء بينه و بين ماركس في باريس إلى توطد الصلة بينهما و كان سندا قويا و وفيا لماركس.

لم يبخل على ماركس يالدعم المالي و المادي و ساعده في الكتابة و التحرير. كان انجلز هو الكاتب الأفضل، بينما ماركس مفكرا عميق التفكير و دقيقا.و لولا انجلز لما تم نشر الجزء الثاني و الثالث بعد وفاة ماركس تباعا.[368]

6-4-3-2- الفلسفة الماركسية و النظريات التي تأثر بها:

تقوم فلسفة النظرية الماركسية على أساس هيمنة الفرد و ملكيته لوسائل الانتاج تؤدي حتما إلى استغلال الطبقة العاملة و فقرها مما يثير هذه الطبقة و يدفعها للاتحاد حتى تقضي على مؤسسات النظام الفردي(الرأسمالي) ليحل محله النظام الاشتراكي.

يعتبر أهم ما توصل إليه ماركس في نظريته هو حتمية فناء النظام الرأسمالي لتحل محله الاشتراكية و ذلك طبقا لقوانين التطور التاريخي العام التي اعتقد أنه استنبطها و يلاحظ ان ماركس قد تأثر في آرائه بما سبقه من نظريات مثل:

أ- النظرية المادية الجدلية(الديالكتيكية) لهيجل:

فحوى هذه النظرية أن أي فكرة عندما توجد لابد و أن تحمل في طياتها بذور فنائها و زوالها، لأنها لا تتسم بالكمال المطلق، و من تم يبدأ نقدها و يظهر نقيضها في شكل فكرة جديدة. و هكذا يستمر الفكر الإنساني دائما في التطور.[369]

---

[368]- إي راي كانتربري ص 162 و معاد الشرفاوي الجزائرلي ص ص 145،146

[369] - سعيد سعد مرطانن مرجع سابق، ص 32.

و لنفهم الفكرة أكثر فبالنسبة لهيجل و على النقيض من ديكارت و العقلانيين فإن المادة و العقل متداخلان و متظافران و الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية في عملية نمو دائم و مستمر. و يشرح هيجل هذه العملية من خلال الديالكتيك(الجدلية) كمايلي :تعمل حقيقة(فرضية) ضد حقيقة أخرى(فرضية مضادة) لإنتاج حقيقة جديدة تماما (تخليق) و على سبيل المثال فغن الإقطاع (حقيقة) واجهته قوة أخرى هي اقتصاد السوق (حقيقة مضادة)، و كانت النتيجة هذه المواجهة نظاما جديدا تماما هو الرأسمالية، و إذا تم فهم ذلك بشكل سليم فإن التاريخ بأسره إنما هو متوالية ديالكتيكية.[370]

ب- نظرية التفسير المادي للتاريخ (أفلاطون):

ملخص هذه النظرية هو أن النظام الاقتصادي و ظروف الإنتاج و العلاقات المتبادلة في المجتمعات هي أساس النظم الاجتماعية التي مرت بها المجتمعات و هي المؤثر الرئيسي في النواحي الاجتماعية، السياسية و الفكرية، أي أن كل العادات و المعتقدات و النظم هي من صنع النظام الاقتصادي. و عليه يرى ماركس أن البشرية في تطورها قد مرت بالمراحل التالية:

العصور المظلمة (الشيوعية البدائية)، العصور القديمة (العبودية)، عصر الاقطاع، الرأسمالية الاشتراكية و الشيوعية.[371]

6-4-3-3-التحليل الاقتصادي في التفكير الماركسي:

اطلاقا من المعالم الرئيسية للمرحلة الاشتراكية من خلال النظرة الماركسية التي تعتمد على ضرورة توفير أركان أساسية في المجتمع تتمثل في محو الطبقية تماما واستلام البروليتاريا للإدارة السياسية، وضرورة تأميم مصادر الثروة ووسائل الإنتاج الرأسمالية في البلاد بدلا من استغلالها من قبل مالكها عن طريق العمل المأجور في ظل الملكية الفردية لوسائل الإنتاج واعتبارها ملكيةللجميع واعتماد العدالة في التوزيع، بنى كارل ماركس نظرياته الاقتصادية فيما يتعلق بالقيمة والعمل والأسعار والملكية والطبقية، ويرد ضمن هذا الفرع أهم نظريتين هما القيمة وفائض القيمة[372].

- **النظرية الماركسية في القيمة:**

بالنسبة لماركس، قيمة السلعة تتحدد بكمية العمل الوسطى اللازمة اجتماعيا لانتادها، ويقصد بقوله وسطى أي في الظروف الوسطى للعمل، ويقصد بقوله اجتماعيا أن المجتمع بكامله يساهم في انتاجها وليس العامل الفرد لوحده فالعمل عنده له وجهان: عمل ملموس يخلق القيمة الاستعمالية، وعمل غير ملموس يظهر عند التبادل ويعطي السلعة قيمتها التبادلية. فعند قيام العامل بعمله فإنه يقوم بذات الوقت بشيئين: الأول هو إضافة قيمة جديدة والثاني هو نقل قيمة قديمة (من وسائل الإنتاج) إلى سلعة جديدة.

يرى ماركس أن مبادلة سلعة بسلعة بتناسب محدد يقتضي أن تكون السلعتان متساويتان في شيء ما (عامل مشترك) وهذا الشيء لابد أن يكون سمة مشتركة بين جميع المنتجات. و هذه السمة حسب كارل ماركس هي العمل الإنساني المجرد من كل أشكاله، أي أن مبادلة السلع ببعضها البعض تتم وفقا لكميات العمل الإنساني المتضمنة فيها. وبالنسبة للماركسيين فإن هذه الطبيعة المدوجة للعمل ليست من استنتاجاته بل من مكتشفاته، هي حقيقة أو قانون تمكن ماركس من الكشف عنها، ولأن الكلاسيكيين لم يكتشفو هذه الازدواجية فإن سائر مذاهبهم وما سيتتبعها من استنتاجات بخصوص القيمة والتوزيع تعد إما فشلا في كشف الحقيقة أو تجاهلا للحقيقة.

---

[370] - إي راي كانتربري، مرجع سابق، ص 166.

[371] - معاد الشرفاوي الجزائرلي، مرجع سابق، ص ص 32،33.

[372] - بويلي سكينة، مرجع سابق، ص 384.

من خلال ما تقدم فإنه يمكن القول أن القيمة ليست مجموعة من الدخول على النمط الكلاسيكي ، والقيمة لا يمكن أن تقاس بعدد ساعات العمل المبذولة في انتاج السلعة، بل هي مفهوم مجرد يعبر عن نفسه في لحظة محددة هي لحظة مبادلة سلعتين ببعضهما في إطار نظام من التبادل السلعي، و تعبر عن نفسها عند مبادلة سلعتين متساويتين في القيمة، على شكل كمية من القيمة الاستعمالية. والعمل بشكله الملموس يخلق القيمة الاستعمالية ويعبر في لحظة التبادل عن طابعه المجرد أما النقود عند ماركس فهي سلعة شأنها شأن سائر السلع، لها قيمة استعمالية ولها قيمة تبادلية أي أن الوحدة الواحدة من النقول أيا كانت تنطوي على كمية محددة من العمل الإنساني الذي تم بذله اجتماعيا في انتاجها. وهذا يعطيها القدرة على لعب دور "المعادل العام" الذي يمكن استخدامه في قياس قيمة أي سلعة أخرى. وبالتالي فإن سعر السلعة في السوق محددا بعدد من وحدات النقود ما هو إلا تعبير نقدي عن القيمة[373].

- **النظرية الماركسية في فائض القيمة:**

حسب كارل ماركس فإنه يتم خلق فائض القيمة بأن يشتري الرأسمالي قوة العمل مقابل حد الكفاف الذي يضمن بقاء العامل وأسرته على قيد الحياة، والنتيجة أن العامل ينتج فعلا ما يكفي لمعيشته وأسرته عند حد الكفاف، خلال وقت العمل، ولكنه ينتج أيضا فائضا سلعيا لا يدفع صاحب العمل مقابلا له[374]، وبهذا يشكل فائض القيمة استغلال الرأسمالية للعمال، وهو إذ يمثل ربح الرأسماليين يساوي الفرق بين قيمة الساعات التي يعملها العمال وقيمة الساعات اللازمة لتوفير وسائل إعاشتهم، أي الفرق بين كمية العمل التي أنتجتها قوة العمل وكمية العمل التي أنتجت قوة العمل.

ومن خلال نظرية فائض القيمة دعا ماركس إلى الاتحاد والقيام بثورة ضد أصحاب العمل الذين يسرقون جهود العمل مقابل أجرة العامل التي في الغالب لا تغطي حاجاتهم ولا تضمن حد الكفاف. واستند إلى فكرة القيمة الفائضة لمهاجمة المذهب الاقتصادي الحر ورواده باعتبار أن ما يأخذه الرأسمالي ويغتصبه من العمال باسم الربح والريع والفائدة على رأس المال غير مدفوع المقابل بالنسبة للعامل "فكر قيمة زائدة أيا كان القسم المأخوذ منها سواء ربح الرأسمالي أو الريع العقاري أو الضرائب، إنما هو عمل غير مدفوع)[375].

- **رأس المال عند كارل ماركس:**

بالنسبة لكارل ماركس رأس المال ليس شيئا من الأشياء (مثل النقد، الآلة) بل هو في جوهره علاقة استغلال لا تظهر إلا في المجتمع الرأسمالي، علاقة قائمة على استئثار الرأسمالي بالقيمة الزائدة التي يخلقها العامل الذي يقوم بالإنتاج، وهذه العلاقة الاستغلالية لم تكن ممكنة لولا الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، أي أن امتلاك الرأسمالي لوسائل الإنتاج وحرمان العامل منها هو قوام هذه العلاقة. و العامل إن لم يكن مجبرا بالقوة على العمل لدى الرأسمالي فهو مكره اقتصاديا على ذلك، وعلى أية حال، اعتقد ماركس بناءا على ماديته التاريخية أن قوى الإنتاج سوف تتطور عاجلا أم آجلا إلى الحد الذي تضيق معه بهذه العلاقة، ويستمر فيها تمهيدا للانتقال إلى نظام اقتصادي اجتماعي أرقى، أي نظام بلا طبقات[376].

حسب ماركس فإن:

حسب ماركس فإن درجة الاستغلال = فائض القيمة / رأس المال المتغير.

متوسط معدل الربح = فائض القيمة / كامل رأس المال (الثابت + المتغير) [377].

---

373 - معاذ الشرقاوي الجزائري، مرجع سابق، ص ص 150، 151.

374 - عبد الله الطاهر وآخرون، مرجع سابق، ص 195.

375 - بويلي سكينة، مرجع سابق، ص ص 397، 398.

376 - معاذ الشرقاوي الجزائري، مرجع سابق، ص 152.

377 - عبد الله الطاهر وآخرون، نفس المرجع، ص 196.

* رأس المال الثابت: يتكون من قيمة المستلزمات المادية للإنتاج.
* رأس المال المتغير: قيمة قوة العمل.

1. أي أن قيمة السلعة تتكون من عمل جديد تم بذله في آخر مرحلة من مراحل الإنتاج وهي رأس المال المتغير ومن عمل قديم متضمن في وسائل الإنتاج التي استخدمت في المراحل الإنتاجية السابقة وهي رأس المال الثابت.

الثاني ليس ثابتا بالمعنى المعاصر للكلمة بل ثابت لآن قيمته لا تتغير عند انتقاله من مرحلة إنتاجية إلى مرحلة إنتاجية لاحقة بفضل العمل الجديد الملموس. والأول متغير لأن قيمة قوة العمل (الأجر) لا تمثل كامل القيمة التي تخلقها قوة عمل العامل بل تخلق قيمة تفوق قوتها. ونظرا لأن الرأسمالي لن يستهلك إلا جزءا من القيمة الزائدة فإنه سيميل إلى استخدام ما يتراكم لديه من انتاج المزيد من وسائل الإنتاج، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع نسبة رأس المال الثابت إلى رأس المال المتغير، وبحلول الآلة محل العامل تزداد البطالة وتتراجع القوة الشرائية، الضعيفة أصلا، للطبقة العاملة، وتتفاقم مشكلة نقص الاستهلاك وتظهر على شكل حالة من حالات الكساد[378].

4-3-4-6- نقد نظرية القيمة وفائض القيمة لكارل ماكس:

كان هناك عدة انتقادات منطقية حيث ثبت بأن قيمة السلعة تتحدد على أساس عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاجها، حيث أن عنصر العمل ليس هو العنصر الإنتاجي الوحيد. ولا يمكن قياس قيمة السلعة على هذا الأساس. إضافة إلى أن هذه النظرية تجعل قيمة أي سلعة تعتمد على أساس نفقة انتاجها، وتحدد تلك النفقة في عنصر العمل، فتكون قد أعطت اهتماما لجانب العرض دون أي اهتمام لحانب الطلب على السلع وما لهذا الجانب من تأثير في قيمة السلعة السوقية.

يعد النقد الموجه لنظرية كارل ماكس في القيمة أخطر ما وجه لفكر ماركس الاقتصادي وذلك لأنه يهدم الأساس الذي تقوم عليه تلك النظرية مما يترتب عليه بطلان نظرية فائض القيمة.

لقد جعل ماركس رأس المال المتغير هو المصدر الوحيد لفائض القيمة وقد اعترف بأن النظام الرأس مالي يتميز بإدخال الآلات و بالزيادة المضطردة في رأس المال الثابت بصورته المطلقة والنسبية. وأن تحديد السعر عند ماركس هو نفقة الإنتاج وليس قيمة العمل وحده، بالرغم من الانتقادات الموجهة للنظرية الماركسية فإنه يجب التسليم بأنها أثرت تأثيرا كبيرا على الفكر والسياسة في العصر الحديث، كما أن وجود التيار الماركسي قد دفع حكومات دول العالم الرأسمالية في المجتمعات الغربية التي تدخل في النشاط الاقتصادي بغية معالجة المساوئ الي كشفت عن تطبيق تطبيق النظام الرأسمالي[379].

---

[378] - معاد الشرفاوي الجزائري، مرجع سابق، ص 152.

[379] - عبد الله الطاهر وآخرون، مرجع سابق، ص ص 196، 197.

قائمة المراجع

1- الكتب:

1-عبد علي كاظم المعموري،تاريخ الأفكار الاقتصادية،دار الحامد للنشر و التوزيع،الأردن،الطبعة 1،2012.

2- محمد عمر أبو عبيدة،عبد الحميد محمد شعبان،تاريخ الفكر الاقتصادي،الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة،مصر،الطبعة 2،2016.

3- ابن خلدون، المقدمة، دار القلم، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة 1984.

4- وديع طوروس، مبادئ اقتصادية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، الطبعة 1، 2010.

5- جون كينيث جالبريث، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، تاريخ الفكر الاقتصادي الماضي صورة الحاضر، عالم المعرفة، الكويت، 2000، منشور على الموقع الالكتروني: (http://www.tahmil.kutubpdf.net/book/3399)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/06/16) على الساعة 16:00.

6- إسماعيل محمد علي تطور الفكر الاقتصادي، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط 1، 2011.

7- شوقي أحمد دنيا، علماء المسلمين وعلم الاقتصاد (ابن خلدون مؤسس علم لاقتصاد)، دار معاذ للنشر والتوزيع، جامعة أم القرى، (1414هـ، 1993م)، منشورة على الموقع الالكتروني: (https://ar.islamway.net/book/24743(22/04/2020)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/06/15) على الساعة 16:00.

8- عبد الرحمن بن خلدون، مقدمة ابن خلدون، الجزء الأول، تحقيق عبد الله محمد درويش، دار العرب ،دمشق،سوريا،ط1، 2004، منشور على الموقع الالكتروني: (https :langue-arabe.fr /IMG /pdf/ibnkhaldoun_mouqadima_tr.pdf)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/08/20) على الساعة 15:10.

9- روبرت سي آلن، ترجمة محمد سعد طنطاوي، التاريخ الاقتصادي العالمي (مقدمة قصيرة جدا)مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، 2014، ص 31 -35، منشورة على الموقع الالكتروني:(https://www.hindawi.org/books/357172/49)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/07/15) على الساعة 17:05.

10- إريك هوبز باوم، ترجمة فايز الصياغ، عصر الثورة، أوروبا، (1789 -1848)، مركز دراسات الوحدة العربية للتوزيع، بيروت، لبنان، الطبعة 1، 2007، ص 79، منشورة على الموقع الالكتروني:(https://foulabook.com/ar/book/)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/07/15) على الساعة 17:20.

11-عبد الرحمن يسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي،الدار الجامعية،مصر،2003.

12- سيد شوربجي عبد المولى، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون، الأسعار والنقود، دراسة تحليلية، إدارة الثقافة والنشر للطباعة والنشر، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية، (1409هـ1989م)، منشور على الموقع الالكتروني: http://ar.islamway/net/book/2474، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/04/21)، على الساعة 16:00.

13-ابراهيم كبة،دراسات في تاريخ الاقتصاد و الفكر الاقتصادي،مطبعة الإرشاد، بغداد(الأردن)،الطبعة 1،1970، منشور على الموقع الالكتروني: (c://users/pc/desktop/nouveau%20dossier/601953 .pdf) ، تم الإطلاع عليه بتاريخ (2019/12/07) على الساعة 14:17.
14-خبابة عبد الله، بوقرة رابح،الوقائع الاقتصادية،(العولمة الاقتصادية،التنمية المستدامة)، مؤسسة شباب الجامعة،مصر،2009.
15- أبي زكريا يحي بن عمر الكناني (288-213هـ)، أحكام السوق، ضبط النص جلال علي عامر،الطبعة التونسية، منشور على الموقع الالكتروني:https://www.alkutubcafe.com/book/w7tx7p.htm، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2022/01/19) على الساعة 17:00.
16- هاري ساكز، البابليون، ترجمة سعيد الغانمي، دار الكتب الجديدة، بنغازي، ليبيا، 2009، منشور على الموقع الالكتروني:
(http://www.goodreads.com/books/show/1021649)،تم الاطلاع عليه بتاريخ(2020/05/20) على الساعة 16:06.
17- جميل نخلة المدور، تاريخ بابل وأشور، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، مصر، 2015، منشور على الموقع الالكتروني:http// :www.hindawi.org /books/30580950 ، تم الاطلاع عليه بتاريخ(2020/09/12) على الساعة 14:00.
18- زينب صالح الأشوح، الاقتصاد الوضعي والاقتصاد الاسلامي، نظرة تاريخية مقارنة، منشور على الموقع الالكتروني:www.kotobarabia.com، تم الاطلاع عليه بتاريخ(2020/09/12) على الساعة 14:30.
19- ف. آ. بيلافيسكي، أسرار بابل، ترجمة رؤوف موسى جعفر الكاظمي، سلسلة دار المأمون للترجمة والنشر، العراق، 2008، ط1، منشور على الموقع الالكتروني:-http://uruk_warka.dk/news/2016 02/asraar_babel.pdf، تم الاطلاع عليه بتاريخ(2020/09/14) على الساعة 14:00.
20- عبد الرحمن يسري، تطور الفكر الاقتصادي، مطبعة سامي، الإسكندرية، مصر، الطبعة 4، 1996.
21- باسل البستاني، الفكر الاقتصادي من التناقض إلى النضوج، وزارة الثقافة والإعلام، ولبنان، 1986.
22- راشد البراوي، تاريخ الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية، مصر، منشور على الموقع الالكتروني:http://dspace.Rebron.edu/jspui/bistream/123456789/111/، تم الاطلاع عليه بتاريخ(2020/09/15) على الساعة 14:00.
23- محمد عبد الغني، التاريخ السياسي للجمهورية الرومانية منذ نشأتها وحتى عام 133 ق.م، الجزء 1، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2006.
24- مدحت القريشي، تطور الفكر الاقتصادي، دار وائل للطباعة والنشر، ط1، 2008.
25- معاد الشرفاوي الجزائرلي، تاريخ الفكر الاقتصادي، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2020، ص 130، منشور على الموقع الالكتروني: pedia.SVUonline.org/pluginfile.php/2491/mod_resource/content17/تاريخ الفكر الاقتصادي-مقرر,pdf ،تم الاطلاع عليه بتاريخ(2021/06/06) على الساعة 16:00.
26- سعيد سعد مرطان، مدخل الفكر الاقتصادي في الإسلام، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط 2، 2004، منشورة على الموقع الالكتروني: library.org/wp-content/uploads/2017/02/ion مدخل الفكر الاقتصاديpdf.، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2020/05/20)عل الساعة 16:00.

27- إي راي كانتر بري، موجز تاريخ علم الاقتصاد (مقاربات جمالية لدراسة العلم الكئيب)، ترجمة سمير كريم، طبع بالهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر، الطبعة 1، 2011.
28- عبد الله طاهر وآخرون، مبادئ الاقتصاد السياسي، دار وائل للنشر، الأردن، ط 1، 2002.
29- فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي، مدخل الدراسات الاقتصادية، دار الحداثة للطباعة والنشر، لبنان، ط1، 1981.

المواقع الالكترونية:

1- أسماء جاسم محمد ، في تحديد معنى تاريخ الفكر الاقتصادي ، المحاضرة الأولى ، منشور على الموقع الالكتروني:

(http://coadec.uobaghdad.edu.iq/wp.content.uploads/sites//05/11/2018) تم الاطلاع عليه بتاريخ (2020/04/07) على الساعة 15:05.
2- علياء حسين خلف الزركوش ، تعريف الفكر الاقتصادي، المحاضرة 1، منشور على الموقع الالكتروني: (http://coadec.uobaghdad.edu.iq/wp.content.uploads/sites//) تم الاطلاع عليه بتاريخ:(2020/04/07)على الساعة 15:00.

3-عبد العزيز بن علي السديس،تطور النظم الاقتصادية، تحول أوربا من نظام الإقطاع على النظام الرأسمالي باستخدام نظرية كوفالينف، بحث منشور على الموقع الاكتروني: (https : //fac .ksu.edu.sa/sites/defaut/files)،تم الاطلاع عليه بتاريخ(2020/10/09) على الساعة 15:00.
4- حركاتي فاتح، مطبوعة بيداغوجية بعنوان دروس في مقياس تاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة، جامعة باتنة01، كلية العلوم الاقتصادية،التجارية و علوم التسيير،2018-2019، منشور على الموقع الالكتروني: (https://economie.univ-batna.dz/images/cours/histoire.pdf)، تم الاطلاع عليه بتاريخ(2020/08/20).
5- تاريخ الرق ، موسوعة منشورة على الموقع الالكتروني: (http://www.marefa.org)، تم الاطلاع عليه بتاريخ(2020/02/15) على الساعة 14:20.
6- علاء الدين السيد ، قصة العبودية ، متى بدأ الانسان يستعبد الانسان؟ مقالة منشورة على الموقع الالكتروني:(http://www.sasapost.com/history.f)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2020/04/11) على الساعة 15:00.
7- الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية ، منشور على الموقع الالكتروني: (http://www.politics-dz.com)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/07/15) على الساعة 16:20.
8- الموسوعة العربية منشور على الموقع الالكتروني:(http://arab-ericy.com.sy/detail/63291)،تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/07/15) على الساعة 16:00.
9- عبد الكريم السمك ، الرق عبر التاريخ الإنساني، مقال منشور على الموقع الالكتروني: (http://www.alukah.net/culture)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2020/04/12) على الساعة 15:00.
10- جعفر طالب أحمد الخزعلي، تاريخ الفكر الاقتصادي (دراسة تحليلية للأفكار الاقتصادية عبر الحقب الزمنية)، منشور على الموقع الالكتروني:http://almerja.com/reading.php،تم الاطلاع عليه بتاريخ (2020/04/15) على الساعة 13:00.
11- جمال الدين فالح الكيلاني، قراءة في العصور الأوروبية الوسطى، مقال منشور على الموقع الالكتروني: https://majles.alukah.net/t114388، تم الاطلاع عليه بتاريخ(2020/05/21) على الساعة 15:32.

12- عبد الحليم عمار غربي، المقريزي..إسهاماته العلمية في احتواء الأزمات الاقتصادية، مقالات في الاقتصاد الإسلامي، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، منشورة على الموقع الإلكتروني: (C://users//pc/downloads/vol-10vzjkb.pdf)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/09/20) على الساعة 18:00.
13- الموسوعة العربية، الثورة الصناعية منشورة على الموقع الالكتروني:-http:/arab enaj.com.sy/detail/2570، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/10/20) على الساعة 18:20.
14- أحمد عبد العالي رشيد كبة، نظرية عمارة المرحلة الرابعة،عصر الماكنة و الثورة الصناعية، منشور على الموقع الالكتروني:-http://engineering.mu.edu.iq/wp content/uploads/2018/12/part2-1.pdf، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/10/21) على الساعة 18:20.
15ا- لثورة الصناعية، منشور على الموقع الالكتروني: تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/10/20) على الساعة 18:00.https://morsmal.no/images/2016 /
16- إبراهيم بولمكاحل، التطور التاريخي للفكر الاقتصادي، سلسلة محاضرات مقياس مدخل لعلم الاقتصاد السياسي، منشورة على الموقع الالكتروني: www.academia.edu/38290010: //https، تم الاطلاع عليه بتاريخ (19/ 12/ 2019)على الساعة 14:00 .
17- تقي الدين المقريزي، إغاثة الأمة بكشف الغمة، دراسة وتحقيق كرم حلمي فرحات، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية ، منشور على الموقع الالكتروني:(http://ia800504.us.archive.org/27/items/eghasat/eghasat.pdf)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2022/01/15) على الساعة 19:00.
18- أحمد محمد، حمد أبو طه، موقف الفقه الإسلامي من تدخل رئيس الدولة في التسعير (دراسة تأصيلية تطبيقية من منظور الاقتصاد الإسلامي والوضعي، جامعة الأزهر، منشور على الموقع الإلكتروني: http://low/tanta/edu/eg/files/scimag، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2022/02/19) على الساعة 14:00.
19- موسوعة اللغة العربية، منشورة على الموقع الالكتروني، http://minirbook.com/ar/)، تم الاطلاع عليه بتاريخ(2022/02/19) على الساعة 19:00.

20- عبد الرحمن عبد الله كبسور، تاريخ الفكر الاقتصادي، الفصل الدراسي السابع، 2020م، جامعة النيل الأبيض، 2020، منشور على الموقع الالكتروني:(http://197.251.104.104:8080::xmlui/hanc/le/123456789/979)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/07/15) على الساعة 16:00.
-21- Rodrigues ,Les grands courants de l’analyse économique depuis le XVI ème siècle, chapitre3, Economie_ Sociologie_ Histoire classe d’ECO1 (2013 - 2014),:منشور على الموقع الالكتروني، (eloge- des-ses.com/Wp- content/ uploads/ 2016/ 05/ pensé- «économique- 2013- 2010- CR. R، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/10/15) على الساعة 15:00.

22-Alain MARCIANO, Histoire de la pensée économique, cours de licence 3, sciences économiques, université montpellier 1, (2011- 2012)، منشورة على الموقع الالكتروني:
(eco.um1.free.fr/doc/semestre_5/Histoire_de_la_pense_eco/cours/acaa207.pdf)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/10/20) على الساعة 16:00.

23- أعلام اقتصادية لدافيد ريكاردو، الاقتصاد النظري الكامل (2012/7/26)، الأنباء، منشورة على الموقع الالكتروني: (https://www.alanba.com/km/or/economy-news/business-and_markets)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/10/15) على الساعة 17:00.
24- حسيبة شريفي، مقال حول نظريات القيمة، الثروة، الأسعار، التوزيع... توزيع المداخيل عند أهم مدارس الفكر الاقتصادي، منشورة على الموقع الالكتروني http://hassibacherifi.yolasite.com/resources/LES%20ECOLES (09/08/2020) à 00: 15، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/11/15) على الساعة 16:00.
25- نظرية التوزيع، بحث منشور على الموقع الالكتروني، ص ص 3، 4،منشور على الموقع الالكتروني: http://www.hama.edu.sy/newsites/economy/wp-content/uploods/2018/09/pdf، تم الاطلاع عليه بتاريخ 2020/08/505) على الساعة 14:30.
26- شبكة طلبة الجزائر، المدارس الاقتصادية، ص 05،منشور على الموقع الالكتروني: (www.etudiantdz.com) ، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/08/25)على الساعة 15:00.
27- النظرية الكلاسيكية في نظريات و سياسات التنمية،الموسوعة الجزائرية للدراسات و التنمية و الاسترتيجية،منشورة على الموقع الالكتروني: https://www.politics_dz.com، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/11/15)، على الساعة16:00.
28-أحمد عبد العزيز،تذكرون من هو رائد مدرسة الحرية الاقتصادية، منشور على الموقع الالكتروني:-https://www.abeqtisad.com/abeqtisad/economic-thought/jean-baptiste say ، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/11/15)، على الساعة17:00.
29- محاضرة 11 في علم الاقتصاد،مدخل إلى علم الاقتصاد، الفرع الثالث:تفاؤلية جان باتيست ساي، منشور على الموقع الالكتروني: http://08 stars.blogspot.com/2016/06/11.html، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/11/20)، على الساعة17:00.
30-أريج خضر،المدرسة الكلاسيكية و رواد الفكر الاقتصادي،مجلة علمية ثقافية قائمة على أأقلام و أفكار شباب من مبدئ العرب، الأردن، منشور على الموقع الالكتروني:https://elmahatta.com، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/11/25)، على الساعة16:00.

31- المدرسة التاريخية الألمانية، مقال منشور على الموقع الالكتروني: http://fac.KSU.edu.Sa/sites/default/files/indrs_itrykhy_O.pdf، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/12/05) على الساعة 16:00.

المقالات:

1- سعاد قاسم هاشم الموسوي، النقد ووظائفه عند بعض فلاسفة ومفكري الاقتصاد الوضعي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 14،العدد2،سنة2012،جامعة بغداد، منشورة على الموقع الالكتروني:https://www.iasj.net/iasj funkfulltest، تم الاطلاع عليه بتاريخ(2020/06/22)على الساعة16:06.
2- زكرياء بغور، ديفيد ريكاردو تحت المجهر، في نقد الاقتصاد السياسي، مجلة الحوار المتمدن، العدد 5074، (2016/2/13)، محور الإدارة والاقتصاد، منشورة على الموقع الالكتروني: http://www.ahewar.org/debad/show.art.asp?aid، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/11/10) على الساعة 13:00.
3- أشرف حسن منصور، آدم سميث الليبرالية الاقتصادية، تحديات ثقافية، العدد 27، 2007، ص 06، منشورة على الموقع: (https://www.academia.edu/3495780) ، تم الاطلاع عليه بتاريخ(2021/12/12) على الساعة 16:00.
4- حميد عيد وآخرون، إشكالية الحرية الاقتصادية والكفاءة في الفكر الاقتصادي، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية، المجلد 8، 2016، جامعة بابل، العراق،ص 4-12، منشور على الموقع

الالكتروني: (http://www.iasj.net/iasj)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/06/20) على الساعة 15:00.
5- عبد الحق حميش، الفكر الاقتصادي عند العلامة ابن خلدون مقارنا مع النظريات الاقتصادية الحديثة، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 13، العدد2، (محرم 1427هـ- 2006م)، مؤتمر الإسهامات الاقتصادية لابن خلدون، مدريد (14-12 شوال 1427هـ الموافق لـ3-5 نوفمبر 2006م) منشور على الموقع الإلكتروني: http:iesjournal.org/arabic/docs/15.pdf، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/04/19)، على الساعة 15:00.
6- مصطفى العبد الله الكفري، ابن خلدون أبو علم الاجتماع يسهم في تطوير الأفكار الاقتصادية، مجلة الحوار المتمدن العدد ،891، 2004 (محور الإدارة والاقتصاد)، منشور على الموقع الإلكتروني: http://www.m.ahewar.orgls. asp3.aid=20550، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/04/21)، على الساعة 14:41.
7- عبد الرحمن يسرى، إسهام عبد الرحمن بن خلدون في الفكر الاقتصادي، دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد 13، العدد2، (محرم 1427هـ-2006م) مؤتمر الإسهامات الاقتصادية لابن خلدون (مدريد)، ((-12 14) شوال- (5-3) نوفمبر)، منشور على الموقع الالكتروني: http:iesjournal/org/arabic/docs/15/pdf، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/04/24)، على الساعة 16:00.
8- الطيب داودي، نظرية القيمة عند ابن خلدون، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر (بسكرة)، الجزائر، العدد الأول، نوفمبر 2001، منشور على الموقع الإلكتروني: http :www.weberview.ds./spip.phpp.article1259، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/05/24)، على الساعة 15:00.
9- عبد الله البدارين، نجاح أبو الفتوح، نظرية القيمة بين ابن خلدون ومفكري الاقتصاد التقليدي، المنارة، المجلد 21، العدد4/ب،2015، منشور على الموقع الالكتروني: http :repostitory.aabu.edu.joLjspui/bistreamL123456789، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2020/05/14) على الساعة 15:05.
10- أحمد إبراهيم منصور، نظرية الدولة والفعالية الاقتصادية، أطروحة ابن خلدون نموذجا (دراسة مقارنة)، تنمية الرافدين، العدد 93، مجلد 31، 2009، جامعة الموصل، منشور على الموقع الالكتروني: (https://www.iasj.net/iasj)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/08/22)على الساعة 16:15.
11- قتيبة عبد الرحمن العاني، التضخم النقدي عند المقريزي وفيشر، مجلة الاقتصاد الإسلامي، إصدار بنك دبي الإمارات العربية المتحدة، المجلد40ن العدد473، (شعبان 1441هـ، أفريل 2020م)، منشور على الموقع الالكتروني:
(Alitisadalislami.net/wp-content/uploads/2020/04/Els474.pdf)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/09/19) على الساعة 18:00.
12- التفكير الاجتماعي والاقتصادي إغاثة الأمة بكشف الغمة للمقريزي، نجمان ياسين، مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 22، 1999، جامعة قطر، ص147.منشور على الموقع الالكتروني:www.Hss-005-022-1999.pdf، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2022/01/09) على الساعة 18:00.
13- أحمد إبراهيم عبد منصور وآخرون، البعد التاريخي لتفسير الأزمات الاقتصادية (منذ العصور الوسطى إلى عصر مدرسة الطبيعيين)،المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز،المجلد6، العدد 2017،4،اقليم كردستان،العراق،منشورة على الموقع الالكتروني:(journals.nawroz.edu.krd/index..php/ajmu/article/view/122/125)،تم الاطلاع عليه بتاريخ(2020/01/20) على الساعة 15:00.

الرسائل و المذكرات:

1- بويلي سكينة، الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون والمقريزي، دراسة تحليلية مقارنة في ظل النظريات الاقتصادية العالمية، رسالة دكتوراه في العلوم الإسلامية، جامعة الحاج لخضر باتنة-1، الجزائر، 2014-2015، ص (42-40) منشورة على الموقع الالكتروني: iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2017/03/رسالة-دكتوراه-الفكر-الاقتصادي-د.بويلي-pdf.، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2021/05/14) على الساعة 15:00.
2- زينة نعمة سويهي، الأزمة الاقتصادية في الفكر الاقتصادي تحليل المقريزي أنموذجا، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة القادسية، 2017، منشورة على الموقع الإلكتروني: (http://qu.edu.iq/repository/wp-content/uploads/2017/10)، تم الاطلاع عليه بتاريخ (2022/01/15) على الساعة 17:00.

آيات قرآنية:

- سورة الاعراف، الآية 137.
- سورة البقرة: الآية 275.